جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية و الإعلام

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

النخبة السياسية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

مقدمة بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

فرع التنظيم السياسي و الإداري

إعداد :

عبد الله زبيري

إشراف :

أ.د/ إسماعيل دبش

نوفمبر 2001

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أقدم هذه الرسالة إلا ان أذكر بالعرفان والتقدير فضـــل الأستاذ المشرف الدكتور-إسماعيل د بش- الذي لم يبخل علي بجهده ووقتـــه وشجعني بنصائحه و إرشاداته وحسن معاملته إلى غاية إنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى في الختام شكري إلى الصديق العزيز : -دخان نور الدين- من معهد العلوم التجارية بجامعة المسيلة على مساعدته القيمة.

الإهداء

- إلى... أبي و أمي اللذان ربياني و علماني صدق الكلمة.
- إلى... الأستاذين جيلا لي اليابس و مولود بديار رحمهما الله.
- إلى..... روح جدي الطاهرة.

- إلى ...من يحققون بالإصرار إشراق المستقبل .

أهدي جهدا متواضعا .....

مقدمة

مقدمـــــــــــة

يظل موضوع النخب السياسية واحدا من أهم المواضيع الأكثر اهتمامـــا لـــدى الباحثين والمختصين بالظواهر الاجتماعية والسياسية، لما له من تأثير كبـــير في الحيـــاة السياسية والاجتماعية،والاهتمام بموضوع النخبة السياسية الجزائرية استرعى الانتباه لما له من تفاعلات وتأثيرات خاصة بعد الإقرار بمسالة التعددية السياسية وكذا تصـــــور هذه النخب إلي عمليتي التغيير والتحديث. إ ن الأحداث المتلاحقة التي شهدتها الجزائـر عبر تاريخها كان لها تأثيرا واسعا في تأصيل الأزمة السياسية والاجتماعية التي نعيشـــها اليوم، وكذا تداعياتها على حالة النخب السياسية، التي ترجع إلى أصـــول تـــــاريخية موروثة ومرتبطة أساسا بالظاهرة الاستعمارية التي عرفتها الجزائـــــر في 1830 مـــرورا بمسيرة الحركة الوطنية ، وفترة الاستقلال سنة 1962. إن واقع النخبـــة السياســـية في الجزائر هو نتاج هذه التنشئة السياسية والاجتماعية التي أنتجت أيديولوجيات متباينـــة تعتمد أساسا على الصراع للوصول إلى السلطة خاصة في فترة التعددية السياسية الـــتي بدأت بدستور 23 فيفرى 1989. لقد اكتسبت النخب الجزائر ية شرعيتها من خـــلال المرحلة الأولى من بناء الدولة الجزائرية لدورها المزدوج الذي قامت به بعد إســـترجاع السيادة الوطنية وهو دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبـــين رعاياهـــا، ووظيفتها كحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد وكانت هذه العلاقـــة رمزيـــة، إذ ظهرت الدولة كمجسد للنضال الوطني وقوة وحيدة قادرة على خلق الثورة الداخليـة لتحديث أو عصرنة المجتمع السياسي، في إطار نظام الحزب الواحد (جبهـــة التحريـــر الوطني).ومع ذلك الواقع، وكذلك تغير مظاهر العلاقة بين المجتمع والدولـــة، و نمـــو السكان السريع والركود الاقتصادي جعل من مهمة الحفاظ على العقد الاجتمـــاعي،

كما كان أمرا مستحيلا ، فعقلانية الحفاظ على سلطة الدولـــة وشموليتـــها لمواجهـــة التحديات التي فرضها الاستعمار تبددت والاعتقاد السائد بفكرة الوطنية ودور الدولـة كآلية تحديث وعصرنة فقد تماسكه في الجزائر لما بدأ الحزب الحاكم الذي جسد هـــذا الاعتقاد يفقد الإجماع والجاذبية لشعبيته .

كل ذلك أفقد النخبة الحاكمة شرعيتها، ومع ذلك بقيت محصنـــة وممســـكة بزمام السلطة، وتعد هذه السمة مظهرا صاعقا للحياة السياسية، وهي مجرد إجـــراءات شكلية تستخدمها لتطيل من أمد بقائها في السلطة ،وحتى الآن لم تقدم هذه النخـــب حلولا جادة لحل الأزمة التي تعيشها الجزائر، و يعبر البعض عن ذلـــك بـــأن الدولـــة الجزائرية أضعف من أي لحظة في تـــاريخـــها .

تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة النخبة السياسية الجزائرية وعلاقتها بالدولـــة عموما، وبالنظام السياسي القائم خصوصا، ومن ثم فإن الغرض من الدراسة هو تحليـل وتفسير ظاهرة النخبة السياسية في الجزائر و ما لها من إبعاد مختلفة ولاسيما رســـم السياسة العليا للبلاد وهذا من خلال أبعادها التاريخية ، وتشريحها من عـــدة زوايـــا أبرزها محاولة معرفة بالتحديد، ما المقصود بالنخبة السياسية في الجزائر وكذلك مصادر قوتها وتوجهاتها الفكـــرية.

وفي النهاية نكون قد أجبنا ولو بشكل نسبي عن من يحكم في الجزائر، أو مـــا هي النخبة التي تتحكم في إصدار القرارات ورسم السياســـات ؟ .

إن النخبة السياسية في الجزائر لها دور كبير حيث يراها البعض بأنها مجموعة مـــن الأفراد المهيمنة على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عـــام، بل يراها البعض الآخر بأنها هي التي تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شـــرعي أو

تطالب بحقها/في ممارستها أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى الـــتي ترتبط بها.

إن هذا التكتل المرموز إليه بنخبة السلطة عند -رايت ميلز R.Mills- هو تكتـــل موسوم بكل الأصول الجماهيرية ، الأصول الشعبية للنخبة التي تتكون وتتصاعد مـــن خلال حركة مجتمعها، حركة جماهيرها بالـــــــذات.لذا فالنخبة السياسية في الجزائر هي كل النخب التي مارست السلطة بالانتخابات الشرعية أو بالطرق الأخرى والـــتي تسعى لممارستها.

إن تعاريف النخبة تتعدد لدرجة أنه ليس هناك أحدا من الدارسين اسـتطاع ان يضع تعريفا موحدا يسود الجماعة العلمية.

فأما من الناحية اللغوية فإن النخبة هي أفضل جزء في المجتمع، وأمـــا مـــن الناحية الاصطلاحية فهناك من يذهب إلى أن النخبة هي نفر مـــن النـــاس تؤهلـــهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة، و طـــرح -لاســويل Lasswell- تعريفا للنخبة بأنها أولئك الذين يتمتعون بأكبر قسط من أي قيمة، و يرى -روبـــرت داهل Robert DAhL- بأن النخبة هي مجموعة من الأفراد يشـــكلون أقليـــة تســود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع و يتحـدث- رايت ميلز R . MILLS- عن النخبة باعتبارها "نخبة القوة" و التي يقصد بها الدوائـــر الاقتصادية، السياسية والعسكرية التي تتدخل و تشترك في اتخاذ القرارات الرئيســية في المجتمع.

أما البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الأفـــراد النـــابهين فتعود إلى أعمال أفلاطون، كما تعود إلى المذهب الذي تقوم عليه طائفة -البراهمـــا-، وهو مذهب ساد الهند في فترة مبكرة من تاريخها ، وفضلا عن ذلك هناك مذاهـــب

ومعتقدات دينية عديدة عبرت عن فكرة النخبة وكان لها تأثيرا كبيرا على النظريات الإجتماعية، ويعود التصور الإجتماعي والسياسي الحديث للنخبة إلى دفاع -سان سيمون Saint Simon- عن حكم العلماء ورجال الصناعة، وفكرة النخبة في أعمال-سان سيمون- إتخذت معاني مختلفة وإحتوت على معاني مختلفة على مضامين متنوعة ، خاصة عندما أقر مسألة الفروق الطبقية وأكد التفاوت بين الأغنياء والفقراء ، وهذا ما دفع أتباعه إلى تطوير فكره ودفعه في اتجاه الإشتراكية .

فمفهوم -النخبة- إذن هي مجموعة من الأفراد الذين يملكون اكثر مما يجب أن يملكوا، أي المالكين للمال والسلطة و لكل أساليب العيش التي تأذن بها هذه الأمور، ومعنى ذلك أن المؤسسات الاجتماعية هي المرتكزات الضرورية للسلطة والثروة والجاه، وهي في الآن ذاته الوسائل الأساسية لممارسة السلطة أو الحفاظ عليها ، ولنيل أعلى درجات الجاه والتميز التي يتطلبها المرء ويقصد بذلك العودة بمفهوم القيادة إلى مستوى الانقسام الاجتماعي كما يتضح ذلك من خلال النخبة المهيمنة في مجتمع مقهور، واعتبار النخبة هي النواة الحقيقية للطبقات الاجتماعية العليا .لذلك نحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة حول مفهوم النخبة مركزين على النخبة السياسية في الجزائر و ذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية :

خلال مسيرة النظام السياسي الجزائري و التي استطاع فيها أن يحافظ على استمراريته رغم تضارب مصالح الجماعات و العصب فيه. هل هذا راجع إلى قيام هذا النظام على وحدة نخبوية ،أم قائم على تقاطع مصالح النخب القائمة فيه ،و ما هي هذه النخب و ما موقع النخبة السياسية منها، وهل عرفت هذه النخب تغيرات في رجالها وقيمها أم كان التغير يمس الرجال دون القيم، و هل يمكن ملاحظة دوران

النخب في صراعها على السلطة، أم كان ضمن منطق الاستمرارية والمحافظة على المكاسب؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا طرح جملة من الفرضيات :

- النخبة السياسية هي المرتبطة بصناعة القرار .
- النخبة السياسية الفاعلة في الدول النامية هي التي تسود تفضيلاتها وهي النخبة الحاكمة.
- التوجهات السياسية و الإيديولوجية و الفكرية للمجتمع السائدة تقتضي دائما وجود امتداد لها في قيم النخب الحاكمة.
- القيم السائدة في المجتمع هي قيم النخب الحاكمة.
- إستمرارية وإستقرار السلطة مرتبط باستمرارية سيادة النخبة الحاكمة أم في دورانها.

إن مثل هذه المواضيع تتطلب دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي واستعمال المنهج التاريخي المقارن مع تتبع الطريقة التحليلية في تقديم الآراء وتجنب المسح الشمولي، والهدف هو الوصول إلى تقديم نظرة شاملة حول النخبة السياسية في الجزائر ،إضافة إلى المنهج التاريخي المقارن الذي يستعمل قصد الإستفادة من تجارب الماضي وأخذ الدروس و العبر من تلك التجارب،حيث يستخلص الإنسان العبرة و يسترشد بتجارب الماضي، و يتميز هذا المنهج بدراسة الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها، فيصفها و يسجل تطوراتها و يحلل و يفسر هذه التطورات و يقارنها ببعضها البعض. فلن تستغني الدراسة عن منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة، أي الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، و يمكن أن نركز

عليها بمفردها و نجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها و نقوم بتحليلها والتعـــرف على جوهر موضوعها ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.لهذه الأسباب سوف يتـــم الإعتماد على المنهج التاريخي لتتبع للظاهرة المدروسة ووضعها في ســـياقها الوطـــني والأخذ بعين الإعتبار كلا من الرؤى الرسمية وغير الرسمـــية.

توزعت هذه الدراسة وضمن المنهجية التي تحكمها إلى ثلاثة فصول، الفصـــل الأول تم التعرض فيه بشيء من التركيز على القضايا النظرية والمفاهيم المتعلقة بالنخبة، وذلك بإبراز أهم ما كتب حولها من وجهة نظر رواد علـــم الاجتمـــاع السياســـي، ودراسة النخبة والسلطة في سياق الدولة من الوجهة السياسية، ومن ثم تحديد الصفات التي تجعل من أي جماعة نخبة.

أما الفصل الثاني فهو وصف لتشكيلة النخبة السياسية الجزائرية وفيه نبرز الجذور التاريخية والخلفية الإجتماعية للنخب الحاكمة، والتي تضفي على حياتهـــا السياســـية نسقا خاصا، ومن ثم تحديد طبيعة وحقيقة و مصادر قوة النخبة السياسية الجزائريـــة، والأمل الذي جسدته في بناء دولة تكون في النهاية منبثقة ومتناسقة ومنصـــهرة مـــع المجتمع لتكون كيان دولة كاملة.

يعالج الفصل الثالث المسيرة الفعلية لعلاقة النخبة السياسية الجزائرية بالســـلطة ومن ثم الدولة من خلال إبراز محاور الصراع النخبوي ، وجدلية التداول على الســلطة داخل نفس النسق الحاكم أو خارجه، وبالتالي الإشارة إلى أهم التغييرات التي عرفتـــها الجزائر و نظامها السياسي ، وتداعياتها على استمرارية هذا النظـــام وقدرتـــه علـــى التكيف، و تعامله مع آليات التحول الديموقراطي وتفعيل المجتمع المـــدني، إضافـــة إلى التحديات التي تدفع النظام ومن ثم النخبة السياسية الحاكمة أن تتجاوزها واستشرافها.

أما المراجع المستعملة فهي بالدرجة الأولى تخص المصادر الرسمية من مواثيق ونصوص إحصائية وقوانين ، كما تم الإعتماد على عدة مراجع متعددة ومتنوعة تطرقت إلى النخبة السياسية بصفة عامة، وبعضها الأخر أشار إلى النخبة في العالم الثالث ومنها النخبة السياسية الجزائرية .

وفي الأخير ورغم كثرة الصعوبات التي واجهتنا والمتمثلة أساسا في حداثة الموضوع وحساسيته،وكذلك الإفتقار إلى دراسات حوله وإنعدام المراجع باللغة العربية وعزوف الطلبة والباحثين عن تناوله ،إلا أن الرغبة الملحة في البحث إزدادت أكثر، ومحاولة منا لإثراء المكتبة الجزائرية بهذه المذكرات التاريخية الهامة دفعتني إلي الخوض في هذا النوع من الدراسات دون تحفظ أو خلفية مسبقة .

الفصل الأول

النخبة : مفاهيم و مقاربة نظرية

الفصل الأول

النخبة : مفاهيم و مقاربة نظرية

I – مفهوم النخبة عند رواد علم الاجتماع السياسي

1- مفهوم النخبة عند باريتو Pareto

2- مفهوم النخبة عند جيتانو موسكا

3- مفهوم النخبة عند رايت ميلز.Mills

II – حقيقة النخبة : الطبيعية والجوهر

III–الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي

1- الاتجاه التنظيمي

2- الاتجاه السيكولوجي

3- الاتجاه الاقتصادي

4- الاتجاه النظامي

IV– أنواع النخبة

1 – النخبة العسكرية

2- النخبة التقـــليدية

3- النخبة المثقفة.

4- النخبة الكاريزمية

5- النخب ذات الملكية

6- النخبة الأيديولوجية

7- النخبة التكنوقراطية

V– النخب السائدة ودورها في المجتمعات النامية

الفصل الأول

النخبة : مفاهيم و مقاربة نظرية

نتوقف عند النخبة لا بوصفها سياسية مجردة، بل بوصفها المحصلة التاريخية لتداخل وتكاثف القيادات النوعية في المجتمع، فالنخبة السياسية هي حقا ذات دور سياسي بالدرجة الأولى، وهي بالتالي ذات مقام سياسي- Statu politique – إلا أن هذه النخبة قد تكون داخلية أو خارجية، وطنية أو غير وطنية ...الخ .

ونادرا ما تكون النخبة السياسية محترفة في الأصل من خلال ممارستها أو امتهانها السياسة. دون التعاطي مع مكونات القيادات الأخرى للمجتمع لاسيما الاقتصادية،العلمية الإعلامية، الدينية، وبكلمة القيادة المعرفية للمجتمع.

فما هي النخبة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

I– مفهوم النخبة عند رواد علم الاجتماع السياسي:

يعد مفهوم النخبة Elite أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية والسياسية الحديثة. و على الرغم من حداثة استخدامه إلا أن معناه قد ردد في الفكر الاجتماعي منذ زمن بعيد.

فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني، طرحت تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة و علاقتها بالجماهير ونوعية النظام السياسي و قدرته على التعبير عن الإرادة الجمعية، وباستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي و السياسي منذ ظهوره، أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مرورا –بماركس Marx- و –باريتو Pareto- وصولا الى –ميلز Mills– و–داهل Robert Dahl–. و من الطبيعي أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيين لهذا المفهوم باختلاف المنطلقات التي ينطلقون منها[1].

1 – محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي . (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1977)، ص327

و نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجـــود جماعـــة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية و ممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقـة الحاكمة والنخبة السياسية و القلة المسيطرة، و على الرغم من وجود اختلاف ملحـوظ بين المعاني التي تشير الى هذه المفاهيم إلا أن القضية المشتركة، هي، وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية و الاقتصادية و غالبية خاضعة لهذه القرارات و ذلـــك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجمعية [1].

لكن يلاحظ مع ذلك تضاربا شديدا في موقف العلماء الاجتماعيين من حتميـة وجود النخبة و استمرارها كأسلوب للحكم، فالبعض يؤكد أن مفهوم النخبة مرتبـط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز بالضرورة جماعات أو طبقات حاكمة، و بالتالي فـإن وجود النخبة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع، و البعض الآخر يؤكـد أن ظهور النخبة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتمـــاعي و ضـــرورة التنســيق بـــين النشاطات المختلفة فضلا عن بعض الاعتبارات السيكولوجية الخاصة التي تتمثـــل في القدرات التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع النخبة[2].

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أهـــم النظريـــات والمفـــاهيم الاجتماعيـــة والسياسية التي حاولت فهم طبيعة النخبة وجوهرها. حيث من الصعب فهم معظـــم نظريات النخبة في علم الاجتماع دون التطرق إلى مفهوم "الطبقة الحاكمـــة" عنـــد -كارل ماركس Marx-. و ذلك لأن جل هذه النظريات تمثل استجابة أو رد فعـــل

1 - إسماعيل علي سعد، نظرية القوة . (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978)، ص109.

2 - نفس المرجع ، ص110.

طبيعي لنظريته العامة في المجتمع الإنساني.[1] و لقد أوضح –مـــاركس Marx– أنـــه باستثناء المجتمعات البدائية، نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين : [2]

الأولى حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج و تمد سيطرتها علـــى المجـــالات العسكرية و الثقافية و الاجتماعية.

و الثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها.و أن هناك صراعا دائما بين هـــاتين الطبقتين (السادة و العبيد، كبار ملاك الأرض و الأقنان و البرجوازية والبروليتاريا) غير أن –ماركسMarx– قد اهتم اهتماما خاصا بتحليل موقف الطبقة الحاكمة في المجتمـع الرأسمالي، ذاهبا إلى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقية النابعة من الرأسمالية وان اختفاء هذا المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تفرضه طبيعة القوانين الـــتي تحكمه وهي: [3]

فائض القيمة، تراكم رؤوس الأموال والإفقار المطلق. إن كل هـــذه القوانـــين تساهم مباشرة في انهيار النظام الرأسمالي وتدعم الوعي الطبقي للبروليتاريا.

و يؤدي الأمر في النهاية إلى ظهور مجتمع شيوعي خال تماما مـــن الطبقـــات (مجتمع آلي)، وهذا ما يفسر أن الطبقة الحاكمة عند –كارل مـــاركس– تكتســـب سيطرتها من تحكمها في وسائل الإنتاج وان ذلك يؤدي إلى تشكيل النظم الاجتماعيـــة والسياسية والثقافية بطابع خاص يتلاءم مع أوضاعها. وفي ضوء هذه النقطـــة، نجـــد –ماركسMarx– يؤكد أن المجتمع الشيوعي هو بالضرورة مجتمع لا طبقي، يمارس فيـــه

1 – السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم و القضايا. (الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية1984)، ص146.

2 – نفس المرجع ، ص 147

3 – نفس المرجع ، ص 148

الناس سيطرة كاملة علي أقدارهم ويتحررون من طغيان أشياء وأجـــهزة وضعوهـــا بأنفسهم مثل: الدولة، البيروقراطية، و رأس مال، التكنولوجيا. [1]

ولقد ترك مفهوم الطبقة الحاكمة عند –ماركس Marx– تأثيرا هـــائلا علـــى الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القـــول أن كـــل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة النخبة كانت بمثابة نقد لنظرية –مـلوكس Marx– من جهة ولمفهوم الطبقة الحاكمة من جهة أخرى[2]، فلقـــد ســـعى بعـــض علمـــاء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع (علمـــي خالص) وفي سعيهم هذا، نجدهم يحاولون إقامة علم سياسي جديد يقوم على الجـــانب الموضوعي وخالي من الاعتبارات الأخلاقية والتخلص من التأثيرات الأيديولوجية[3].

ومعنى كل هذا، أن هذا العلم الجديد، سوف يتفـــادى في نظرهـــم الأخطـــاء العديدة التي ارتكبتها الماركسية عند خلطها بين العلم والأيديولوجية في دراسة الظواهر كالنخبة السياسية. والواقع أن الانتقادات التي وجهت إلى –مـــاركس Marx– عـــن (الطبقة الحاكمة) قد تبدو اكثر وضوحا إذا ما وضعناها في سياق التيارات الفكريـــة التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين. فمعظم هـــذه التيارات كانت تسعى دائما للدفاع عن أيديولوجية تحمي بها المصالح السياسية للطبقـــة الوسطى بوجه عام [4].

–موسكا Mosca– مثلا لم يذهب فقط إلى أن سيطرة النخبة ضرورية وحتميـــة في أي مجتمع من المجتمعات بل ذهب أيضا إلى أن "النخبة يجب أن تتألف أساسا مـــن

---

1 – نفس المرجع

2 – نفس المرجع ، ص 149

3 – نفس المرجع ، ص 148

4 – نفس المرجع

أفراد الطبقة الوسطى، وان المواهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة"[1]. ومن هنا يمكن القول أن –موسكا Msca– قد سعى إلى إبراز الوسائل التي من خلالها تمكن النخبة من الاستمرار في أوضاعها المتميزة[2].

وفضلا عن ذلك فان كتابات –موسكا Mosca– في مجموعها تتضمن دفاعا قويا عن الحكم النيابي الذي كان سائدا في القارة الأوربية خلال القرن التاسع عشر[3]. ذلك الحكم الذي شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى في البرلمانات والأحزاب السياسية، بفضل ذكائها و حسها السياسي و قدرتها على التكيف مع الضغوط التي خضعت لها من جانب القوى الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى[4].

لهذا نجد علماء النخبة الكلاسيكيين يعارضون تفسير –ماركس Marx– المادي للتاريخ و يكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاسا مباشرا للبناء الطبقي.

فبناء القوة في المجتمع عند –باريتو Pareto– و –موسكاMosca– يتحدد أساسا وفقا لطابع قدرات قيادته السياسية. و بعبارة أخرى فإن المهارة السياسية هي التي تحدد من الذي سيحكم و إلى أي اتجاه سيتغير ميزان القوة[5]. و تدفعنا هذه التفسيرات والمناقشات إلى تحليل الكتابات الكلاسيكية التي تناولت النخبة بمعانيها المختلفة.

1-Gutane MOSCA, The Ruling Class. (New York, Mc Graw – Hill, 1939), p15

2- Ibid, p16

3 – الحسيني، مرجع سابق ، ص149

4 – نفس المرجع

5 – علي محمد، مرجع سابق ، ص340.

1- مفهوم النخبة عند باريتو Pareto :

ما يمكن أن يقال في هذا المجال، أنه –أي باريتو Pareto– قد استخدم تعبير التباين الاجتماعي للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية. بحيث نجد بعضا منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص[1].

و لقد استخدم –باريتو Pareto– مفهوم النخبة للإشارة الى التفوق في مجالات الذكاء و الطابع و المهارة و القدرة، و القوة ... إلخ، و على الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب (نخبة) دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت إلى الرأي القائل، أن الذين يمتازون بخصائص النخبة سوف يشكلون بالضرورة (نخبة مقبلة)[2].

و يذهب –باريتو Pareto– إلى أنه بالإمكان قياس درجة التفوق أو الامتياز في كل مجالات النشاط الإنساني. و يؤكد وجهة نظره قائلا : "لم يكن نابليون مجنونا أو شخصا عاديا كملايين البشر، لقد كان يتمتع بخصائص نادرة"[3].

وعلى ذلك فإن النخبة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم. و لقد ميز –باريتو Pareto– بين نوعين من النخب[4]:

- نخبة حاكمة، و هي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر.
- و نخبة غير حاكمة، و هي تتمتع بالصفات المميزة للنخبة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم أو السلطة.

---

1 - الحسيني، مرجع سابق ، ص154

2 - نفس المرجع .

3 - جوليان فروند باريتو، سلسلة أعلام الفكر العالمي . (ترجمة منى النجار، بيروت: دون م.ن. دون تاريخ)، ص204

4 - الحسيني، مرجع سابق ، ص155

و تشكل هاتان النخبتان الطبقة العليا في المجتمع، أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون في نظر –باريتو Pareto– اللانخبة، و هم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا، حيث نجده في معظم كتاباته يستخدم هاتين الفئتين للإشارة إلى وجود قلة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها، و غالبية محكومة، بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة[1].

عموما نجد أن –باريتو Pareto– في الواقع استند في تحليله هذا إلى قضية أساسية هي، أن المجتمعات تتمكن من الاستمرار في الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة بالواقع الاجتماعي. فغريزة التجمع تعمل على ربط الناس ببعضهم البعض لذلك فإن قدرة المجتمع على التكامل تتوقف على قوة المشاعر الاجتماعية بين أفراده. و بقدر ما تنتشر و تشتد هذه العواطف بين الأفراد بقدر ما يميل المجتمع إلى الاستقرار و التوازن[2].

و بعبارة أخرى فإنه كلما زادت الألفة الاجتماعية قوة زاد الامتثال الاجتماعي و السياسي. و يؤكد –باريتو Pareto– ذلك بقوله " أن كل المجتمعات متباينة فيما يتعلق بمدى الرغبة في تحقيق الامتثال حيث تكون قوية عند بعض الأفراد وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر "[3]. و من هنا يحاول الربط بين هذه الفكرة ووجهة نظره في النخبة، ذاهبا إلى أنها (أي النخبة) هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية، و أن على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعي حتى تتمكن النخبة من أداء مهامها، وعلى الرغم من حرص –باريتو Pareto – في صياغة وجهة

---

1 - نفس المرجع .

2 - نفس المرجع ، ص156.

3 - نفس المرجع .

نظره هذه إلا أنها تعني في مضمونها أن الجماهير لا تستطيع بمفردها تحديد مصالحـــها وأهدافها[1].

و نجده يؤكد على لجوء النخبة إلى القوة في حالة تعرضـــها للخطـــر فالنخبـــة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينمـــا تتمكن نخبة غير حاكمة من الإطاحة بها[2]. وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على بقائها واســـتمرارها في هـــرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعـــون بـــالقدرة علـــى استغلال الفرص المتاحة وهذا ما يؤكده –باريتو Pareto– حيث يقول : "أنه بمجـــرد الوصول إلى هذا التباين يمثل ظرفا مناسبا للثورة" وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عـــن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة"[3].

وقد كرر –باريتو Pareto – مرارا فكرته الذاهبة إلى أن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حين تجهل الجماهير الآليات التي تحكمها وهذا يعني أن الجماهـير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول النخب إلى الحكم والصـــراع الداخلـــي الذي قد ينشأ بينها[4].

و الواقع أن معالجة –باريتو Pareto – لمفهوم النخبة قد تعرضـــت لانتقـــادات عديدة، من بين ذلك، تنبيهه للتغير السيكولوجي لظهور النخبة وتدهورها وتـــأكيده لنمط الشخصية الملائم للدخول في مراتبها، فضلا على انه لم يحاول الجمع والتـــأليف

---

1 – نفس المرجع ، ص157

2 – باريـــتو، مرجع سابق ، ص206

3 – نفس المرجع ، ص207.

4 – الحسيني ، مرجع سابق ، ص157.

بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولا وعمقا، حيث أن الأمثلة التاريخية التي اعتمد عليها كانت مشتقة من السياسية الإيطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة[1].

وكذلك لم يتمكن –باريتو Pareto – من إعطاء حلا واضحا لكيفية ظـــهور وسقوط النخب حيث ذهب إلى انه إذا كانت النخبة الحاكمة مفتوحة نسبيا للنبـــهاء من المستويات الدنيا فستكون لدى هذه النخبة فرص افضل في الديمومة والاســتمرار. وعلى العكس من ذلك فان إحلال نخبة قائمة بنخبة أخرى يعني فشل دورة الأفـــراد المكونين للنخبة الأولى[2].

وكنتيجة لذلك نجد –باريتو Pareto– يذهب إلى أن معظم الثورات تحـــدث في المستويات العليا من المجتمع سواء حدثت هذه التراكمات نتيجة لاتجاه دورة النخبـــة الحاكمة نحو الهبوط أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار التي تستند دائما عند الاحتفاظ بالقوة أو نتيجة للخوف من استخدام القوة[3]. وعند هذا الوقت بـــالذات تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العليا، نجد عناصر التفوق تنمو لـــدى المستويات الدنيا في المجتمع وكل هذه الشواهد التاريخية التي ذهب إليها –باريتو– تبين مدى اهتمامه الخاص للمقارنة بين الثورات أو المجتمعات وكل هذا القصد منه توضيـــح الفروق الهامة في مدى دورة الأفراد بين النخبة و الجماهير[4].

---

1 – نفس المرجع .

2 – بوتومور، الصفوة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي . (ترجمة محمد الجوهري و آخرون ، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1978)، ص59.

3 – نفس المرجع ، ص60.

4 – نفس المرجع .

2- مفهوم النخبة عند جيتانو موسكا :

يعتبر معظم علماء الاجتماع أن الفضل في تعميق مفهوم النخبة يعود إلى عالم الاجتماع الإيطالي –موسكا Mosca– فقد نظر إلى النخبة من زاوية مختلفة إلى حد ما، فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها قد انقسمت إلى طبقة حاكمة قليلة العدد، وطبقات محكومة كثيرة العدد[1]، ويرجع –موسكا Mosca – كل هذا الى فضل التنظيم وطبيعة البناء الاجتماعي التي توفره الطبقة الحاكمة. فأعضاء النخبة المسيطرة تربط بينهم علاقات قرابة أو مصلحيه أو اتفاقية ....الخ. مما يضمن للنخبة وحدة التفكير والالتحام في جماعات كطبقة مميزة. بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها النخبة فإنها تقوم بواسطة وحدتها وقوة سلطتها السياسية بالتأثير وتوجيه الأغلبية غير المنظمة. وهذا هو الذي يؤدي بنا إلى تفسير الدور التاريخي الهام الذي تلعبه النخبة في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي[2].

إذا كانت النخبة متجانسة بشكل عام، فهي من جهة أخرى متدرجة أو طبقية، خصوصا وإننا نلاحظ فيها في غالب الأحيان، نواة مسيرة تتكون من عدد قليل من الأشخاص أو الأسر التي تتمتع بأكبر قدر من السلطة بالنسبة لغيرها، مع العلم أن هذه النواة المسير ة تلعب دور الزعامة داخل النخبة نفسها وهذا يمثل في حد ذاته نخبة ممتازة أو عليا (Super Elite) داخل النخبة ولاشك ان هذا النوع من الزعامة في التسيير يعطي للنخبة قوة أكبر وكفاءة أعلى[3].

---

1 - الحسيني، مرجع سابق ، ص158

2 - نفس المرجع .

3 - Parry, Political Elites. (london : Georges Allen Eunwin L.T.D, 1969) , p36.

وهكذا يصل –موسكا Mosca – في تعريفه للنخبة إلى الخلاصة التي مؤداها، انه يمكن بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقا من تحليل النخبة المسيرة (القيادية) فالتـــاريخ كما يبدو لـــ–موسكا Mosca – يتسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق النخبة التي بيدها الـــسلطة (النخبة الحاكمة) لمصالحها ونشرها لأفكارها وبالتالي الحفاظ على الحكـــم وضمان الاستمرارية[1].

لقد كان –موسكا Mosca – واعيا كل الوعي، بان البناء الاجتماعي المنظـــم يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي إذ أن تحسين أحوال الطبقات المحكومة يجعلها اقـل عرضة للجوء إلى العنف والتمرد مما يمكن النظام السياسي من الاستمرار في الوجـــود، ومن ذلك يبدو واضحا أن –موسكا Mosca – قد بذل جهودا مستميتة لكي يفـــرق بين نظريته ونظرية –ماركس Marx– عن طريق تأكيده لقصور التفسير الاقتصـــادي للتاريخ وابرز الدور الذي تلعبه النخبة في أحداث التغير الاجتماعي[2].

3– مفهوم النخبة عند رايت مليز R.Mills :

يمكن اعتبار –رايت ميلز R. Mills– من الذين ساروا على النهج التقليدي الـذي انتهجه –موسكا Mosca– في دراسة النخب مع اختلافه عنه في بعض النقاط المهمـة، على الخصوص، نجد أنه نظر إلى النخبة كحقيقة أكثر تعقيـــدا وتنوعـــا ممـــا رآهـــا –موسكا Mosca– حيث تحدث عن النخبة كما لو كانت طبقة. الأمر الذي أدى بـه إلى الخلط بين ظاهرتين متميزتين هما[3] : الطبقة الاجتماعية والنخبة، إذ يمكن تميـــيز نخب الطبقة العاملة ونخبة الطبقة الريفية .

---

1 – محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه و قضاياه . (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص64.

2 – الحسيني ، مرجع سابق ، ص164.

3 - PARRY, OP.cit , p131

والملاحظ أن –رايت ميلز R. Mills – استلهم من –موسكا- Mosca إمكانية الدراسة لنخبة القوة (L'Elite du pouvoir) خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إذن النخبة عند –رايت ميلز R.Mills – "تتجمع لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع". أما الصلات أو العلاقات التي تربط النخب فيما بينها فهي مختلفة الأسس حيث تتمثل فيما يلي[2]:

- وجد بين النخب علاقات سيكولوجية تتسم بالخصوصية كالتشابه في الأفكار والعقليات وفي الأصول الاجتماعية المشتركة
- هناك تشابه بين أماكن ومصادر التعليم
- تربطها علاقة مودة وقرابة وزواج وتبادل المجاملات.

ومثل هذه العلاقات الخاصة لاشك أنها تدعم المصالح المشتركة بين النخب يمكن أن تكون مجموعة من المصالح بين عدد من الجماعات الكبرى أو بين مؤسسات كبرى. وفي هذا الصدد يمكن ذكر المصالح المشتركة التي تربط بين العسكريين والهيئات الرأسمالية المستفيدة من الحروب حيث نلاحظ تأثيرها في الإنسان العادي.

ونلخص إسهامات –رايت ميلز R.. Mills – في دراسة النخب في ثلاث زوايا[3]:

- تمكن من تحليل مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة الاجتماعية مما سمح بفتح ميدان البحث في علم جديد هو علم اجتماع القوة-Sociologie du pouvoir ومن ثم

---

1 –السويدي ، مرجع سابق، ص64.

2 – نفس المرجع ، ص65.

3 - PARRY, O.P. cit, p133.

أعطى دفعة قوية لموضوع النخبةوبهذا يعتبر –رايت ميلز R.Mills– من العلمـــاء الأوائل الذين مهدوا لعلم الاجتماع القوة بالإضافة إلى علم اجتماع النخبة.

- دفع عدد لا بأس به من البحوث اللاحقة عن النخب وعن توزيع القوة بين هـــذه النخب.

- عموما فان الأفكار التي عرضها –ميلزMills– في مؤلفه عن نخبة القوة إنما تتمركـــز حول عدة قضايا أساسية فهو ينطلق من حقيقة مبدئية، هي، أن المجتمع الحديـث قد تحول إلى مجتمع الجماعات الصغيرة ذات القوة والنفوذ التي يمكنها التأثير على صنع القرارات السياسية، وتلجأ نخبة القوة في المجتمع الى خداع الجماهير لتظـل في حالة سكون وهدوء فيبقي الوضع القائم محافظا على توازنه، ويعتقد –ميلـز Mills– بعد ذلك أن الفساد الذي يوجد داخل النخبة راجع إلى عجز الجماهـير وعدم قدرتها على تنظيم صفوفها تنظيما دقيقا يسمح لهـــا باتخـــاذ القـــرارات الملائمة[1].

مجمل القول في شرح مصطلح النخبة بمعناه العام أنها "أية جماعة مـــن الأفـــراد معروفة اجتماعيا ولها خصائص وسمات ذات قيمة معينة، كالقدرة العقلية أو الوضـــع الإداري المرموق، أو القوة العسكرية وهي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيمنـــة والنفوذ"[2] وطبقا لهذا، فقد تتماسك النخبة كجماعة وقد تكون موضع تقليد العامـــة دون أن يكون لذلك اثر واضح في توجيه السلوك بطريقة سياسية مباشرة، كما عرفت

---

1 - السويدي، مرجع سابق، ص67.

2 - نفس المرجع، ص60.

في المعجم النقدي لعلم الاجتماع أنها "جماعة صغيرة في مجتمع ما وفي ظرف تـــاريخي معين تحمل هذا الاسم لما تتمتع به من أهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون"[1].

وهذا كله يجرنا للحديث عن النخبة السياسية ، والنخبة المثقفة التي يقابلها تمـثل في المجتمعات حسب تعدد النخب فيها وبحسب الدور الذي تلعبه في اتخاذ القـــرارات المناسبة.

II- حقيقة النخبة: الطبيعية والجوهر:

لا شك أن المصادر الكلاسيكية لنظريات النخبة تتمثل أساسا في مؤلف –باريتو Pareto– "العقل و المجتمع" وكتاب –موسكا Mosca– "الطبقة الحاكمة" ودراســـة –ميشلز Milchels– "الأحزاب السياسية" وعلينا أن نضيف إلى هذه الدراسات مؤلف –رايت ميلز R.Mills– "نخبه القوه" ودراسة –بيرنهام Burnham– "الثورة الإداريـــة". وتكمن أهمية المؤلفين الآخيرين في أنهما أثارا جدلا واسعا، حيث عبرا عن اســـتمرار واع للأفكار الكلاسيكية،.فلقد كانت مشكلة اهتمامهما، هي ترابط وتماسك النخبـة التي تسيطر على كافة شؤون المجتمع. غير أن، هناك بعض الدراســـات تطرقـــت إلى موضوع القيادة، واعتبرت القيادة في المجتمعات، شاملة لعدة نخب تتنافس حول النفـوذ والسيطرة[2].

وإذا كانت النخبة موجودة في كل المجتمعات فهي إذن أقلية من الشعب بيدهـــا اتخاذ القرارات المؤثرة على الحياة السياسية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والثقافيـــة، وخصوصا في مجال القرارات السياسية حتى و إن كـــان أفرادهـــا غـــير سياســـيين

---

1 - نفس المرجع، ص61.

2 - إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص116.

ومحترفين[1]، ومن هنا نلاحظ أن طبقة –موسكا Mosca–تتضمن مجالا أوسع من هؤلاء الذي يقررون السياسة بصفة رسمية وتصل الآلية إلى موقع السلطة أو الحكم حسب النظرة الكلاسيكية عن طريق الاقتراع (الانتخاب) وقد تحصل هذه النخبة على القوة نتيجة للثورة باحتكارها لموارد الإنتاج في المجتمع، وفي الأخير بإمكان النخبة بما تتميز به من حسن إدارة وتنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها، حيث لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لعناصر النخبة، وإنما يرون أن الأقلية لا تضع أو تتخذ القرارات وحسب، وإنما لديها أيضا الأساليب مما يجعل الأغلبية تمتثل بها وتطيعها، وظاهرة الامتثال هذه يكاد يكون التسليم بها في كافة الدراسات الاجتماعية والسياسية[2].

III–الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي :

على الرغم من الاتفاق السائد بين أصحاب نظريات النخبة، فإن هناك بعض الفروق بين هذه النظريات، وتتناول هذه الفروق الصفات والفرص الاجتماعية التي تحتاجها الجماعة لكي تصبح نخبة.

ويمكن أن نحدد أربعة اتجاهات رئيسية في هذا الإطار فهناك مجموعة من المفكرين يشبهون –موسكا Mosca– ممن يرون النخبة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية، في حين أن –باريتو Pareto– وتلاميذه يرجعون قوة النخبة إلى بعض الخصائص السيكولوجية وحاول –بيرنهام Burnham– أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النخبة والماركسية، حيث أرجع قوة وسيطرة هذه النخبة إلى استحواذها على الموارد الاقتصادية ورؤوس الأموال.

---

1 - السويدي، مرجع سابق، ص69.

2 - نفس المرجع .

أما –رايت ميلز R.Mills – فهو يرى أن قوة النخبة تكمن في الأوضاع النظامية الرئاسية التي يمثلها أعضاؤها في المجتمع[1]. لذلك جاءت أهم الاتجاهات على النحو التالي :

1– الاتجاه التنظيمي :

يعتمد هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها، أن النخبة تمتلك مقاليد القوة والقيادة، وذلك يرجع لما لها من قدرات تنظيمية والبراعة العالية في تقدير مصادر القوة في المجتمع، حيث تلخصت وجهة نظر –موسكا Mosca– بوضوح بخصوص النخبة الكلاسيكية، فقد كتب يقول: "من بين الوقائع والاتجاهات الثابتة التي نجدها في كل الكائنات العضوية السياسية، ثمة شئ واضحا تماما يبدو لكل عين مشاهدة، ففي كافة المجتمعات ... تظهر طبقتان من الناس، طبقة تحكم وطبقة أخرى محكومة، الطبقة الأولى أقل عددا دائما وتؤدي كل الوظائف السياسية، تحتكر القوة وتستمتع بكافة الامتيازات النابعة عنها، على حين أن الأخرى وهي الطبقة الأكثر عددا إنما تخضع لسيطرة و توجيه الطبقة الأولى"[2] ويري علماء الاجتماع أن الأقليات الحاكمة تسعي باستمرار إلى إسهام ومشاركة اكبر قدر من الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والمحافظة على الاستقرار، وهذا ما يمكن المجتمع من مواجهة الأخطار الخارجية ولهذا فان النخبة الحاكمة تسعى دائما للضغط على المعارضة وتقزيمها كون هذه الأخيرة غير واعية وتعمل لصالح العدو[3].

---

1 – نفس المرجع ، ص70.

2 – علي محمد، مرجع سابق، ص72.

3 – السويدي، مرجع سابق، ص71.

2- الاتجاه السيكولوجي:

تعتبر نظرية –باريتو Pareto– التي ضمنها مؤلفه "العقل والمجتمع" أهم النظريات الكلاسيكية في تصور النخبة، حيث اعتبرها جزءا من علم الاجتماع العام حينما فسر الأنشطة الاجتماعية بالرجوع إلى العوامل السيكولوجية[1].

والنخبة عند –باريتو Pareto– ليست نتاجا للقوى الاقتصادية ولا هي تقيم سيطرتها على أساس قدراتها التنظيمية، ولكنها تعبر على خاصية ثانية في الطبيعة البشرية على مر التاريخ، والواقع أنه لم يكتف بمجرد تقديم وصف علمي لبناء النخب، ولكنه انتقل مباشرة إلى معالجة التغيير الذي يطرأ على النخبة نتيجة معالجته نظرية دورة النخبة (Circulation des élites) والتي تشكل إحدى القضايا الهامة في علم الاجتماع السياسي والتي تتضمن تصورين أساسيين، فمن ناحية تشير دورة النخبة إلى العملية التي بمقتضاها يدور الأفراد بين النخبة الواحدة، ومن ناحية أخرى تتضمن الدورة باحتلال مكانة النخبة الحاكمة بنخبة جديدة[2].

ويؤدي هذا إلى حركة اجتماعية تؤثر مباشرة على توازن المجتمع. ويلجأ –باريتوPareto– في تفسيره لدورة النخبة إلى نفس الأساس السيكولوجي الذي استند إليه، فالتغيير الذي يطرأ على النخبة هو نتيجة مترتبة على التغير الذي طرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة أنفسهم. وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغير الخصائص السيكولوجية للمستويات الدنيا بحكم امتثالها وتأثرها بالنخبة الحاكمة[3].

---

1 - علي محمد، مرجع سابق، ص76.

2 - نفس المرجع، ص79

3 - نفس المرجع.

3- الاتجاه الاقتصادي :

أحسن من مثل هذا الاتجاه هو العالم الأمريكي -جيمس بيرنهام J.Burnham- الذي نظر إلى النخبة من زاوية اختلفت عن نظرة كل من -باريتو Pareto- و-موسكا Mosca- فإنه سعي إلى تطوير صيغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين النظريات المختلفة للنخبة ويذهب إلى أن الموقفين يكمل أحدهما الآخر[1].

ولعل أهم دراسة قام بها كانت سنة 1941 والفكرة الأساسية في هذه الدراسة تتلخص في أن النظام الرأسمالي اخذ في التدهور وانه من الضروري ان يحل محله مجتمع جديدة يسيطر عليه من الناحتين الاقتصادية والسياسية نخبة إدارية[2]. ولقد اعتمد -بيرنهام Burnham- في صياغة هذا الافتراض على نظريات النخبة التي تؤمن بان هناك في المجال السياسي صراعا بين الجماعات سعيا وراء القوة والمكانة. وانه في كافة المجتمعات لابد أن ينتهي هذا الصراع بسيادة جماعة صغيرة هي التي تتولى صنع القرارات الملائمة.

أما التغير الاجتماعي فهو يمثل النتيجة المترتبة على كل تحول يطرأ على تكوين النخبة، فالنخبة القديمة تستبدل بنخبة أخرى جديدة[3].وهنا يتضح لنا مدى تأثر -بيرنهام Burnham - بالجانب الاقتصادي في فهمه وتفسيره للأسس التي تستند إليها النخبة ، ذلك أن تحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع، وبالتالي تكون النخبة الحاكمة هي التي تملك وتحصل على أعلى الدخول[4].

---

1 -نفس المرجع ، ص80.

2 - السويدي ، مرجع سابق، ص71.

3 - علي محمد، مرجع سابق، ص81.

4 - السويدي، مرجع سابق، ص72.

4- الاتجاه النظامي :

يشارك -رايت ميلز R. Mills- -بيرنهام Burnham - في موقفه بان بناء المكانة في النخبة لا يفسر من خلال عبقرية أو سيكولوجية الأفراد أعضاء النخبة، و إنما يتعين دراسة النخبة من خلال بناءها الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. فمراكز القوى ترتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية بينما أراد -بيرنهامBurnham - أن يربط القوة في المجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج[1].

ولاحظ -ميلز Mills- أن القوة مصاحبة لتلك النظم الكبرى والمنظمات الكبيرة التي انتشرت في المجتمع الحديث ويستدل على صحة هذه الأفكار من خلال تحليل البناء التنظيمي للمجتمع الأمريكي وان القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية فهناك نخب معينة تشغل أوضاعا رئيسية في المجتمع بحيث يمكن ترتيب هذه النخب على أساس التدرج العمومي للمكانة الاجتماعية[2].

هذه المواقف تجعلنا نخلص ببساطة إلى نتيجة هامة، هي أن النخبة تتألف من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في المجتمع كما أن تماسكها مستمد من قوة الروابط القائمة وتحقيق نوع من الاتصال المستمر بينهما.

---

1 - علي محمد، مرجع سابق، ص82.

2 - نفس المرجع، ص83.

IV- أنواع النخبة :

هناك اتجاه جديد في دراسة النخبة يسعى جـــاهدا إلى ترجمـــة النظريـــات إلى دراسات واقعية ويطلب أصحاب هذا الاتجاه باستبدال مصطلـــح النخبـــة بمصطلـــح النخب على أساس الحقيقة التي مؤداها، أن المجتمع الحديث الـــذي يتســـم بالتبـــاين والتخصص وتنوع الأنشطة يشهد بالضرورة عدة نخب، وأن لكل نخبـــة منـــها دورا تؤديه في المجتمع وليس معنى ذلك بالطبع أن كل هذه النخب تلعـــب دورا هامـــا في الشؤون السياسة .وإنما يمكننا أن نتحدث عن النخب السياسية والنخب غير السياسية. وعموما فإن هذا الاتجاه في دراسة النخب يمكن أن نطلق عليه مصطلح نظرية تعـــدد النخب (Pluraslist élites) [1]

ولقد بذلت عدة محاولات لتصنيف النخب .إذا اعتمد -نـــادل S.F.Nodel- في تصنيفه لثلاث نخب هي : (النخب الاجتماعية) و (النخب المتخصصة) و ('النخـــب الحاكمة) حيث يوجد تأثير هام لكل من هذه النخب[2].

فالنخبة الاجتماعية لها تأثير غير مباشر فهي لا تحتكر اتخاذ القرارات. ويذهـــب -نادل Nodel - إلى أن تأثير هذه النخبة راجع إلى أن الجماعات الأخـــرى تحـــاول تقليدها. بينما النخب الحاكمة تضم في رأي -نادل Nodel- قادة المجتمع السياسيين. ويكون تأثير هذه النخب مستمد من وضعها القانوني ومن السلطات التي تمارسها على المجتمع بأسره، ويعتقد -نادل Nodel- أن نطاق تأثير هذه النخبة أوسع بكثـــير مـــن النخب الأخرى الأمر الذي يجعلها نخبة مختلفة نوعا ما عن النخب الأخرى[3].

---

1 - نفس المرجع، ص84.

2 - نفس المرجع، ص86.

3 - نفس المرجع، ص87.

وتضم النخب المتخصصة تلك الجماعات التي تمارس مهنا فنية عالية أو لديها أنشطة مهنية وتجارية وثقافية في المجتمع ويمكن أن نوجز هذا العرض بتطرقنا إلى تصنيف النخب من خلال الدراسات التي تناولت النماذج الأساسية للنخبة وهي[1] :

1- النخبة العسكرية:

لقد أعطي اهتمام كبير للنخبة العسكرية تاريخيا نظرا للدور المهم الذي لعبه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية. و تسعى هذه الدراسة لإبداء العوامل المهمة لدراسة هذه النخبة مثل الأصول الطبقية للنخبة العسكرية وكذلك تنشئتها الاجتماعية وطبيعة القيم السائدة بين أعضاء هذه النخبة وأثر هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية في بنيانها والاهم من ذلك كله هو معرفة القوة الخفية التي تتحول بموجبها النخبة إلى قوة فاعلة وبالتالي يكون لها تأثير في رسم السياسة العامة. وقد اهتم –بوتومور Bottomore– بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية وكيف أن تأثيرها قد يفوق تأثير المثقفين[2].

ويقول –بوتومور Bottomore – "أنه في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هذه المجتمعات"[3].

وفيما يخص تدخل هذه النخبة في الحياة السياسية يعتمد على عوامل عدة منها؛ التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش وكذلك الأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وأيضا طبيعة العلاقة التي تجمعهم بالقادة السياسيين[4].

---

1 -بوتومور، مرجع سابق، ص123.

2 - نفس المرجع .

3 - نفس المرجع .

4 - نفس المرجع، ص124.

2- النخبة التقـــليدية :

تتمتع النخبة التقليدية بسلطة امتلكتها من العقا ئد الدينية وبنائها الاجتمـــــاعي الذي تعود أصوله إلى ماض سحيق. وبناء على هذا فـــإن كـــل نخبـــة ذات طبيعـــة أرستقراطية تعتبر نخبة تقليدية و عادة ما تكون النخب التقليدية من نبلاء لهم تـــــاريخ متوارث فمثلا رئيس القبيلة يمتلك سلطة قوية على أفراد قبيلته بحكم اصله وسلالته. وتعتبر النخب الدينية في الوقت نفسه نخب تقليدية ويرجع ذلك إلى سلطتها التي تقـــوم على احترام بعض المسلمات والحقائق التي شاعت بين الناس والجدير بالذكر أن هـــذا النوع من النخب يحتل مكانة مهمة في البلدان النامية[1].

3- النخبة المثقفة :

يمثل المثقفون في كافة المجتمعات، تلك الجماعات القادرة على ابتكـــــار ونقـــل الأفكار وغالبا ما تظم هذه الفئة المؤلفين والفنانين والعلماء والفلاســـــفة والمفكريـــن والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين.

والجدير بالذكر أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة النخبة المثقفة ومن أهـــم هذه الصعوبات حدود هذه النخبة إذ غالبا ما تختلط النخبة بمـــا يعـــرف اصطلاحـــا (بالانتلجنسيا Intelligentsia) إن النخب المثقفة تختلف عن النخب الأخرى، حيـــث تلعب دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، خاصة عندما اصبحـــــوا ينتقدون المجتمع ففي فرنسا تزعمت النخبة المثقفة لواء معارضـــة الســـلطة الحاكمـــة والكنيسة، وهذا ما أكدته معظم الدراسات حول دور المثقفين في الحركات الثوريـــة

1 - السويدي، مرجع سابق، ص ص 73-74

والعمالية، وهناك تفسيران للدور الذي يقوم به المثقفون[1]، فالأول، هـــو أن للنخبـــة المثقفة القدرة على توزيع ولائهم بين النخب المختلفة ومن ثم يدافعون عـــن المصـــالح العامة في المجتمع. أما الثانية، فإن النخبة المثقفة تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليـــا، بحيث ترفع من نفسها فوق الطبقات الأخرى وبالتالي تتجه شيئا فشيئا نحـــو تكويـــن مصلحة خاصة بها.

وهناك دراسات عديدة اهتمت بإبراز الدور الثوري لنخبة المثقفـــين خصوصـــا حينما تبين أن معظم الثورات التي قامت في القرن العشرين كانت في جوهرها نتـــاج قيادات مثقفة ناجحة تمكنت من السيطرة على السلطة[2].

4- النخبة الكاريزمية :

لاشك أن مفهوم النخبة الكاريزمية ارتبط باهتمام -ماكس فيبر Max Weber- وهي النخب التي يتصف أعضاؤها ببعض الصفات الروحية الخارقة أو حتى الســـحرية، وكل هذه الصفات، مميزات لا علاقة لها أساسا بالمكانة التي يحتلها الإنسان في الســـلم الاجتماعي ولا بمكاسبه المادية وإنما مردها إلى أشخاص معينين يطلق عليهم (الكارزما) وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال ولما لهم من القدرة للقيام بها[3].

ولابد أن نشير إلى قيادة كاريزمية لا عن نخبة كاريزمية، ولكن بعض الطبقـــات الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الديني أو حتى في بعض الحركات الاجتماعيـــة أو

---

1 - علي محمد ، مرجع سابق ، ص90.

2 - نفس المرجع، ص91.

3 - السويدي، مرجع سابق، ص75.

السياسية يمكن أن نستخدم مفهوم النخبة لأنه كثيرا ما تمتد السلطة الكاريزمية من الرئيس أو القائد إلى الذين يحيطون به[1].

5- النخب ذات الملكية :

هي النخب التي تستمد سلطتها مما تملكه من عقارات ورؤوس للأموال، وهي تملك سلطة تفرضها على اليد العاملة التي تستخدمها لقضاء حوائجها، كما تمكنها هذه الثروات من ممارسة قوة الضغط على النخب الأخرى، مثل، النخب التقليدية والتكنوقراطية وحتى النخب السياسية "من يملك هو الذي يقرر" مما يضفي على هذا النوع من النخب سلطة اجتماعية واسعة، وتتكون تركيبة هذه النخب من النخب الاقتصادية أو كبار ملاك الأراضي الزراعية و أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات. وكما قلنا فان لهذه النخبة تأثيرا بالغا في القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر بالتالي في عملية التغير الاجتماعي (دفعا إلى الأمام أو العرقلة)[2].

6- النخبة الأيديولوجية :

وهي تلك النخبة التي تنمو وتتبلور حول أفكار أيديولوجية، وتتكون من أشخاص أو جماعات يشتركون في مفهوم أيديولوجي واحد ويعملون على نشره ويعتبرون المتكلمين باسمه.

لا تملك النخبة الأيديولوجية أي قوة كما عرفها -رايت ميلز R.Mills- و إنما هي نخب ذات تأثير دون أن تكون لها سلطة رسمية ومن هذه النخب نجد النخب المضادة التي تقف في وجه السلطة الحاكمة او نخبة السلطة[3].

---

1 - نفس المرجع، ص76.

2 - نفس المرجع، ص74.

3 - نفس المرجع، ص75.

و إذا كانت هذه النخب ذات تأثير فهي في اغلب الأحيان تتطلع إلى إجراء تغيرات تستهدف إعادة توجيه الحركة التاريخية ويقول –ميلز Mills : انه من الخطأ التقليل من الدور الذي تلعبه هذه النخب في حركة التاريخ. فالنخبة الحاكمة تعارض النخبة الأيديولوجية لأنه بإمكان هذه الأخيرة إحداث تغيرات عميقة في حركة التاريخ[1].

7– النخبة التكنوقراطية :

تندرج النخبة التكنوقراطية في إطار بناء شرعي أو بيروقراطي، حيث تقوم على أن تعيينها أو انتخابها يتم بمقتضى القوانين المعمول بها والمتعارف عليها. وتمتلك كفاءة عالية تتأسس عن طريق أدائها وعن طريق لجان التحكم وكذلك حسب المستوى التعليمي الذي وصل إليه أفرادها والأقدمية والخبرة التي تمتلكها. ويطلق على جميع هذه النخب اسم" الموظفون السامون" أي كبار الإداريين. فهي إذن نخبة ذات سلطة تأثير وتحتل مركز القيادة في الوظائف ذات الطابع الخاص بأعمال المكاتب (الحكومة والمؤسسات)[2].

---

1 -نفس المرجع .

2 - نفس المرجع، ص74

V- النخب السائدة ودورها في المجتمعات النامية :

الدول النامية في مجملها تنتمي إلى نموذج النظـــام الســـلطوي Authoritarian- الذي يتميز بتعددية سياسية مقيدة وبغياب أيديولوجية متكاملة مع ضعـــف التعبئـــة السياسية وسيطرة قائد أو نخبة محدودة على السلطة .وبهذا المعنى فان دول العالم الثالث تدخل ضمن النظم السلطوية[1].

ودون الدخول في تفاصيل سمات الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياســي في دول العالم الثالث، يمكن القول أنه هناك دور أحادي في صنع القرار، يعكس القيـــادة الكاريزمية أو النخبة المسيطرة، وهناك دور قوي تلعبه السلطة التنفيذية بينما تلعـــب المجالس التشريعية دورا ثانويا في صنع القرار ورسم السياسات أو قد تفرض محـــددات فعالة على صنعها[2]. أما عن دور الأحزاب سواء كان السائد هو الحـــزب الواحـــد السلطوي أو الحزب المهيمن في إطار تعددية شكلية، فان دور الحزب يختزل إلى دائـــرة محدودة جدا يشغلها القائد أو النخبة ومن الناحية الفعلية فإن إيديولوجيـــة الحـــزب المسيطر تتمثل في الدفاع عن الوضع والحيلولة دون التغييرات الـــتي لا تتســـق مـــع استمراريته[3].

وزاد الاهتمام بدراسة دور النخب في الدول النامية، وأتخذ هذا الاهتمام أشكالا عديدة تبدأ بالخصائص العامة المميزة للنخب، لتنتهي بموقفها من عمليـــات التنميـــة والتحديث.

---

1 - Almond GABRIEL et Bingham POWELL, Comparative Politics System Process and Policy .(Boston : Little Brown and Company, 1978), p199.

2 - Ibid p200.

3 - Ibid p201.

ويتفق علماء الاجتماع السياسي على وجود مجموعة من النخب شائعة في معظم الدول النامية، من ذلك "الطبقة الوسطى والمثقفون الثوريون، والقادة الوطنيون. وهناك في الواقع نخب أخرى توجد في بعض الدول النامية كالنخبة ذات الصلة بالجماعة الحاكمة وتضم كبار ملاك الأرض أو الأرستقراطية التجارية"[1] والدور الذي تؤديه هذه النخبة مرتبط ومحدود دائما بمصالحها الخاصة واستمرار الأوضاع القائمة. ولقد أحدثت هذه النخبة بعض التعديلات كتشجيع وأحداث فرص الحراك الاجتماعي لبعض الجماعات، غير أن ذلك لا يستطيع وحده تحقيق الاحتياجات الجماهيرية المتمثلة في النمو الاقتصادي السريع و ارتفاع مستويات المعيشة، و تحقيق عدالة التوزيع في المداخل الاقتصادية والخدمات الاجتماعية[2].

ولقد عمل الإداريون في الدول النامية على تأسيس نظام إداري وقضائي يتسم بالكفاءة وأدخلوا التعليم الحديث، وتدعيم النظام الحديث للبنوك والتجارة. إضافة إلى إنشاء بعض الصناعات الحديثة ومع ذلك فان هذه الإنجازات لا يمكن أن تؤدي مباشرة إلى التحديث وبالتالي إلى التغيير. كما أن دور النخب ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (ملاك الأرض، والأرستقراطية التجارية) محدود جدا لأحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية لأن سياستها مرتبطة بالمحافظة على النظام السياسي القائم[3]. وتلعب النخبة السياسية في الدول النامية دورا بارزا في تحديد مجرى النمو وهي النخبة التي تجد أصولها في القادة الوطنيين والمثقفين الثوريين[4].

---

1 - الحسيني، مرجع سابق، ص189.

2 - نفس المرجع، ص190.

3 - السويدي، مرجع سابق، ص ص 81-82.

4 - نفس المرجع ، ص83.

وتتجه كثير من الدول النامية إلى تدعيم الطبقة الوسطى وتوسيع نطاقها بزيادة فرص الحراك الاجتماعي إليها. وهناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك، فلقد تشكلت الطبقة الوسطى في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التي أدخلتها القوى الأوربية الى هذه الدول. كذلك حققت النخبة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب ضعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. و مع ذلك يلاحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط تشكل طبقة من رجال الأعمال تنتمي –بشكل أو بآخر– للطبقة الوسطى، مما منحها (أي الطبقة الوسطى) قوة سياسية إضافية، و في داخل الطبقة الوسطى نجد جماعة كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الإشراف على كثير من النشاطات التنفيذية خاصة في ظل ظروف التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي ، و يحاول بعض العلماء تشبيه موقف النخبة الإدارية في الدول النامية الآن بموقف أصحاب المشروعات الرأسمالية في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، وذلك من حيث القدرة على التوجيه و ممارسة التأثير السياسي[1].

يميل بعض الدارسين إلى عقد مقارنة بين جماعات النخبة القديمة والجديدة في الدول النامية استنادا إلى موقفها من التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، مثلما أشار إلى ذلك محمد الجوهري في دراسة له تحت عنوان "البناء الطبقي في الدول النامية".

إن الدول النامية و هي تسعى إلى تحقيق استقلالها السياسي ونموها الاقتصادي قد شهدت تكون طبقة جديدة تضم فيما تضم، المدرسين، الموظفين، الإداريين، الأطباء، المهندسين الزراعيين وصغار الضباط و أن أفراد هذه الطبقة قد تلقوا تعليمهم

---

1 – بوتومور، مرجع سابق ، ص115.

في الخارج أو على أيدي خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن"[1] و يمكن اعتبار أبناء تلك الطبقة الجديدة أقوى دعاة التقدم و التحديث بصفة عامة، و من الطبيعي أن يجد أبناء جماعة النخبة القديمة طريقهم إلى هذه الطبقة الجديدة، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية"[2].

غير أن انتماءاتهم الطبقية الأصلية قد تحول بينهم و بين تبنيهم للقيم والاتجاهات المرتبطة بالتحديث، لذلك قد تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك بإسراف أو الاقتصار على المشاركة الروتينية في النشاط السياسي العام. أما أفراد و جماعات النخبة الجديدة فإنهم يتبنوا قيما و اتجاهات مختلفة إلى حد ما، فالذين لم يصلوا منهم إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم السلطة يميلون إلى عدم الامتثال لبناء سلطة القائم، بل ويعملون على تعديله و تغييره، و في بعض الأحيان لا يفكرون في تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية و إنما يتجهون إلى الأساليب الثورية و عند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد في المصالح و خلاف أيديولوجي بين جماعات النخبة القديمة و جماعات النخبة الجديدة، إذ تتحول النخبة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسع، و معنى هذا أن النخبة الجديدة تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التي تضطلع بها في المجتمع، ومن كونها تمثل مصدرا دائما للتطور و لو بصورة شكلية[3].

أخيرا فإن رجال الجيش في الدول النامية يشكلون نخبة متميزة وتلعب هذه النخبة دورا حاسما في المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل، مما يتيح لضباط الجيش فرصة كبيرة لممارسة التأثير السياسي. و الواقع

---

1 - الحسيني ، مرجع سابق، ص191.

2 - نفس المرجع .

3 - بوتومور، مرجع سابق، ص134.

أن تدخل الجيش في الشؤون السياسية يعتمد على عوامل عديدة منها : التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش، و أصولهم الاجتماعية، و نطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم، فضلا عن طبيعة علاقتهم بالسياسيين، وهناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين على أن الجيوش الحديثة في الدول النامية، تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد، ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالي للطبقة الوسطى يمثل الجيش مجالا لتكوين نخبة جديدة ينتمي أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى في المجتمع، و هي غالبا ما ترتبط بالطبقة العاملة و الفلاحين و تنشغل بالصراع من أجل السيطرة السياسية[1]. ففي مصر وسوريا والعراق حدثت ثورات بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساسا للطبقتين الوسطى والدنيا، و في أمريكا اللاتينية أيضا اتخذ التدخل العسكري في مجال السياسة شكلا جديدا و لم يكن نموذج هذا التدخل هو نموذج الزعيم الذي ينتمي إلى الطبقة العليا من ملاك الأرض، و يستولي على القوة عن طريق صراع حزبي، بل ظهرت ثورات شعبية قادها صغار الضباط، فصغار الضباط الذين أحبطت مصالحهم، أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة واستطاعوا أن يتعاونوا معها في إسقاط النظام القديم بالقوة المسلحة[2].

و تستمد الجيوش في الدول النامية أهميتها باعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطني، والدور الذي تؤديه متنوع و يتوقف على عوامل عديدة، ففي بعض هذه الدول يمثل الجيش مؤسسة وطنية وحيدة قادرة على تجاوز الروابط العائلية و القبلية والعشائرية والدينية، و التي كثيرا ما كان تأثيرها بارزا في توجيه مستقبل مجتمعها، إذ هي تنطوي على روح التغير التكنولوجي الحديث، كما أنها في ذات الوقت تقوم بدور

---

1 - Johnson J(ed) ,The role of the Military in Under developed countries . (Princetion University Press 1962) , pp 113-125.

2 - الحسيني، مرجع سابق، ص190.

فعال في تحديث المجتمع ككل، لأنها تدرب أفرادها على الأساليب الفنيـــة الحديثـــة، وتنمي عندهم اتجاهات جديدة نحو العمل[1].

و لقد كشف –بوتومور Bottomore– عن الدور الذي تلعبه جماعة ضبـــاط الجيش في المجتمعات النامية، و كيف أن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفـــين أو القادة السياسيين في بعض الأقطار[2] يقول–بوتومور Bottomore : في هذا الصـــدد: "أنه في المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشـــكيل، والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليـــا فرصة للقيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة"[3].

أما تدخلهم بالفعل في الشؤون السياسية ، فيعتمد على مجموعة عوامل مثـــل : التقاليد التي لقنها ضباط الجيش، و أصولهم الاجتماعية ونطاق تأثـــيرهم في الفـــرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم، و من ناحية أخرى عمق القادة السياســـيين و طبيعـــة علاقتهم بالقادة العسكريين[4].

---

1 - السويدي، مرجع سابق، ص83.

2 - بوتومور، مرجع سابق، ص123.

3 - نفس المرجع، ص124.

4 - محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1994)، ص89.

الفصل الثاني

النخبة السياسية الجزائرية :

الجذور و المنطلقات

الفصل الثاني

النخبة السياسية الجزائرية : الجذور والمنطلقات

I- الجذور التاريخية والخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية:

1- الجذور التاريخية للنخبة السياسية الجزائرية

2- الخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية

2-1 المتغير العمري

2-2 المتغير الإثني

2-3 المتغير الطبقي

II - النخبة السياسية الجزائرية والخطاب السياسي

1- المقصود بالنخبة السياسية الجزائرية

2- الخطاب السياسي للنخبة السياسية الجزائرية

III- مصادر قوة النخبة السياسية الجزائرية

1- القوة المادية

2- الموارد الإقتصادية

3- القدرة التنظيمية

4- الشرعية السياسية

الفصل الثانـــــي

النخبة السياسية الجزائرية :

الجذور و المنطلقات

بما أن التركيز على دراسة النخبة السياسية تحديدا، فسوف يكون الإهتمام أكثر بتمثيل أشكالها في الجزائر مع الإشارة إلى ملامح هذه الظاهرة على صعيـــد المنظومـــة السياسية .

إن الرصيد التاريخي والاجتماعي لدى النخبة السياسية الجزائرية مرتبط بدرجـــة كبيرة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل تحليل ظاهرة النخبة في الجزائـــــر يجب معرفة الجو العام للوسط الاجتماعي، لأن هذه العوامل لها تأثير مباشـــــر علـــى المواقف السياسية التي تصدر من قبل النخبة السياسية.

والأكيد أن كل العوامل التاريخية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية ســـاهمت في تشكيل وتكوين بنية النخبة السياسية الجزائرية، والسؤال الذي يطرح هو : كيف كان تأثير العوامل الاجتماعية والتاريخية في تحديد بنية النخبة الجزائرية، وكـــذا ســـلوكاتها الاجتماعية؟

I- الجذور التاريخية والخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية:

1- الجذور التاريخية للنخبة السياسية الجزائرية:

إن الأحداث التاريخية التي شهدتها الجزائر كونت قطيعة كاملة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة، مادام الاستعمار الفرنسي قد حطم النخب القائمة و أزاح الزعامات التقليدية الوسطية، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذّكر بالسيادة الجزائرية.

نتيجة لذ لك آتت كل المبادرات لدفع الاستعمار من الأطراف و ليس من المركز، و أن تكون كل الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى، مادامت تنبع من الأوساط الشعبية بهويتها العربية والإسلامية ومن الطبيعي في هذا الإطار أن نجد الاتجاهات الإيديولوجية التي سوف تجد رواجا في هذه الظروف التاريخية هي التي تدافع عن الهوية العربية الإسلامية من ناحية ،وعن الحس الوطني من ناحية أخرى[1].

و يجمع الباحثون على أن نخب الحركة الوطنية نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية -نجم شمال إفريقيا- و في الأوساط الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين،الرافعة لسياسة الإصلاح ممثلة في المحافظة على أسس التعليم الإسلامي التقليدي، وتحصين المجتمع وصيانة معايير حياته التقليدية في التصدي للتأثيرات الخارجية. كما يذهب الكثيرون إلى أن النخب ذات الأصول الاجتماعية المتوسطة التي انحازت إلى الحركة الوطنية، لم تلعب هنا سوى دورا ثانويا إضافة إلى كون أغلبيتها كانت واقعة تحت تأثير الثقافة الفرنسية[2].(الحركة الاندماجية)، والتي تشكلت نتيجة انبهارها بالديموقراطية "الباريسية" والتي اكتست طابعا ثقافيا إصلاحيا يبدأ بالبحث عن

---

1 -صلاح العقاد ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي.(القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ،1971)،ص 42.

2 -نفس المرجع ، ص 43.

بدائل ومعايير اجتماعية أخرى قابلة للاندماج وسط الثقافة الكولونياليـــة، و ينتـــهي بإحداث نوع من الحوار والمصالحة والمساواة مع الأوروبيين[1]، وعرفت هذه النخبـــة أي نخبة الحركة الاندماجية اتجاهين :

اتجاه مثلته نخبة اندماجية لبرالية طالبت بتطبيق حق تقرير المصير، ثم تحولهـــا إلى المطالبة بالمساواة وبعض الحقوق للاندماج في الحضارة الفرنسية، وكانت أول منظمـــة سياسية تسمى – اتحاد النواب المسلمين– وسار قي الدرب اندماجيون آخرون فيمـــا بعد برئاسة جماعة من النخبة المثقفة باللغة العربية والفرنسية ، ومن البرجوازية الصغـيرة أمثال فرحات عباس وبن جلول [2].

واتجاه آخر مثلته نخبة اندماجية شيوعية ، وهي حركة ذات اتجاه يساري، تضـــم عناصر كبيرة من المهاجرين العمال، والتي ظلت مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنســـي وبالنموذج السوفياتي القاضي بتطبيق توصيات "الأممية الثالثة"، و هـــذه الفئـــة مـــن الاندماجيين يقترب خطابها هي الأخرى من الاندماجيين اللبيراليين في ضـــرورة تبـــني التركة الثقافية الاستيطانية الفرنسية واعتمادها كمنطلق لبناء دولة جزائرية جديـدة[3]، وقد أثرت هذه التركة الثقافية الفرنسية على سلوك هذه النخب حتى بعد اســـتقلال الجزائر، وذلك بعملها على ربط سياسة الجزائر بالفرنسة وإخضاع وسطه الثقـــافي الى هذه الثقافة. أما ما يسمى بالنخبة الجديدة وهم الزعماء التاريخيين الذين أعلنوا انـدلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، وكذلك إطارات جيش التحرير فـــإنهم ينتســـبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع هذه النخبة الصغيرة التي صاغت إيديولوجيـــة

1-La république Algérienne .N° 65, 29 Juillet 1955,p13.

2 -حيلالي يحي ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 –1962). (القاهرة :دار المعرفة ،1959) ،ص 30 .

3 - يحي بوعزيز ،الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية.(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1986) ،ص ص 23 –45 .

خاصة في ظروف الحرب و من خلال اتصالها بجموع الفلاحين الذين شكلوا قـــاعدة العمل المسلح[1].هذه الأيديولوجية أو الثقافة السياسية تشكلت نتيجة شعبوية وثوريـة نخبها الاجتماعية والسياسية التي ترى بأن الصراع ضد الاستعمار لا يجب أن يكـــون على أساس طبقي، بل على أساس مجهودات الشعب التي تؤدي في الأخير الى تقويـض أركان الاستعمار.

بقي أن نذكر بأن فترة حرب التحرير تعد المرحلة التاريخية الرئيسية في تشـــكيل الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها الضائعة بعد الاحتلال الفرنســـي، و ســـيكون مصير الجزائر المستقلة مرتبطا إلى حد كبير لا بالنخبة السياسية التي وقعت تصفيتها منذ البداية و لكن بالعلاقة التي ستقوم بين الجيش من ناحية والجماهير من ناحية أخـــرى. وقد كتب -محمد حربي- في هذا الإطار حيث يقول :

" أنه لا يمكن اعتبار حركة التحريـــــر حركـــة الفلاحـــين....إن مشاركة الفلاحين كانت هامة على مستوى الميداني و لكنها كانت سلبية على مستوى التوجيه والوعي .... إن نظرية الثورة انطلاقـــا من الريف التي صاغها -فرانس فانون- تعلن في الواقع نهاية حركـــة الفلاحين و تملكها من طرف النخب الوسطى التي نشأت داخـــــل الجيش "[2].

---

(1) - العقاد مرجع سابق ،ص 43 .

1 -Mohamed HARBI ,«Naissance d'une hégémonie : Vers L'année de métier » .Temps Modernes (octobre 1977) , p p183 –184 .

و بتجاوز فترة الغليان الثوري الأولى تبرز لنا حقيقتان الأولى : تتمثل في ظـــهور نخبة جديدة أفرزتها الحرب لا صلة لها بالأحزاب السياسية ولا علاقـــة لهـــا بالعـــالم الخارجي.

أما الثانية هي إصرار النخب العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشـــعب، واستبعاد أعضاء الأحزاب القديمة. وهذا ما يجد تفسيره في الخلافات السياســـية الـــتي ورثتها جبهة التحرير الوطني عن حزب الشعب حول مسار (مشروع الثورة) بســـبب الصراعات الشخصية وانعدام الثقة وتعارض تصورات العمل في كيفية تحقيق الانسجام والوحدة الشعبية، مع وجود تعددية حزبية لها امتدادها السياسي في أوساط الشـــعب، الأمر الذي جعلها تعرف هي الأخرى تصادما وانقساما بين نخبها السياســـية إلى أن أصبحت عبارة عن حركة" اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجـــهزتها، تتصف الخلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها "[1]. وسادت هذه الخلافـــات والتوترات السياسية في الدولة المستقلة ابتداء من الصراع الذي حدث داخل النخبـــة الحاكمة في صائفة جوان 1962، والذي أدى إلى إبعاد "كل معارضة وتحت شـــعار الأحزاب عادت من جديد تلك النظرة الضيقة للمجتمع التي تقدم الجماعة على الفرد، ومن هذا المنظار لم يعد هناك مجال لطرح مشكلة التحالفات واعتبرت التعددية عقبة في طريق وحدة الشعب الجزائري "[2]. وبقيت هذه النخبة السياسية تؤثر علـــى بنيـــة النسق السياسي العام بسيطرتها على توجهات البنية الاجتماعية والاقتصادية متخذة من برنامج طرابلس 1962 مرجعية أساسية لإنجاز مشروع الثورة الديموقراطية الشـــعبية، ومن حزب جبهة التحرير الوطني سلطة مهيمنة تضمـــن تحقيـــق أهـــداف الثـــورة

1 -النصوص السياسية لجبهة التحرير الوطني 1954 –1962 . (الجزائر : وزارة الإعلام والثقافة ،1979) ،ص 08 .

2 -نفس المرجع ، ص 10 .

الاجتماعية، غير أن الخلافات الحاصلة في تعيين القيادة السياسية أنتجت انعكاسات خطيرة على مستقبل الجزائر المستقلة والتي يمكن ملاحظتها على مستوى :

– التحالف المؤقت بين الجيش وجبهة التحرير الوطني (1963–1965)، والتي حاول فيها الرئيس"احمد بن بلة" الانفراد بالسلطة ومحاولة إبعاد خصومه ومعرضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة التي ظلت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات المخولة وتشابكها من جهة، وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى.

– مجلس الثورة (1965–1978) الحرص على الإبقاء بصيغة الدولة الشمولية وأحادية الحزب كأطر تستمد منها الشرعية، جعل قيادة مجلس الثورة تقوم بعملية ضبط لممارسة السلطة والحد من طموح قوى سياسية معارضة للنمو داخل النظام أو من خارجه، وتثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طلائعي وهمزة وصل بين الشعب والحكومة [1].

– نشأة الأحزاب السياسية : مع ظهور التفاوت الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبداية ملاحظة وتحسس عجز الحزب القيام بدوره في المجتمع (خاصة مع بداية الثمانينات)، برزت من جديد أصوات منادية بالمشاركة السياسية في الحكم وطرح بدائل جديدة ونماذج سياسية وأيديولوجية للنظام السياسي في الجزائر، هذه البدائل عكست التوجهات السياسية للقوى الموازية والرافضة لأيدلوجية الحزب الواحد، كما عكست أدبيات ومواقف النخب السياسية المبعدة والمنشقة عن النسق الأحادي

1 –لطفي الخولي ،عن الثورة – في الثورة – وبالثورة ....وحوار مع بومدين.(بيروت : دار القضايا ،1965)،ص ص85 –145 .

والمنسحبة من كل المنظمات السياسية والإدارية له، والموجودة وسط فئات اجتماعيـــة وسياسية رافضة لعملية استمرار تجاوز النسق السياسي والثقافي الجزائري المتعدد[1].

إن هذه القوى أو الكيانات المنشقة عن الحزب الواحد عملت على تمثيل مواقعها في إطار تشكيلات سرية وبتوجيهات سياسية متعددة ، لكن متعارضة ومتصارعة فيمـا بينها، والتي ستظهر فيما بعد خلال التجربة الديموقراطية في شكل أحـــزاب سياســـية رسمية ، تطالب بالمشاركة السياسية في الحكم من جديد والدعوة إلى ضرورة طـــــرح نماذج سياسية وأيديولوجية بديلة لمستقبل النظام السياسي، الاقتصادي والاجتمـاعي في الجزائر .

2 – الخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية :

تتضمن الدول العربية على اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجيـة جملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا[2] ففي كل حالة نجـد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكانا فرديا سواء أكان رئيسا أو ملكـــا ،فـــالنخب، التمثيل "المشاركة السياسية" تابع ومرتبط بهذه الظاهرة.

أما السمة الثانية فمشاركة النخبة السياسية تقع على قاعدة التزكية التي تنطبـــق على أهل الولاء أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة.

أما السمة الثالثة فهي تدور حول طبيعة الانتخابات التي كثيرا ما تأخذ شـــكل الاستفتاء, أي تنظيم طريقة محكمة بحيث تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة .

1- Amar Ouerdane , Laquestion berbére dans le mouvement national Algerien 1962 – 1980. (Alger :édition épigraphe,1993) ,p p183 –198

2 – خيري عزيز، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي –مصر و المغرب العربي (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، بدون تاريخ)، ص190

لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لبناء قاعدة اقتصادية ضخمة تمكنها من أن تصبح يوما ما (يابان البحر الأبيض المتوسط) ولتحقيق هذا الأمل كان على الجزائر أن تلعب على ورقتين، الشرعية الثورية والريع النفطي . كما أن النخبة السياسية الحاكمة تنطلق دائما من الاعتقاد السائد، أن الشعب الجزائري قد لاقى من العذاب تحت الاستعمار الفرنسي ما يستوجب تجنبه التغيرات ذات الثمن الباهظ وستسمح كل الموارد المتوفرة خاصة العائدات النفطية بتطوير البلاد من دون إخضاع الشعب إلى حرمان شديد[1]. لكن لهذه السياسة ثمنها هي الأخرى لأنها سوف تشجع على اتباع مسار تنموي تستفيد منه الطبقات الشعبية في الوقت نفسه الذي تفرز فيه نمو نخبة تكنوقراطية وأخرى بيروقراطية تتحكم في مستقبل البلاد[2]، وحاول البعض تحديد المستوى الطبقي للدولة الجزائرية بالنظر إلى الانتماء الطبقي للنخبة الحاكمة مع التركيز على تصنيف هذه النخب ثم بعد ذلك يتم استنتاج منطق لممارسات الأطراف، هذا ما أفرز مقولات من نوع "دولة الجزائر هي دولة البرجوازية الصغرى أو الجزائر تعيش رأسمالية الدولة"[3]. عندما تسير الدولة و تقود عملية تحقيق التراكم كما هو الحال في الجزائر، فإنها تصبح عاملا مهما لإرساء علاقات سيطرة و علاقات اجتماعية جديدة.

لقد أدى مشروع الدولة للتصنيع و التحديث السريع و إرادة بناء المجتمع من جديد حسب سياسة معينة إلى بروز نخبة تكنوقراطية جديدة في البلاد، و ورد في الميثاق الوطني « أن الاشتراكية في البلدان المختلفة يجب أن تخلق كل شيء بنفسها بما في ذلك المجتمع في شكله القسري » [4].

---

1 - نفس المرجع ، ص201

2 - العقاد ، مرجع سابق ، ص20

3 - نفس المرجع، ص51.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني 1976، (الجزائر، المعهد الوطني التربوي، 1976)، ص30

فكما ظهر في بلدان أوربا الشرقية ، تمكنت نخبة من المسيرين ان تفرض قيادتها عبر إيديولوجية تحمل شعار "العقلنة" و "العلم" و"التقنية"، ولكن الاختلاف هنا عن أوربا الشرقية يتمثل قي ان الجزائر تعتمد على توزيع الريع النفطي المقتطع من السوق الداخلية. ولهذا الفارق أهمية على الموقع الاجتماعي للفئات التكنو-بيروقراطية، فارتباط النخب الحاكمة في الجزائر بالسوق العالمية ،وبالتالي موقعها قي إدارة الارتباط بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمية ، يحد قدرتها على النمو في المستقبل، ذلك أن هذا الفريق يحكمه في الحقيقة منطق الربح، مع ما يعني ذلك من مخاطر التبعية [1].

إن الأمر لا يتعلق بتحليل الدولة الجزائرية فقط من منظور تكون طبقة حاكمة جديدة، لأن هذه الدولة قد انخرطت في مشروع وطني همه تحرير البلاد من السلطة الأجنبية و بناء مجتمع نام، فسلطة الدولة تظهر وكأنها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها، وهذه الديناميكية تتواصل في فرض نوع من التأثير على مواقع القادة السياسيين حتى اليوم.

ولكن في الوقت نفسه، وكنتيجة لتبعية الدولة بالنسبة للسوق العالمية، ولمنطق عمل هذه السوق ولطبيعة علاقات القوى السائدة فيه، وكذلك نظرا لمواقف النخبة واهتمامهم بإشباع حاجياتهم الخاصة على حساب المشروع الوطني، تتغلب النزعة نحو الانفتاح على الخارج، بالرغم من الإرادة السياسية التي يحملها المشرفون على التسيير السياسي للدولة. وهكذا فإن سلطة الدولة لا تبدو وكأنها عامل جماعي وموحد متجه نحو التغيير، وذلك خلافا للانطباع الذي تحاول أن تعطيه.

1- Gautier de Villers, «Etat et classes sociales en Algérie». Peuples méditerranéennes, n° 27-28 (Avril – Septembre 1984), PP207-232

إن النظام السياسي يبدو و كأنه مجال تحرك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين الجماعات و أفراد ذوي مصالح متباينة، يحاول كل منها توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح. فالتكنو-بيروقراطية هنا تمثل شريحة منقسمة، يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه في التأثير على شكل توزيع الفائض . ولذلك ، فإنه خارج منطق التكنوبيروقراطية المنقسمة والمتصارعة الأجزاء لا يمكن أن ندرك في جزائر السبعينات الحجم الذي اتخذته الشركة النفطية –سوناطراك Sonatrach– كما لا يمكن أن نفهم قرار القيادة السياسية في إعادة هيكلة وحدات الاقتصاد الوطني، من ذلك تقسيم شركة سوناطراك نفسها، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الطريقة التي صنف فيها –لوكا Leca– و –فاتين Vatin– الفئات الوطنية (العسكر، التكنو-بيروقراطيون أو الصناعيين) وكذلك الفئات الثقافية (العروبيون،والفرانكوفون)، وأخيرا الفئات السياسية التاريخية وهي تجمعات لشخصيات عرفت ماضيا سياسيا مشتركا، أما ما يوحد هذه التكنو-بيروقراطية بصفة عامة ، فهو موقعها المتميز تجاه بقية فئات المجتمع[1].

وتدل المعطيات المتوفرة حول النخب الجزائرية ، أن ثقافة هذه الأخيرة في ارتفاع متزايد و كذلك بالنسبة لسلم المهن و الأصول الاجتماعية[2]. حيث عاشت الجزائر مرحلة أولى هي مرحلة الاستقلال، وعرفت فيها نخبا كانت تتسم بتنوع الانحدار الاجتماعي و عمومية التكوين و كانت أيضا ذات برامج بسيطة من ناحية المحتوى والمفاهيم فتوزعت إلى اهتمامين[3] :

---

1 - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص.ص 55- 57

2 -نفس المرجع ، ص 59 .

3 -نفس المرجع ، ص 60 .

بناء أسس الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال، غير أن هذا الوضع لن يدوم إذ سيقع تحول عميق مع وصول نخبة جديدة من الفنيين والتكنوقراطيين الذين لا يبـــالون بطبيعة الإطار السياسي بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وتحقيق الإنجـــازات الاقتصادية.

وتبلور هذا الاتجاه بمبادرة الرئيس الراحل -هواري بومدين- وتدعم خاصة بعـــد الانقلاب العسكري الفاشل الذي قام به العقيد -الطاهر الزبيري-(1967) ممـــا أتـــاح للرئيس -هواري بومدين- أن يبعد النخبة الأولى "المجـــاهدين" و أن يقحـــم النخبـــة الجديدة[1]، ويمكن القول أن كلا من النخبة وأنماطها و الصراعات بين الفئات و الأجيال تؤشر على أن الجزائر تقف اليوم على أبواب تغيرات كبيرة في هيكل النخبة السياســـية التي ستسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية في البناء الاقتصادي و الاجتمـــــاعي و ذلـك في وقت محدود، الأمر الذي يدعو إلى حشد و تعبئة الموارد و توجيهها[2] خاصـــة لمـــا نعرف أن النخبة الجزائرية تشكل مجموع الفئات الاجتماعية التي تكونت مـــع امتـــداد الموروث الثقافي و الاجتماعي من أصول تقليدية صغيرة، ومجموعات وســـطى قـــامت بتجديد الوظائف الاجتماعية بطريقتها الخاصة، ومع التمايز الاجتماعي والاقتصـــادي الذي ما فتئ يتوسع في ذهنية النخبة الجزائرية، وما صاحبه من تكوين للجماعات المرافق للصراع السياسي الناجم عن ظهور فئات اجتماعية غير منسجمة تتنافس فيمـــا بينـــها اقتصاديا واجتماعيا، ومكرسة لمبدأ الإقليمية و الجهوية بكل سلبياتها، الأمر الذي سـلهم في ثقافة سياسية مسيطرة وغير ديموقراطية تظهر توجهاتها السياسية فيما بعد تدريجيا بين صفوف الحركات والقوى الاجتماعية المضادة.

---

1 -العقاد ،مرجع سابق ، ص 60 .

2 - نفس المرجع ، ص 61 .

ومن خلال دراستنا للنخبة الجزائرية يمكن تقسيم أصولها الاجتماعية إلى ثـــلاث متغيرات ،فهناك المتغير العمري الذي يشكل خاصية مميزة للدول العربية عامة والجزائـــر على وجه الخصوص، أما المتغير الإثني الذي يضم كلا من الأصل العرقـــي والثقـــافي، وأخيرا المتغير الطبقي .

2-1 المتغير العمري :

إذا نظرنا نظرة سريعة على أعمار النخبة الجزائرية ستوضح أنها وبشتى أجنحتـــها تعاني من الشيخوخة وهي إذ جاز القول قد شابت ولاشك أن أفراد النخبة العســكرية ليسوا من الشباب، أما نخبة جبهة التحرير الوطني فقد كـــانت لهـــم أدوارا هامـــة في المقاومة والثورة. ولمزيد من التأكد يمكن مطالعة أعمار النخب الأخرى فبوضياف قـــد تولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة وعمره 72 عاما، وإذا كانت الثورة الجزائريـــة قـــد قامت في عام 1954 فإنه من المؤكد أن كل رموز أجنحة النخبة الجزائريـــة عاصرتهـــا وشاركت فيها وكانت من ابرز أبطالها. مثل-بوضياف- و -آيت احمد- وغيرهم بـــل وتستمد شرعيتها من اشتراكها فيها .

وإذا علمنا انه نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر فحوالي 60 % مـــن السكان تحت سن 19 وهو ما يعني أولا أن 40 % من الجزائريين هم الذين يستطيعون التصويت وثانيا، وهو الأهم، أن حوالي ثلثي الشعب الجزائري لم يعـــاصر الاحتـــلال الفرنسي، و لم ير الزعامات التاريخية إلا من خلال كتب التاريخ وما يحكى عنها مـــن بطولات .

إن النتيجة المتوقعة هي وجود هوة وليس فجوة جيليه بين النخبة والجماهير ممـــا يجعلها فاقدة للشرعية نظرا لأنها تتكلم لغة وتستخدم رموزا لا تدركـــها أو تفهمـــها غالبية الجماهير، غير أن نخبة التيار الإسلامي قد استطاعت الالتفاف على تلك العقبـــة

من خلال وجود إطارات من مختلف الأعمار فضلا عن استخدام رموز دينية وهي التي تشكل العامل المشترك بين كل الجزائريين ،كذلك فقد استطاعت نخبة جبهة القـــوى الاشتراكية التغلب على ذلك من خلال غلبة الطابع الإثني على خطابها فضـــلا عـــن المناداة بإحياء اللغة والثقافة الإمازيغية.

2-2 المتـــغير الإثـــني :

إن الإثنية تشير إلى الاعتقاد بوجود أصل مشترك وذكريات تاريخيـــة وروابـــط وقيم وتقاليد وثقافة وآمال مشتركة ،وتتميز الجماعة الإثنية بأنشطتها المنظمة التي تقوم بها من أجل تحقيق مصالحها ،وذلك من النخبة التي تقودها[1]، وفي معظم الدول الـــتي ذاقت شتى أنواع الاستعمار، فقد عمل المستعمر لتسهيل الحكم الاستعماري على خلق بعض الجماعات الإثنية، وفي بعض الأحيان فصل بعضها إلى أكثر من جماعة وذلـــك لتعدد أنماط الحكم الاستعماري، وهكذا فإن بعض الجماعات الإثنية المعاصرة هي مجرد نتاج الحكم الاستعماري[2]، وإذا كان الاستعمار قد قام بتسييس الأثنيات من خـــلال إتباعه لمبدأ فرق تسد.وحتى يسهل عليه حكم منطقة ما، فقد كـــان يجعـــل إحـــدى الجماعات الإثنية تحظى بالوظائف والتعليم والدعم وغيرها من المساعدات، مما أوقـــع بين أبناء البلد الواحد وخلق عدوات تاريخية قديمة .

اكثر من ذلك فقد قامت الأنظمة السياسية ومن ثم النخبة في الفترة مـــا بعـــد الاستعمارية بإدخال الروابط الإثنية كعامل فاعل في سياسة الدولة مما أدى إلى مزيـــد من تسييس لتلك الروابط الإثنية، ولعل حالة الجزائر هي خير مثال على مـــا ســـلف ذكره، فقد اتبعت فرنسا مجموعة من الوسائل للاختراق الجزائري العـــربي المســـلم،

1 - Naoni CHAZAN ,(Others), Politics and Society in contemporary Africa.(London : Lyune Rienne Publishers ,1988),P 102.
2 - Ibid,P 103.

أبرزها محاولة تخريب المدارس التي تعلم الأطفال قواعد الإسلام واللغة العربية فضلا عن محاولة تنشئة نخبة جزائرية تنشئة فرنسية حتى تتولى بعد ذلك تعميق الروابط العضوية بين الجزائر وفرنسا. كما عملت على تنصير أطفال الجزائر عن طريق الأباء البيض ،وقد عملت على محو اللغة العربية، فقد أصبحت الفرنسية هي اللغة الوحيد المستعملة في المدارس والشوارع وفي المرافق العامة ،كما قامت فرنسا بإدماج الجزائر إداريا بفرنسا[1]، وصدر قانون الظهير البربري ليسمح لأبناء الأقلية البربرية بحرية الاختيار بين أعرافهم القبلية والقانون الوضعي الفرنسي بحجة أنهم اكثر استعدادا للتطور من أقرانهم المسلمين[2]،وهكذا خلقت فرنسا التمايز الثقافي بين الجزائريين بعد فترة طويلة من الوئام والانسجام في إطار الحضارة العربية الإسلامية .

أما نخبة التيار الإسلامي ذات الأصول العربية،فقد كانت مشكلة الهوية في صلب مشروعها الفكري والسياسي، ففي المحور الثقافي والحضاري أكدت هذه النخبة أن مهمتها هي حماية الأمة من الغزو الثقافي والقهر الحضاري.وبخصوص نخبة جبهة القوى الاشتراكية فهي تدافع عن الثقافة البربرية واللغة الأمازيغية، وذلك بحكم أن هذه النخبة ذات أصول بربرية وتهاجم سياسة التعريب في برنامجها، وتطالب بإعادة الاعتبار للغة الفرنسية وتدريس اللغة الأمازيغية .

---

1 - المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته ،(القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية،1993)،ص ص 220 –223 .

2 -نفس المرجع .

2-3 المتغير الطبقي :

إن دراسة الأصول الطبقية للنخبة الجزائرية مدنية كانت أم عسكرية هو أمر صعب لأن الواقع الجزائري يتسم بالتشابك والتعقيد بين الإثني والقبلي والجهوي والطبقي، مما يكسب الهيكل الطبقي في الجزائر ،وهي طبقة تضم شرائح اجتماعية تتباين في الامتيازات، وطبيعة ارتباطها بالطبقات الأخرى ،وكذلك مستوى التعليم والثقافة فضلا على أنها لا تملك وعيا طبقيا متبلورا بشأن وجود مصالح متميزة لها في مواجهة الطبقات الأخرى .

وتضم الطبقة الوسطى البيروقراطيين والتكنوقراطيين والعسكريين [1]،ونلاحظ ان تلك الشرائح المختلفة هي التي تنتمي إليها النخبة الجزائرية بكافة أجنحتها ،وبذلك يمكن ان نضع النخبة الجزائرية في إطار الطبقة الوسطى .

II-النخبة السياسية الجزائرية والخطاب السياسي :

1 - المقصود بالنخبة السياسية الجزائرية :

تعددت تعريفات النخبة السياسية لدرجة كبيرة، إلا أن أحد من الدارسين لم يستطع وضع تعريف يسود الجماعة العلمية ، فمن الناحية اللغوية فالنخبة هي أفضل جزء في المجتمع و من الناحية الاصطلاحية فهناك من يذهب إلى أن النخبة هي نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة. وطرح -لاسويل Laswel- تعريفا للنخبة بأنها أولئك الذين يتمتعون بأكبر قسط من أي قيمة. و يرى -روبرت داهل Robert Dahl- بأن النخبة "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية

1 -جلال عبد الله معوض ، السياسة والتغير الإجتماعي في الوطن العربي .(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية)، 1994 ،ص 242 .

وتسود تفضيلا تهم عند حدوث اختلاف في التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع [1].

إذن ينقسم المجتمع إلى أقلية لديها القوة و أغلبية تفتقر إليها، وعدد صغير فقط من الأشخاص يخصصون الأشياء ذات القيمة للمجتمع و ليس القلة الحاكمة مشابهة للجماهير المحكومة. فالنخب تعبأ من الشريحة الاجتماعية الاقتصادية بنسبة أكبر من حجمها في المجتمع. وينبغي أن يكون دخول غير النخبة إلى النخبة بطيئا ومستمرا حتى يستمر الاستقرار و تتحاشى الثورة فلا يسمح إلى دوائر الحكم من غير النخبة إلا من يتقبلون الاتفاق السياسي القائم بين النخب و يتحدث —ر.ميلز R.Mills – عن النخبة باعتبارها "نخبة القوة" و التي يقصد بها الدوائر الاقتصادية و السياسية و العسكرية التي تتداخل و تشترك في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع[2].

ومما هو جدير بالذكر، أنه من الصعوبة بما كان تحديد أفراد النخبة السياسية الجزائرية وفقا للتعريف السابق، فبرغم مرونة هذا التعريف ووضوحه إلا أن تلك المرونة تجعله يتسع ليشمل أفرادا أو أشخاصا لا تستطيع الدراسة تغطيتهم نظرا لأن النظام الجزائري نظام مغلق[3] أكثر من ذلك فالأمر لا يقتصر من الناحية المنهجية بل يمتد ليشمل الناحية الواقعية فهل النخبة السياسية الجزائرية هي تلك النخبة العسكرية أم أنها جبهة التحرير الوطني التي تعد حزب السلطة ؟.

---

1 –نيفين مسعد (محرر) ، معجم المصطلحات السياسية . (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،1994)،ص 223 .

2 – الحسيني ، مرجع سابق ، ص 223 .

3 – الخولي ، مرجع سابق ، ص 98 .

إن التعريف الذي تعتمده الدراسة يشمل كافة تلك القوى على أساس أنها تمتلك الأدوات المختلفة للقوة التي تمكنها من رسم السياسة العامة، من أجل ذلك فالنخبة السياسية الجزائرية يمكن تقسيمها إلى عدة نخب فرعية هي:

- النخبة العسكرية
- النخبة المدنية (الرئيس+رئيس الوزراء+بقية الوزراء)
- نخبة الأحزاب السياسية

ظلت النخبة العسكرية منذ الاستقلال تلعب دورا محوريا في الحياة السياسية الجزائرية، وذلك بتعبئة وحماية المصالح الإستراتيجية كما زادت قوتها في حكم -الشاذلي بن الجديد- واتساع دورها، و أصبحت مدعوة للمشاركة في مواجهات سياسية حقيقية نتيجة تصادمها مع النخبة المدنية التي كانت تريد الحد من دورها الدستوري والمتمثل في الحفاظ على السلامة الترابية والوحدة الوطنية .

أمام هذه المعطيات والمتغيرات انفردت النخبة العسكرية من جديد برسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى ومساندة النخبة الحكومية، نتيجة استفحال الأزمة وعدم التحكم في آلياتها و مسبباتها.أما النخبة المدنية المتمثلة في مؤسسة الرئاسة تحتل الدور المؤثر في صناعة القرارات السياسية المؤثرة و توجيهها من خلال نشاط النظام السياسي أثناء عملية التحول السياسي التي عرفها المجتمع الجزائري.

إن الحديث عن هذه النخبة ودورها في إدارة الأزمة السياسية جعلها النخبة الوحيدة القادرة و التي بإمكانها تلطيف الحياة السياسية، وإعطائها نفسا جديدا لتنظيم قواعد العمل السياسي لان الإطار الرسمي الفعال والمنسق بين توجهات الدولة ومجتمعها المدني .

احتفظت هذه النخبة ولوقت طويل بزمام المبادرة ومعالجة المطـــالب السياســـية والاجتماعية نتيجة تمتعها بالشرعية التاريخية، أثناء حكم الرئيس -الشاذلي بن جديـد- الذي قام بإصلاحات عميقة وشاملة للحفاظ على مكانته والتصدي لخصومه للحد من الصراعات بين الحزب والرئاسة من جهة وضباط الجيش من جهة أخرى نتيجة الجـــو السياسي السائد.وهذا ما أدى إلى زيادة دور هذه النخبة في تركيز السلطة و فصـــل الحزب عن الدولة وإبعاد النخبة العسكرية عن الحياة السياسية.

وبعد التعديلات الدستورية التي أعلن عنها الرئيس -الشاذلي بن جديد-واتسعت صلاحيات النخبة الحكومية بتنصيب نفسها كقوة جديدة في التوازنـــات السياســـية المتمثلة في (النخب المعارضة+النخبة العسكرية+ توجهات رئيس الجمهورية) نحو إقـرار التعددية الحزبية، فكانت تسعى لتوسيع سلطتها ومحاولة التحكم في الأزمة السياســـية بدلا من دورها التقليدي كهيئة استشارية مكلفة بتنفيذ القرارات السياسية والإدارية.

الواقع الجزائري واقع تجزئه سياسة و أغلبية الاتجاهات الفردية من خلال تنظيـــم سياسي واحد يعبر عن مصالح النخبة الحاكمة التي تنتمي إلى العسكرتارية، و ما تتســم به هذه الفئة من سمات و ملامح تجعلها تميل إلى الانفراد بالحكم و جهاز الدولة مـــن خلال البيروقراطية و رسم السياسة العامة التي تسير عليها البلاد[1].

2- الخطاب السياسي للنخبة السياسية الجزائرية :

يعد الخطاب السياسي من بين المفاهيم الأكثر انتشـــارا في الحيـــاة السياســـية، ويتجلى ذلك في إظهار عمق التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية المكتسبة مـــن التفاعلات الداخلية والخارجية، وكذلك من خلال تحديده لطبيعة العلاقات الاجتماعية

1 - احمد بشير صفار ، النخبة السياسية في الجزائر .(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1985) ، ص 25 .

والنفعية التي تأثر في العملية السياسية كما انه يترجم حقيقة التوجهات إلي ردود أفعال ونشاطات سياسية تمارس تأثيرها لتحقيق الأهداف والتعبئة بالأفكار واستخدام الوسائل المختلفة [1].

ظل الخطاب السياسي يحتوي على مضامين مختلفة وإبراز علاقاتها بالنخبة السياسية التي تخضع أفعالها السياسية وتوجهاتها إلى تغير مرتبط بتغير الأحداث والآليات التي تعد مكونا أساسيا من مكونات النظام السياسي.

تركز الخطاب السياسي العام لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية على تأكيد خصوصية الهوية الوطنية الجزائرية ممثلة في العروبة والإسلام والحفاظ على مكاسب الثورة والوحدة الوطنية والحاجة الملحة إلى وطنية الدولة القادرة على تحمل مسؤولية التدخل والتسيير والمراقبة فضلا عن كونها المسؤولة الوحيدة في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية ،وعملت النخبة السياسية على تفعيل دور الدولة وأجهزتها المسيرة والمتصلة بوظيفة العدالة أي خلق كفاءات مكلفة بالإنجاز والتنفيذ في الميدان تماشيا مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وطموحات وتطلعات الشعب، ومن ثم المراهنة على تحقيق الفعالية السياسية والإدارية لجهاز الدولة وكذلك العمل على إشراك كل الكفاءات الوطنية في عمليتي البناء والمراقبة قصد التحقيق السريع لمشروع التنمية الشامل الذي ينبغي أن يتميز بعمل وطني يسمح بتسيير الوظائف الموكلة والإمكانيات المتاحة عن طريق الثقة المتبادلة بين المجتمع والدولة .

ومع التطورات الداخلية والخارجية التي عرفتها الساحة السياسية، تطور الخطاب السياسي وزاد في وتيرة دور الدولة كأداة لتحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال

1- Mains GUENEAU ,Initiation aux méthodes d'analyse du discours .(Paris : hachette Université 1976) ,PP 20 30

رفع الأجور وتوفير مناصب الشغل والأمن لواجهة التوترات السياسية التي ظلت تختفي من ورائها جماعات النفوذ والمصالح ،الأمر الذي جعل حزب جبهة التحرير الوطـــني يفكر في عملية التحول إلى التعددية ،وفي نفس الوقت يحافظ على الرصيد التـــاريخي وتحقيق التوازن بين النخب السياسية المكونة له[1].

عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا كبيرا ازدادت معه مطـــالب الجماهـــير خاصـــة الاقتصادية منها حيث انتقل الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني من جديـــد في تفعيل دور الدولة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتلطيـــف الجـــو السياسي، إلا أن العجز الذي أصاب الدولة وأجهزتها البيروقراطيـــة، أدى بالنخبـــة الإصلاحية داخل جبهة التحرير الوطني والنخب الأخرى إلى التأكيد على نهاية الدولـــة الشمولية، والانتقال من اقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق بآليات جديـــدة محاولـــة في الإصلاح ومواكبة موجة التغيير التي مست العديد من الدول التي كانت تتبنى الطـــرح الشمولي[2].

إن موجة التغيير الحاصلة هي نتيجة الصراعات الداخلية بين أجنحـــة النخبـــة الحاكمة في ظل التجربة السياسية، بداية من الحركة الوطنية إلى غاية التعددية والتحول السياسي، حيث ظلت الصراعات على هرم السلطة بين المحافظون والإصلاحيون داخل جبهة التحرير الوطني وبين التيارات السياسية المختلفة، وبقـــي مضمـــون الخطـــاب السياسي يعبر عن وظيفة جديدة من وظائف النظام السياسي من اجل الاســـتمرارية والإبقاء على الأوضاع، وتحقيق التوازن في توزيع الأدوار دون الوصـــول إلى صيغـــة

1- Abdellatif BENACHENHOU,«inflation et chômage en Algerie : les Aléas de la démocratie et des réformes économiques» ,Maghreb et machrek. (jan-mars 1993) P427 –434

2- Ghazi HIDOUCI, La libération inachevée.(Alger :Edition la découverte,1995),P178

ملائمة لبناء الدولة والمجتمع رغم وجود عدد من النخبة السياسية غير منسجمة في الممارسة السياسية ضمن أطر جديدة مع البعض منها بضرورة الاعتراف بالرأي الآخر وبحرية التعبير وتعدد الأحزاب السياسية إلا أن الإصرار على استمرارية النظام السياسي، دفع ببعض النخب المحافظة على أحادية الطرح ووطنية الدولة .

بدأت الأطراف السياسية الفاعلة في صناعة مضمون الخطاب السياسي في آلياته وتركيباته، والتي ترسم ألفاظه ومعانيه انطلاقا من المحيط العام بجميع تفاعلاته، والحركات الاجتماعية المختلفة وجماعات الضغط والمصالح والمؤسسات الإعلامية، القيام بأدوار رئيسية في التعبئة وتوجيه لرأي العام ضمن العملية السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي و أنساقه،كما حدده –دافيد أستون–في تحليلاته لعمل النظام السياسي.فالنخبة السياسية الحاكمة ظلت تحكم منذ الاستقلال في إطار الدولة باعتبارها الجهاز المنظم من خلال العلاقة بينها وبين المجتمع المدني، فهي التي ترسم السياسات العامة، وبذلك يكون خطابها السياسي يأخذ الطابع الرسمي على غرار النخب السياسية الرسمية.

بدأ الدستور الجزائري يشير إلى التنظيمات السياسية في شكل خاص معبرا عنها بالجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة (40)* ، ومرد ذلك إلى خصوصية النظام السياسي وتوجهات الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني.لكن واقع الحياة السياسية في الجزائر تأثر بشكل كبير بالدور الاجتماعي والاقتصادي للأحزاب السياسية خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، التي أفرزت نخب سياسية جديدة طالبت بالتعددية السياسية

* – أكدت المادة (40) من دستور 23 فيفري 1989 على أن إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حق معترف به و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب.

ومن خلال هذه الأطراف السياسية الفاعلة يسمح الخطاب السياسي بالتفـــاعل مـــع مختلف العناصر المكونة لبنية النظام السياسي.

إن الخطاب السياسي العام في فترة التعددية السياسية يعبر عن خصوصية هـــذه المرحلة بكل ما تحمله من تداعيات واختلاف في الطروحات السياسية والاجتماعيـــة والاقتصادية، فهو يعكس توجهات النخبة السياسية بمجمل أفكارها وتصوراتها وحقيقة التجربة بإيجابياتها وسلبياتها تماشيا مع تطلعات المجتمع وواقع التنمية [1].

يبقى الخطاب السياسي مرتبطا بطبيعة النظام السياسي وبأدواره حيث احتلـــت فيه الدولة الدور الأساسي باعتبارها المالك لأشكال التغيير وظلت النخبة السياســـية عرضة للصراع السياسي حيث يمكن تحديد طبيعتها من خلال خطاباتها السياسية الـــتي تمكنها من التحدث عن موضوع الدولة والديموقراطية وكيفية ممارسة السلطة .

ظل دور الدولة الاجتماعي محدودا في إطار الخيارات الجديدة المرتبطة بـــالتحول إلى الديموقراطية وبطبيعة العلاقة القائمة بين النخبة السياسية وطبيعة النظام السياســـي حيث بقيت النخب تحافظ على طابعها السلطوي،فجاء الخطاب السياسي لنخبة جبهة التحرير الوطني نابعا من خصوصية الهوية الوطنية ومكاسب ثـــورة نوفمـــبر 1954، وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية ودفع دور الدولـــة في تحمـــل مسئوليتها في التسيير والمراقبة، حيث حاولت هذه النخبة تجاوز هذه المرحلة والمحافظـــة على المكتسبات الوطنية، أما مسألة التوجه والتحول إلى الديموقراطية بقيـــت حبيســـة خطابات النخبة الإصلاحية والنخبة المحافظة لحزب جبهة التحرير الوطـــني حـــتى لا تتعارض هذه الطروحات مع توجهات النظام السياسي وحـــتى لا تتحـــول مســـألة

1 -ثناء فؤاد عبد الله. « أبعاد التغير السياسي والإقتصادي في الجزائر » ، السياسة الدولية .جانفي 1989 ، ص 87 .

الديموقراطية إلى أراء متعارضة، لأن عملية الانتقال في نظر الحزب تقتضي إصلاحا جزئيا في أساليب التسيير [1].

أما فكرة الدولة في خطابات التيار الإسلامي بحكم طبيعة التكوين السياسي والتنشئة الاجتماعية، حيث اعتبرت أداة قمعية إذ يبقى التحول والتغير ناقصا كلما كانت الوصاية، والدولة الشمولية، ففي خطابات هذه النخب ستلحق أضرارا بالمحكومين مما يدفعهم إلى استعمال كل الوسائل للقضاء على الاحتكار، حيث ظلت هذه السلوكات تسود النظام السياسي في اغلب مراحله التاريخية ،وأصبحت فكرة الرفض المطلق بارزة في أدبيات التيار الإسلامي ونخبه بوصفها للواقع الاجتماعي والسياسي بالمختل بفعل تناقض الأفكار والقيم ،وظلت مسألة الدولة تكتسي طابع الوصاية وتحدد لنفسها أهدافا عديدة تنطلق أساسا من شمولية التسيير وتنشئة سياسية واجتماعية خاصة، و لم تتمكن من بناء مجتمع جديدا بسبب أزمة الشرعية المطروحة[2].

أما خطابات النخب السياسية حول مسألة ممارسة السلطة فكانت معظم الكتابات تعكس مواقف وتوجهات هذه النخب ،حيث اعتبرت أن ممارسة السلطة بهذه الصور والأساليب قد تعيق التحول إلى الديموقراطية من جراء ممارسات الماضي.

1- HIDOUCI,Op.cit,P 188

2 -عبد العالي رزاقي ، الأحزاب السياسية في الجزائر – خلفيات وحقائق . (الجزء الأول ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،1990) ،ص 93 .

III- مصادر قوة النخبة السياسية الجزائرية :

تتباين الاتجاهات فيما يتعلق بتحديد مصادر قوة النخبة الجزائرية و بعبارة أخـــرى لماذا تتركز عملية صنع القرار في أيدي تلك القلة من أفراد المجتمع؟

هناك من يجيب على ذلك بسبب المواهب العقلية أو القدرات التنظيمية أو القـــوة الاقتصادية أو التوظيف الإيديولوجي و من ذلك يمكن الوصول إلى عدد من المؤشـــرات سوف نعمل على الكشف عنها من خلال النخبة السياسية الجزائرية وهي[1]:

(1)-القوة المادية

(2)-الموارد الاقتصادية

(3)القدرة التنظيمية

(4)-الشرعية السياسية

ومن خلال هذه المؤشرات سنحاول إبراز أهم النخب البارزة في الحياة السياسية الجزائرية من خلال مكانتها و فاعليتها في صياغة أهم القرارات الأساسية في المجتمـــع الجزائري.

1- صفار، مرجع سابق ،ص 25.

1 ـ القـــوة المـــــادية:

ظلت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال مركزا محوريا لقوة النظام السياســـي في التعبئة وفي حماية المصالح الإستراتيجية السياسية و الاقتصادية، وازدادت قوتها بمســـكها المبادرة و نتيجة للتغيرات التي عرفتها الحياة السياسية في الجزائر تتوسع حدود الجيـــش والمؤسسة العسكرية في رسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى[1].

إن الجيش الجزائري يشكل قوة إقليمية في المغرب العربي يتسم تجهيزه بالجيد لضمه احدث أنواع الأسلحة موزعة على القوات البرية والبحرية والجوية ممثلة في الدبابـــات القتالية السوفياتية الصنع والمدفعية الثقيلة والصواريخ المضـــادة للطـــيران إضافـــة إلى الغواصات المضادة للطائرات وسفن الحراسة والطائرات القتالية والمروحيات الدفاعيـــة وأغلبها سوفياتي الصنع.

أما النخب الأخرى فتعتمد على موروثها التاريخي والتاريخ النضالي لقادتها مثـــل محمد بوضياف سابقا و آيت أحمد كأحدي أبطال ثورة التحرير[2]، هذا الأخير الـــذي يعد مؤسس جبهة القوى الاشتراكية النابعة عن انقسام النخب والقوى السياسية الثوريـة وفشل الأسلوب السياسي الذي تبنته الدولة المستقلة [3]، ويستمد آيت احمد ومـــن ثم جبهة القوى الاشتراكية شرعية وجوده من الشرعية التاريخية المرتكزة بدورهـــا علـــى المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، انطلاقا من كون أن تجربة النضال التحـــرري ظلت تؤكد وجود تنوع وتعدد في تركيبة المجتمع الجزائري المساهمة في إثبـــات الهويـــة والوحدة الوطنية.

---

1 - رمضان قرمي محمد، «الجزائر على أبواب الإنتخابات البرلمانية»، السياسة الدولية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،عدد (107) ، يناير 1992.

2 - احمد مهابة ،«مأزق الجزائريين بين العنف والحوار» ،السياسة الدولية. عدد (11)، أفريل 1994، ص 175

3- Abdelkader, YAFSAH, la question du pouvoir en Algerie. (Alger: ENAP, 1990), P58

النقطة الثانية التي يستمد منها شرعيته هي الهوية الإفريقية الأمازيغية التي يـــرى فيها بديلا محققا لتوازن الشخصية الوطنية فضلا عما مثلته (الأمازيغية) من لبنات أطـر ثقافية لإحدى مكونات الشخصية الوطنية واستناده إلى قاعدة أمازيغية واسعة جعلـــه يتخذ منها بعدا تعبويا يتجلى في مواقفه وطروحاته ويحمل حركات رفـــض سياســـية واجتماعية بكل ما تقوم به النخب الحاكمة من ممارسات. إضافة إلى ارتباطاته بالأمميـــة الاشتراكية جعل شغله الأول المطالبة بإقامة نظام سياسي جديد والعمل على تحقيق نموذج اشتراكي (ديموقراطي اجتماعي) قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية، غير أن تجربـــة التحول الديموقراطي أظهرت بوضوح مدى استمرارية طروحاته وأفكاره في اســـتكمال مساره، إذ كشفت الديموقراطية عن الاتجاه الجهوي لهذا الحزب بحكم المناطق إلى فاز فيها في نتائج الدور الأول من تشريعيات 1991، وهذا ما يؤكد حرصه على توظيف الإرث الأمازيغي في أية خطوة سياسية، و مع بروز الحركات القومية في أعقاب انهيار الاتحـــاد السوفياتي استطاع- أيت حمد- جذب الحركة النسوية والقوى الديموقراطية، وقد استطاع تغيير تكتيكاته السياسية منها بروز اللغة العربية في شـــعاراته إلى جـــانب الفرنســـية والأمازيغية وتحدث في أعقاب زياراته الكثيرة إلى الخارج عن مسألة التدويـــل بمعنـــاه الإيجابي و ذلك من خلال تشكيل لجان دولية تحافظ على السلم في الجزائر و من مهامـــها أيضا تحقيق رقابة دولية كاملة على عملية الانتخابات[1].

أما نخبة حزب جبهة التحرير الوطـــني فتكمن قدرته على تعبئـــة الجماهـــير وتحريكها خلف الأهداف و السياسات التي رسمتها النخبة، وعلى الرغم مما شهدته النخبة السياسية الجزائرية من صراعات إلا أن جبهة التحرير الوطني ظلت صاحبـــة الشـــرعية

1 - نفس المرجع ، ص176.

التاريخية حتى أحداث أكتوبر 1988 التي أفرزت أزمات خطيرة شككت في مصداقيتها السياسية ،وفتحت عهدا جديدا للانفتاح السياسي والديموقراطي التعددي أصبحت الجبهة مجرد حزب سياسي بين بقية الأحزاب السياسية الأخرى[1] ، و لم تعد تمثل جبهة وطنية خاصة بعد مطالب التغيير والشروع في إصلاحات سياسية من اجل استعادة زمام المبادرة السياسية وتهدئة بؤرة التوترات والنزاعات في غضون تلك الأحداث[2].

و لم تستطع الجبهة أن تعيد هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي وفي الخطاب واللغة يتفق وطبيعة التغييرات الإقليمية والدولية والداخلية وتجعله ساحة الانتقال إلى النظام التعددي[3]ويلحظ ذلك في نتائج الانتخابات 1991 و1997 التي تعد محطات تبرز فشل النخبة وعدم التحكم في الجماهير وتراجعها في عملها التعبوي ، وهذا راجع إلى التحلل التنظيمي داخل الحزب من حيث وجود صراعات داخل مستوى القمة وفقدان الاتصال بين القمة والقاعدة ،اكثر من ذلك فالعديد من فروع الحزب في أنحاء الدولة تركت لتموت أو تبقى صوريا مما أدى إلى شلل التنظيم الحزبي[4].

وإذا صدق هذا القول في أعقاب الثورة حيث تتسم الأحزاب التي ناضلت من اجل التحرير بحيوية بالغة ،فإنه من المنطقي أن تتفاقم أزمة التحلل التنظيمي والمجتمع الجزائري يعيش حالة تحول شاملة سواء على الصعيد الاقتصادي، السياسي أو الاجتماعي، ولعل

---

1 - Ahmed BENBELLA, Hineraire. (Beyrouth:edition EL-Wahda,1985), P174

2 -Khaled DURAN ,« The second battle of algeriers »,Orbis . (N° 33 summer 1989),P405

3 - نبيل عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات»، السياسة الدولية. القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد (808) ،1992 ،ص188.

4 - مهابة ، مرجع سابق ، ص ص129-130.

هذا هو ما جعل - محمد بوضياف- يردد دائما مقولة «إن جبهة التحرير قد ماتت سنة 1962.»

2 - الموارد الاقتصادية:

تتمتع الجزائر بموارد اقتصادية ضخمة سواء في قطاع البترول أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فنخبة جبهة التحرير الوطني استطاعت بفضل تحكمها في مقاليد الحكم في فترة الرخاء المادي الذي عرفته الجزائر أن تسخره لتحقيق نفوذها السياسي وبالتالي تحقيق المآرب الشخصية و الثروات الضخمة [1].

أما النخبة العسكرية فمواردها الاقتصادية يمكن قياسها من خلال حجم الإنفاق العسكري و المساعدات الخارجية .ففي فترة الثمانينيات مثلا كان الإنفاق العسكري يشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي، و كما أن الجيوش كبيرة الحجم مثل الجيش الجزائري تجذب المساعدات العسكرية الخارجية لأنها تمثل أسواقا ضخمة ومهمة، فضلا على أن الجزائر تتواجد في منطقة استراتيجية تجعل من القوى الكبرى تتسارع لتقديم المساعدات الفنية و العسكرية، و مع نهاية المرحلة الغنية بعوائدها النفطية ،بدأت عملية رفع الأسعار في المواد الأولية بعد تخلي الدولة عن سياسة التدعيم التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988 ومع تدهور الحالة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، تم التفاوض مع صندوق النقد الدولي.(F.M.I.)وبذلك وجدت الجزائر نفسها أمام عملية الخوصصة و غيرها من إجراءات التكيف الهيكلي التي تؤدي إلى تهميش الدولة و تحجيم دورها،وبالتالي تصبح مجرد هيكل بيروقراطي يقوم بتنفيذ البرامج المتفق عليها

1 - صفار ، مرجع سابق ،ص 27.

مع صندوق النقد الدولي(F.M.I))[1]، كما يؤدي هذا الاتفاق إلى فقدان الدولة لسندها الاقتصادي و مواردها التي يتحكم فيها القطاع العام و ذلك من خلال عملية التحول إلى القطاع الخاص.

وفكرة الإصلاحات جاءت في إطار الانتقال إلي الليبرالية واقتصاد السوق نتيجة عجز المؤسسات اقتصادية الخاضعة للتخطيط الاشتراكي المركزي الصمود أمام موجة الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الخطيرة بفعل جملة المضايقات الاجتماعية والمعيشية التي ألمت بالاقتصاد الوطني منذ منتصف الثمانينات أثقلت كاهله بسبب صعوبة توفير المستلزمات الأساسية وانعدام سياسيات التوزيع الحكيمة ،وهو الأمر الذي دفع إلى ضرورة القيام بإصلاحات ومراجعات هيكلية تمس البنى الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات العمل المؤسساتية عن طريق التوجه نحو اقتصاد السوق والخوصصة [2].

ارتكزت هذه المرجعيات الجزئية على محاولة استحداث سياسة اقتصادية تعيد النظر في ظروف تسيير الاقتصاد الوطني المالي للمؤسسات وإتاحة فرص الاستثمار الخاضعة للمنافسة بين الشركاء الاجتماعيين ورأس المال الأجنبي، كما ارتكزت هذه العملية على إعادة تنظيم وهيكلة مؤسسات الدولة الاقتصادية بهدف إنهاء دورها الشمولي وإلغاء تسييرها المركزي المباشر في توجيه الحياة الاقتصادية، وفي المقابل كان لابد من السير في طريق ترقية أداء النظام نحو التحول إلى الديموقراطية اللبيرالية وإبعاد الخصوم السياسيين (الجناح المحافظ)، وبذلك بدت القناعة أن الإصلاحات السياسية تكملة ضرورية للإصلاحات الاقتصادية والتي إقرارها بصدور دستور 23فيفري 1989

---

(1) -نفس المرجع ، ص 134 .

(2) – جون انتلس وليزا ارون، « الجزائر على مفترق الطرق مشكلات وأفاق المستقبل الديموقراطي ». قراءات سياسية .مركز دراسات الإسلام والعالم ،عدد (02)، 1992 ،ص 11.

الذي يقر بنقض الماضي الاشتراكي للجزائر، ويفصل الدولة عن الحزب ويقر بشـــرعية أحزاب المعارضة [1].

3- القـــدرة التنـــظيمية:

إن القدرة التنظيمية التي تعد أحد أبعاد المؤسسة عند « هنتنجتـون Huntington» هي انقسام المؤسسة إلى عدد من الوحدات الفرعية كل منها يقوم بوظيفة فرعية ، بمـــا يفرز تراتبا في أهمية تلك الوظائف،وكلما زاد عدد الوحدات الفرعية زاد عدد الوظـائف التي تضطلع بها الوحدة الفرعية ، يؤدي هذا إلى قدرة المؤسسة على جذب ولاء الأفـــراد والاحتفاظ به [2].

كما أن الهيكل التنظيمي للحزب الواحد هو مستوى القمة و مستوى القـــاعدة وبينهما العديد من المستويات الوسطية غير أن الآفة التي عرفتها بعض الدول الإفريقيـــة والعربية، هي ما يعرف بالتحلل التنظيمي، وبروز صراعات داخل الأحزاب المهيمنة على السلطة و بالتالي يفقد الاتصال بين جميع المستويات (القمة و القاعدة)، فالعديد من فروع حزب جبهة التحرير الوطني قد تركت لتموت أو لتبقى صوريا ممـــا أدى إلى شـــللها التنظيمي [3].

---

1 - نفس المرجع ، ص 12 .

2-SAMUEL HUNTINGTON,Plitical Ordre in Chaging socities.(Bombay: 3 Vakils,Effer andsomons Private Ltd ,1995),P18

3 - فاطمة بودرهم ، «حزب جبهة التحرير الوطني » ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،معهد العلوم السياسية ،فرع التنظيم الإداري والسياسي ،جامعة الجزائر ،1994)،ص 80.

و قد ذكر الرئيس-هواري بومدين- في أحد أحاديثه « هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له من وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني و لاشيء أكثر »[1].

وبالفعل فإن الانقسامات التي حدثت داخل جبهة التحرير الوطني أدت إلى بروز صراعات علانية أثناء حكم الرئيس- الشاذلي بن جديد- بين بيروقراطية الحزب وتسلط الحكومة من جهة ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة كشف النقاب من جديد عن عمق الأزمة من جهة أخرى.

أدى كل ذلك إلى إخلال التوازن داخل المجتمع السياسي وتوسيع الفجوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين السلطة المركزية والقاعدة الشعبية من جراء المطالب الاجتماعية التي لم يستطع النظام السياسي استعابها ولا تلبيتها في ظل تراكمات سياسية وتصدعات اجتماعية واقتصادية عميقة [2]، نتيجة صراعات داخلية (أيديولوجية، سياسية وثقافية) ظلت تفعل أثرها على مستوى السلوك والممارسة الفعلية.

المطالب اجتماعية وسياسية فرضتها الفراغات و الإختلالات الإيديولوجية والسياسية أملتها الوسائط والعلاقات الاجتماعية المتناقضة، أبقت المرحلة الانتقالية نحو الديموقراطية سوى تعبيرا كاشفا من جديد عن عمق هذه التناقضات مادامت القيم الإيديولوجية التي ترتكز عليها الدولة ليست متبلورة بعد كي تسمح بإحلال حرية التعبير داخل العملية السياسية، لذلك كانت هذه الانتفاضة إلا إجابة صريحة عن وضعية حددتها مصالح فئوية ضيقة.

1- نفس المرجع ،ص 81 .

2- Lahaouari ADDI, L'Algerie et la démocratie pouvoir et crise de la politique dans l'algerie contemporaine. (Paris : 1992), P131

في حين نلاحظ اعتماد نخبة جبهة القوى الاشتراكية على التاريخ النضالي -لآيت احمد- كأحد رموز و أبطال ثورة التحرير، و استهدف تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية تحت عباءة الجبهة على أن تكون نواة (F.F.S.) العنصر البربري الذي يسهل تعبئته، أما النخبة العسكرية فهناك تماسك تنظيمي حيث المؤسسة العسكرية تعلم قيم الانضباط و النظام في السلم و الحرب، كما أن العمل العسكري هو عمل جماعي يناقض الفردية بشدة[1]، و مما يبين القدرة التنظيمية عند هذه النخبة هو تماسكها التنظيمي أثناء الصراع النخبوي فيما بينها حول أمور أساسية و محورية ،وتنفيذ قراراتها دون أن تظهر أي شيء أمام الرأي العام، إضافة إلى العلاقة القديمة بين المؤسسة العسكرية و السلطة فالجيش هو القوة المنظمة الوحيدة والتي تمكنت من توحيد الجهود لاحتوائها على نخب وكفاءات وطنية.

4 – الشرعية السياسية :

إن العلاقة بين الشرعية السياسية و بقية مصادر قوة النخبة، علاقة جدلية فكل منهما يؤثر في الآخر و يتأثر به، ففي السابق كان هناك اتجاه سائد يرى أن المؤسسة العسكرية هي الوحيدة القادرة على تحديث المجتمع و تنميته حيث قيم الانضباط و الطاعة من أوليات العمل العسكري، كما أن الجيش الجزائري استطاع بناء الدولة و الدليل على ذلك أنه استطاع صهر الجماعات الأثنية و اللغوية المختلفة، وهو أيضا المجسد لآمال وطموحات الطبقة الوسطى، التي استطاعت تحقيق مكانتها من خلال المنافسة والكفاءة و

1 -حورية توفيق مجاهد ،نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق. (القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ،1988)، ص131.

تطوير الأداء[1]. ولعل الرئيس- بومدين -كان يدرك ذلك عندما كان يصف الجيش الجزائري بأنه جيش العمال و الفلاحين، فالجيش الجزائري يحتكر رموزا عدة في العقل الجمعي الجزائري،فالجيش هو القوة المنظمة الوحيدة والتي تمكنت من السيطرة على الحكم باسم الشرعية الثورية.

أما شرعية نخبة جبهة التحرير فهي مزيج من الشرعية الثورية و الشرعية التاريخية، إلا أن هذه الشرعية قد تعرضت لتآكل شديد و لم يبق لهذه النخبة سوى ذكريات تاريخية عن دورها النضالي، و كذلك جزء من الشرعية القانونية على اعتبارها الحزب تحصل على نسب متفاوتة من المقاعد في الانتخابات السابقة (التشريعية والمحلية)[2]، هذا التآكل في الشرعية جعل نخبة جبهة التحرير الوطني تسعى نتيجة الانتقادات الموجهة لطبيعة تداول السلطة والنخب السياسية السائدة إلى التركيز على عامل التحالفات السياسية كطريق سليم لتدعيم فكرة الشرعية التاريخية، وما أسفرت عنه من مضاعفات نالت من هيبة النظام السياسي والحزب .

الملاحظ أن الدولة ظلت عاجزة عن القيام بدورها الاجتماعي والسياسي في ظل خيار التحول الديموقراطي، وبحكم طبيعة العلاقة القائمة بين تصلب المعارضة السياسية ومواقف النظام السياسي، كما ظلت الدولة تحافظ على طابعها السلطوي وتقوم بإنتاج نسيجها وبناها الاجتماعية التقليدية، وتعزيزها بإضفاء أشكال ومظاهر جديدة ،الأمر الذي جعل نخبها السياسية الحاكمة غير قادرة على بلورة تراث سياسي واضح لمفهوم الدولة بحيث يجعلها تعبر عن شرائح وطبقات المجتمع بصورة تتماشى والخصوصيات التنموية والثقافية .

---

1 - صفار، مرجع السابق، ص50 .

2 - الخولي ، مرجع سابق ،ص 120.

فالمتتبع لتجربة التحول السياسي في الجزائر من نموذج الدولة الوطنية الشمولية إلى نموذج التعددية الحزبية يكشف بروز التوترات والصدمات السياسية والثقافية من جديد، كما أن استمرار الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية أسفرت عن مضاعفات وآثار سلبية آدت في النهاية إلى انفجار الوضع السياسي في الجزائر عام 1992، كل ذلك يفسر سمات الصراع الاجتماعي في الجزائر الذي يتمثل في التوازن غير المستقر بين مختلف الفئات الاجتماعية ،وتبعية الطبقات الشعبية و الفئات المسيطرة لنفس الإطار السياسي أو التنظيمي، و يظهر بصورة أساسية أشكال السيطرة السياسية التي مارستها النخبة الحاكمة، فتماسك التشكيل الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق و لم يتحقق في الفترة السابقة من تاريخ الجزائر المستقلة سوى بواسطة فئة اجتماعية ضيقة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بجهاز الدولة، وهذه الفئة الاجتماعية مركبة إذ تتألف من المحترفين في الحزب و المسؤولين السياسيين و الفئة العسكرية و أكبر الكوادر الإدارية، و قد استطاعت كل هذه الفئات التي تتسم بنفس التعجل في التحويل التام إلى نخبة مسيطرة مستقلة أن ترسم معالم اختيار سياسي متشدد في سعيها لبناء المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث :

النخبة السياسية الجزائرية

بين الاستمرارية و التغيير

الفصل الثالث

النخبة السياسية الجزائرية بين الاستمرارية و التغيير

I- الصراع النخبوي وأبرز محاوره

1- محور السلطة

2- محور الفساد وتصادم المصالح

3- محور الهوية والانتماء الثقافي

4- محور الإصلاح الاقتصادي

II- النخبة السياسية وآلية التحول الى الديمقراطية

1- مفهوم التعددية

2- أحداث أكتوبر 1988

3- الإصلاحات السياسية والاقتصادية

III- دور النخبة السياسية في تفعيل المجتمع المدني

VI- معدل دوران النخبة السياسية الجزائرية

1- المقصود بدوران النخبة

2- دورة النخبة في الجزائر

الفصل الثالث

النخبة السياسية الجزائرية

بين الاستمرارية و التغيـــير

إن الصراع في الجزائر في السنوات الأخيرة دل بوضوح على الصعوبـــات الـــتي تواجهها الدولة و من ثم النخبة السياسية صاحبة اتخاذ القرار على ادعائها بأنها الممثـــل الشرعي الوحيد للمجتمع السياسي، فالحديث عن حصول تغيير مهم في العلاقة بـــين الأجيال في الجزائر وإمكانية بروز دولة جديدة بالمعنى الذي حدده ابن خلدون و هـو : أن بروز دولة جديدة لم يعد يقوم على القيم التي سمحت بالتماسك السياســـي حـــتى الآن، ولكن من خلال البحث عن إجماع جديد مازال ناقصا إلى حد كبـــير و مثـــير للنزاع حول دورها المحدد الذي يجب أن يكون عليه، من خلال هذا التمهيد نتســـاءل هل استطاعت النخبة السياسية الجزائرية الحاكمة أن تعيد صياغة قواعد السلطة وتنشئ صلات جديدة مع مجتمعها الذي أصبح أكثر تنوعا و تعقيدا و تطلبا أم سعت لتكريس الموروث السابق؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عليه من خلال هذا الجزء من الدراسة.

I- الصراع النخبوي وأبرز محاوره

نبدأ بالصراع القائم بين النخبة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال والذي عـرف في التاريخ المعاصر «بأزمة صيف 1962» أو حرب الولايات. و كما هو الحال بالنســـبة لمختلف الحركات الثورية التي واجهت الاستعمار، فإن تراجع القوات الاستعمارية عن

بلاد معينة يتم لصالح القوى الوطنية التي تقود عمليـــة التحريـــر وتمـــارس نشـــاطها الثوري[1].

فعملية تسليم السلطة كانت تتجه إلى الزعامات الثورية و رمـــــوز الحركـــات الثورية ، كما هو الشأن مع - فيدال كاسترو- في كوبا و- هوتشي منه- في فيتنـــام وهذا ما حدث بالطبع في الجزائر[2]. فبمجرد ما تم توقيع وقف إطلاق النـــــار في 19 مارس 1962 انطلق السباق بين مختلف النخب المشكلة للحركة الثورية و التي محورهـــا زعامات ثورية ، هذا السباق سيحدد من يصل إلى سدة الحكم في الدولة الجزائريـــــة المستقلة حديثا[3].

لقد انفجرت حالة التنافس على السلطة بين النخب التي قادت ثورة التحريـــــر والتي كان تماسكها مقلقا لفرنسا وضيق أمامها فرص اختراق النسيج الثوري إلى حالـة من التشرذم و التصادم في سبيل السيطرة على الجزائر و هو ما يعرف باسم أزمة صيف 1962[4].

ولدت الدولة الجزائرية بصعوبة وبإنفصالها عن الجسد الاســـتعماري. ولـــدت سلطة دولة الاستقلال في بحر من التنافس الشديد بين قادة الثورة و كـــانت متأزمـــة ومختلفة بتناقضاتها الداخلية الناتجة عن تنافس مختلف النخب و مراكز القـــوى داخـــل الثورة للاستيلاء على مقاليد الحكم و على الأقل الحصول على أكبر قدر مـــن المنـــافع

---

1 - عمر فرحاتي، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر" ،(رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 1992)، ص29.

2 - رياض حاوي، "أزمة الشرعية في الجزائر 1962-1997 : اهتزازات الاستقرار السياسي"، جريدة رسالة الأطلس، العدد 161، الأثنين 27 نوفمبر 1997، ص12.

3 - نفس المرجع .

4 - نفس المرجع .

والامتيازات المرافقة للحكم و وجدت السلطة نفسها تستند إلى القمـــع و التصفيـة الجسدية و القبضة الحديدية، جعلت حالة من الذعر و الخوف سائدتين[1].

فمن غير المتوقع في مثل هذه الوضعية تعميم الطمأنينة بل على العكس من ذلـك حدث ارتجاج داخلي و عدم استقرار بسبب الذهول و الخـــوف المســتمرين مـن المعارضين ومن الحلفاء و من المحيط.حتى التحالف بين الرئيس أحمد بن بله و العقيـد هواري بومدين لم يكتب له الاستقرار، إذ سرعان ما عصفت به الخلافات الداخليـة القائمة بين مراكز القوى المختلفة وانتهى أمر السلطة إلى التغير بالقوى مرة أخرى عـن طريق "الانقلاب" الذي قاده -هواري بومدين- في 19 جوان 1965[2].

و بخلاف الظاهر فإن سلطة -هواري بومدين- نفسها لم تكن مســتقرة وإن كانت أقل اضطرابا، إذ استمر الصراع بين النخبة الحاكمة فكانت المحاولة الانقلابيـة الفاشلة الذي قام بها العقيد -الطاهر زبيري- في سبتمبر 1967 و تمرد الرجل الأول في الحزب -قائد أحمد- بسبب الخلاف حول الثورة الزراعية خير دليل على عدم استقرار السلطة في هذه المرحلة أيضا[3].

عندما انفجر الصراع بين النخب لم يكن بمقدور أية نخبة أن تدعي احتكار الحق الثوري أو تمثيل الشرعية التاريخية لا تتمتع بها الأطراف الأخرى، الجميع هم أبناء ثورة واحدة عملوا فيها بما لا يخول لأي واحد منهم أن يدعي أنه عمل أكثر من الآخـر، أو أنه وطني أكثر من الآخرين، والشرعية الثورية لم تطرح مطلقا غداة الاســتقلال لأن الصراع في جوهره بين قادة الثورة أنفسهم وليس هناك من ينافسهم من خارج الثورة،

---

1 - نفس المرجع، ص13.

2 - السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري. (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1988)، ص59.

3 - نفس المرجع .

إن الشرعية الثورية تطرح في مواجهة العناصر غير الثورية تلك التي تريد الاستيلاء على الجهد الثوري دون أن يكون لها أي دور فيه، فمصدر السلطة إذن كان القوة ولاشيء غيرها[1].

إن تطور مفهوم الشرعية الثورية أو التاريخية مرتبط بتطور المجتمع و حركته وكذلك بروز النخب الجديدة ذات التوجهات السياسية و المنطلقات الإيديولوجية التي تخالف توجهات النخبة الحاكمة أو التي هي في السلطة. فمن خلال بيان 19 جوان وتصريحات أعضاء مجلس الثورة نستطيع من الناحية السياسية التأكد على أن القائمين "بالتصحيح أو الانقلاب" متمسكين باختيارات الثورة لكن ما واجههم هو مدى مشروعية هذه الحركة[2].

فالقائمون بها على لسان رئيسها صرحوا بتاريخ 05 جويلية 1965 بأنهم تراجعوا عن تصريحهم الصادر في 19 جوان والذي مفاده إن مجلس الثورة قد اتخذ كل التدابير من اجل ضمان سير المؤسسات القائمة في ظل النظام والآمن. وبهذا الصدد قال قائد احمد: « لم يتغير سوى رجل»[3].

وتتمثل مهام مجلس الثورة في العمل من اجل إقامة جهاز دولة قوي وفعال ومؤسسات تتماشى ومطالب الشعب، وتأكد ذلك في أمر 10جويلية 1965 الذي ألغى دستور 1963 وبالتالي القيام بمؤسسات جديدة وفقا لنص جديد هو تصريح 19 جوان وأمر 10 جويلية 1965 الذي أطلق عليه البعض تسمية الدستور الصغير(la petite constitution)[4]. و بدأت بذلك هذه النخبة البحث عن تبريرات

---

1 - عمر صدوق، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة .(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص45.

2 - الهرماسي، مرجع سابق، ص86.

3 - بوشعير، مرجع سابق، ص86.

4 - نفس المرجع .

سياسية لتصرفها تكون أعمق وأصدق من الشرعية الدستورية و المشروعية التأسيسية.فاهتدت في الأخير إلى المشروعية الثورية (légitimité révolutionnaire)، ومما سبق ذكره فإن السلطة هي جوهر الصراع بن النخبة السياسية الجزائرية فما هي إذن أوجه الصراع الحالية؟ و ما هي أبرز محاوره ؟

إن النخب ذات الخلفيات المختلفة و ذات المصالح المتباينة تتصارع من اجل تحقيق تطلعاتها الخاصة و من أجل إنهاء الإجراءات التي تهدد رفاهيتها[1]. و رغم أن صراع النخبة صغير في مجاله إلا أنه يتعلق بأقوى شرائح الدولة و هو عادة ما يحدث في عواصم الدول و بين ذوي المناصب العليا والنفوذ، و يمكننا آن نضيف بأن ذلك الصراع لا يحدث فحسب بين الأجنحة المختلفة للنخبة و إنما يحدث أيضا داخل كل جناح أو نخبة فرعية بين تياراتها وأجنحتها و ذلك من أجل فرض سيطرتها على نخبتها و تحقيق مصالح أنصار ذلك التيار على غيره من التيارات في إطار نفس النخبة[2].

وبناءا على ذلك فسيتم التعرض للصراع القائم داخل كل نخبة و كذلك الصراع بين النخب المختلفة في الجزائر وهذا من خلال الوقوف عند أهم النخب الفاعلة حاليا والتي لديها دورا فعالا في عملية صنع القرار السياسي.

بالنسبة للنخب العسكرية بدأ الصراع الداخلي عندما تقرر التخلص من الرموز البومدينية في المؤسسة العسكرية من خلال طرح خطة للتحديث و تجديد الجيش، تقوم على إعادة هيئة الأركان و تقليص سلطات قادة المناطق مع خضوعهم للجنرالات الذي يخضعون بدورهم لقادة القوات المسلحة الذين يتجمعون في هيئة الأركان

1 – إبراهيم البيومي غانم، الحركة الإسلامية في الجزائر و أزمة الديمقراطية .(القاهرة : أمة برس للإعلان و النشر، 1992)، ص48.

2 – عبد الله ساعف، "المجتمع السياسي في المغرب العربي بين الاستمرارية و التغيير" .مجلة الوحدة، العدد (06)، مارس 1985)، ص95.

وبذلك توزعت الكتلة البومدينية في هذه الهرمية العسكرية و من ثم تم تهميشها ووضع البعض من هذه النخبة رهن الإقامة الجبرية و قدم البعض الآخر للمحاكم بتهمة الفساد، وبالتالي سمحت هذه الظروف للضباط الأصغر سنا من تشكيل النخبة العسكرية الجديدة[1].

أما النخبة الوطنية ممثلة في جبهة التحرير الوطني فعانت الكثير من المشاكل الداخلية فالقاعدة غير راضية عن القيادة مع الاعتراف بالصراع على مستوى القمة بين المحافظين والإصلاحيين و هناك مجموعة من التيارات المتصارعة داخل جبهة التحرير الوطني وهي[2]: تيار يحاول الجمع بين الشرعية الدستورية و الشرعية التاريخية و تيار ينتمي إلى الفكر البومديني و يحبذ الطرح الاشتراكي و حكم الحزب الواحد. أما التيار الأخير فهو ممثلا في نخبة تكنوقراطية تتبنى الليبرالية السياسية و الاقتصادية.

أما نخبة جبهة القوى الاشتراكية ممثلة في شخص -حسين آيت أحمد- الذي تمكن من توظيف خطابه التاريخي و العرقي في مواجهة كل القوى التي تنافسه زعامة منطقة القبائل، استطاع فعلا من جذب الحركة النسوية و القوى الديمقراطية و بالتالي لم يستطع التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية بقيادة -سعيد سعدي- أن يوازي قوة -آيت أحمد -في المنطقة و نشير هنا إلى الصراع الداخلي في الجهاز التنفيذي أي بين رئيس الحكومة ورئاسة الجمهورية حول بعض القضايا المطروحة بدءا بين الرئيس- الشاذلي بن جديد- ورئيس حكومته -أحمد غزالي- حول مسألة التعايش مع

---

1 - صفار، مرجع سابق، ص47.

2 - نفس المرجع .

التيار الإسلامي و في فترة المجلس الأعلى للدولة تم إزاحة -عبد السلام بلعيد- بسبب سياسته الاقتصادية التقشفية و هذا هو الصراع الذي شهدته النخبة داخليا[1].

أما الصراع الحقيقي بين النخب المختلفة فهناك أربعة محاور للتماس بين أجنحة النخبة الجزائرية يشتعل عندها الصراع إلى درجه عنيفة و هذه المحاور هي:

1- محور السلطة

يعد الصراع على السلطة المحور الأول و الأهم من محاور الصراع بين أجنحة النخبة الجزائرية ، فقد عمل الرئيس الشاذلي بن جديد على القضاء و استبعاد الكتلة البومدينية في المؤسسة العسكرية وامتدادا لهذا عمل على فسخ العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و الرئاسة[2] نظرا لتآكل شرعيتها و لإقامة تحالف مع القوى المعارضة التي تدعو إلى الليبرالية بشقيها السياسي و الاقتصادي .

و كانت الأحداث التي شهدتها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988 متسارعة صاحبتها تغييرات هامة على هرم السلطة بدءا باستقالة الرئيس الشاذلي وإقرار دستور جديد في الثالث و العشرين من شهر فيفري عام 1989 .

ويعتبر الحدثان الآخيران بمثابة صورة حقيقية للصراع الكائن بين مختلف النخب السياسية الجزائرية التي دخلت إلى الحياة الديموقراطية بقوة كبيرة (أكثر من60 حزبا) وبتجربة قليلة من حيث نشأة هذه النخبة و تكوينها السياسي[3].

---

1 - نفس المرجع، ص48.

2 - جمعة سلوى الشعراوي، « التغيير في مؤسسة الرئاسة »، مجلة المستقبل العربي، العدد(112)، جوان 1988، ص97.

3 - رياض الصيداوي، "صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر:" المذابح المروعة استقطبت الشباب المهمش و العاطل عن العمل". جريدة رسالة الأطلس، العدد(303)،الإثنين 24 جويلية 2000، ص14.

2- محور الفساد وتصادم المصالح :

ظلت قضية الفساد من القضايا الهامة التي دخلت دائرة الصراع حيث استطاعت بعض النخب السياسية والتي تملك مركز القرار بتحقيق ثروات طائلة من العمولات والرشاوى.

ومع الثراء الكبير الذي أصاب النخبة نجد أن المقارنة كانت مثيرة نتيجة للحالة الاقتصادية المتدنية من جهة و سياسة التقشف التي انتهجت لانخفاض أسعار البترول من جهة ثانية إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن وتجميد الأجور و كذلك إرتفاع أسعار المواد الأساسية بطريقة فوضوية، مما جعل قضية الفساد من أولويات الرئيس "بوضياف" عند توليه رئاسة المجلس الأعلى للدولة(1992) وقد أعلن أن تحت يده أكثر من أربعة آلاف ملف للفساد سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة في أعين الرأي العام، و لم يكن –محمد بوضياف– وحده الذي ضرب على وتر الفساد وتحقيق المصداقية في أعين المواطنين، بل شاركه في ذلك "قاصدي مرباح" رئيس الحكومة الأسبق. فقد فجر عدد كبير من قضايا الفساد كما طالب بوضع ضوابط فيما يتعلق بسيادة الوزراء وكبار رجال الدولة في الأمور المالية كما كشف عن مشروع قانون أعدته حكومته ينص على إعلان كل وزير عن ثروته المالية قبل وبعد توليه للسلطة وهذا للحيلولة دون الإثراء غير المشروع. كما طالب بفتح الملفات ومحاكمة الماضي لان ذلك وحده الكفيل باستعادة مصداقية وثقة الشعب[1].

---

1 - نفس المرجع، ص53.

3- محور الهوية والانتماء الثقافي :

إن الصراع على هذا المحور يقوم في الغالب بين النخب الموجودة في المعارضة إذ لا تهتم السلطة الحاكمة بذلك سوى عن طريق رفع الشعارات وإعلان تأكيد الانتماء العربي الإسلامي و البعد الامازيغي الممثلة أساسا لمقومات الشعب الجزائري.

ومنذ الاستقلال تؤكد النخبة الحاكمة على ارتباط الثقافة الجزائرية باللغة العربية والإسلام. وكانت جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية الرائدة في ذلك حيث كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى تحقيق غايتين أساسين هما غزو الأرض ثم غزو الأفكار. لهذا الغرض جلب -دوبورمون Dobourmont- قائد الحملة العسكرية على الجزائر معه 16 قسيسا لمرافقة الجيش الفرنسي[1]، فقام بتنفيذ الغرض الأول العسكرون بينما أسند الغرض الثاني لرجال الدين، وتستمر مسألة الهوية كأحد محاور الصراع بين النخب الجزائرية التي تسعى للوصول إلى السلطة و مع بروز قضية التعريب التي تباينت حولها الأراء منها من هو مع التعريب ومنها من هو مقاوم لذلك[2].

ويعد الصراع الجهوي أكثر الصراعات خطورة وحساسية ذلك أن دوافعه لاتكمن في الأجهزة والأفكار وتناقضاتها، وإنما في الإرث التاريخي الذي يفرض نفسه على الفاعل الأساسي، فيصبح الانتماء الجهوي محددا أساسيا لإختياراته ومواقفه وقراراته،وقد عملت الأجهزة الاستعمارية على الاستفادة من هذه المعطيات فغذت هذا النوع من الصراعات ودعمت مجموعات أخرى حتى إذا إنسحبت يوما من

---

1 - عبد القادر حلوش، « حركة التنصير في الجزائر- عهد الاحتلال ». مجلة الرؤية، الجزائر، العدد(01)، جانفي/فيفري 1996، ص118.

2 - رياض الصيداوي، "النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر" مقاومة مبكرة لمبادرات التعريب الأولى على يد بومدين ". جريدة رسالة الأطلس، العدد(300)، الأثنين 03 جويلية 2000، ص15. /

الأراضي التي استعمرتها يمكنها في وقت لاحق التحكم في المستقبل السياسي لمستعمراتها القديمة[1]. ويضاعف التخلف الإجتماعي والسياسي من خطورة الصراع حيث عاشت جبهة التحرير الوطني تجربة هذا النوع من الصراعات.

لا تعد كل النخب القائدة لجبهة التحرير الوطني من أنصار التعريب، فبعضهم لم يخف أهمية اللغة الفرنسية ودفاعه عنها،وبعضهم الآخر لم يقاومه -أي التعريب- علانية، ولكن كانت مصلحته في عدم نجاح التعريب وإنما في فشله، ويمكن تحديد هذه القوى في[2]:

أ – الليبراليين المتأثرين بالثقافة الفرنسية :

ففرحات عباس مثلا نوه بها وقال: « يقولون أنني موال لفرنسا، ولكن الصحيح أنني صاحب ثقافة فرنسية، مثل اغلب الذين عاصروا جيلي،لقد أعطتني الثقافة الفرنسية معنى راقيا للحياة وجعلتني أدرك قيم الديمقراطية والإنسانية الحقيقيتين،لذا بقيت وفيا لها»[2]

كما ان هذا الجناح لم يكن له وزنا يذكر داخل الجبهة، بل سرعان ما أزيح منها مع بداية الإستقلال.

ب– الماركسيين :

انضموا كأفراد إلى الجبهة و لم يروا في التعريب إلا حركة مرتبطة بالتيار الإسلامي وبالمجتمع المحافظ الذي يسعى إلى ترسيخه، وكانوا يمثلون نخبة مثقفة داخل الجبهة،تهيمن على بعض الصحف والمجلات الهامة، وحاولوا من داخل النظام ذاته، مع بن بله أو بومدين مقاومة التعريب.

---

1 – نفس المرجع .

2 – نفس المرجع .

ج –التكنوقـــرطيين:

رأوا في التعريب عائقا أمام التقدم العلمي والإداري في الجزائر،باعتبارهم كـــانوا دائما مبعدين عن مواقع القرار التي انفرد بها القادة التاريخيون للجبهة. فقـــد عـــادوا سياستها العامة في مجالات كثيرة، وإن لم ينسحبوا منها حفاظا على مواقعـــهم أثنـــاء حكم هواري بومدين، و الشاذلي بن جديد، فسيكونون أول المستقيلين منـــها، وأول منتقديها، وسيتحالفون مع الجيش ضدها،وسيحملونها مسؤولية الفشـــل السياســـي والاقتصادي الذي عاشته الجزائر طيلة حكمها، ومن بين هذه المجموعة –سيد احمـــد غزالي–، الذي يمكن اعتباره أحد أهم ممثليها.

لقد افرغ الصراع الثقافي بدوره جبهة التحرير الوطني من كثير من إطاراتها ذات الثقافة الفرنسية،سواء كانوا ليبراليين أو ماركســـيين، قبـــائليين،ضبـــاط جيـــش أو تيكنوقراط، فهزيمتهم أمام النهج التعريبي دفعت بهم حينما وجدوا الفرصة مناســـبة إلى الانسحاب، فخسرت جبهة التحرير جزءا من نخبتها، وتأكد مرة أخرى أن مفـــــهوم الجبهة التي تجمع الكل وتوحد التناقضات لم تكن قـــــادرة علـــى الاســـتمرار إلا في مرحلـــة حرب التحرير حينما كان البرنامج الوحيد هو تحرير الجزائر من الاســـتعمار الفرنسي، أما بعد الاستقلال، فإنها لم تعد تستطيع الجمع بين الأضداد مـــــن أقصـــى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الإسلامي إلى العلماني ومن دعاة التعريـــب إلى دعـــاة المحافظة على اللغة الفرنسية[1]. وساهم غياب آلية ديمقراطية تفرز الآراء والاتجاهـــات داخل الجبهـــة، واستخدام النهج التسلطي في اتخاذ القرارات، في تعقيد الصراع، ومـــن ثمة انشطار الجبهة وانسحاب أو انشقاق الكثير من قادتها[2].

---

1 – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة و الواقع. (ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983)، ص309.

2 – قصي صالح الدرويش، "جزائر الدولة و الحزب و المتغيرات الجديدة". جريدة الشرق الأوسط. 18 جانفي 1989، ص20.

4- محور الإصلاح الاقتصادي :

يعد الإصلاح الاقتصادي أبرز محاور الصراع بين أجنحة النخبة الجزائرية فقد كانت معظم السياسات الاقتصادية الجديدة هي السبب وراء كل الاضطرابات التي شهدتها الجزائر ولاسيما أحداث الخامس من أكتوبر 1988 والتي أدت إلى تلك السياسات هي ما شهده عقد الثمانينات من تحولات هيكلية أبرزها انهيار منظومة الدول الاشتراكية وهو ما أثر على التجربة الجزائرية التي اعتمدت على التخطيط المركزي والتصنيع بكثافة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية[1].

فقد تفاقمت أزمة البطالة ارتفعت الأسعار والتضخم وكان إيجاد وتصور حل اقتصادي من أبرز أوجه الصراع،و الدليل على ذلك، البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها بعض الحكومات كرفضها التعامل مع صندوق نقد الدولي(F.M.I.) لاعتبارها غير ملائمة للواقع الجزائري مما أدى بالمستثمرين الأجانب النفور من الجزائر لأنها لا توفر لهم الضمانات الكافية، وأثرت هذه السياسات سلبا على السياسة الاقتصادية للبلاد ومن ثم فقد قام المجلس الأعلى للدولة بإعفاء -عبد السلام بلعيد- من منصبه[2]. و لم تقبل الجزائر بشروط صندوق النقد الدولي إلا في عهد -رضا مالك- الذي تم إعفاءه هو الآخر بعد يوم واحد من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

إن المحاور الأربع السابقة تعد أهم مناطق احتكاك وتماس الأجنحة المختلفة الجزائرية وهي توضح حقا صورة النخبة وهي في حالة ديناميكية.

---

1 - إبراهيم عبد المجيد، "الوعي التنموي العربي". مجلة شؤون عربية. العدد(31)، سبتمبر 1989، ص23.

2 - نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر". السياسة الدولية، العدد(108). أفريل 1992، ص.ص/192-193.

II – النخبة السياسية وآلية التحول إلي الديمقراطية

كثيرا هي التغيرات التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الماضيـــة، وخاصـــة منـــذ أحداث أكتوبر 1988، وتشمل هذه التغيرات مجالات عديـــدة سياســـية اقتصاديـــة واجتماعية في اتجاه مختلف التوجهات التي سادت منذ الاستقلال.

ويعتبر الاتجاه إلى إقرار التعددية السياسية أحد أهم التطورات الجديـــدة علـــى النظام السياسي الجزائري، وهو تطور يتواكب مع ظاهرة أخذت بالانتشار في العـــالم العربي، بل وتتجاوزه لتكتسب طابعا عالميا.

وينصب البحث في هذا الجزء من الدراسة حول عملية التحول إلى الديموقراطيـــة بالجزائر من حيث العوامل الدافعة إليها، وآليات الانتقال من الوضع الواحد إلى الوضع التعددي، وطبيعة النخبة السياسية الفاعلة، ومستقبل تطور هذه العملية.

تتعرض عملية الانتقال الديموقراطي في الجزائر إلى عملية المقاومة التي تنظمـــها قوى سياسية و اجتماعية عديدة داخل المجتمع السياسي المنتفعة من بقـــاء واســـتمرار الوضع على حالة "نفس النخبة الحاكمة"، ومع تطور الوضع السياسي و الاقتصادي في ظل سلطة النخب السياسية الحاكمة منذ استقلال الجزائر سنة 1962، مع أن الكثـــير من هذه النخبة نما وترعرع داخـــل الحزب الواحد «حزب جبهة التحرير الوطـــني». إلا أنه يمثل اليوم ما يشبه اللوبي السياســـي الضـــاغط ضـــد أي إصـــلاح سياســـي وديمقراطي، وهذا ما يجمع لدينا كـــل أسباب الإعتقاد بان الانتقـــال والتحـــول إلى الديمقراطية ليس بالأمر السهل إضافة إلى أسباب أخرى ونخـــص بـــالذكر مســـالة

الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطة النخبة الحاكمة التي لم يجر تحصيلها بواسطة التمثيل والاقتراع الديمقراطي[1].

وهذا ما يبين لنا الآلية التي يتم بها التحول إلي الديمقراطية في الجزائر والتي لم تكن سوى شرعية صورية يصنعها النظام و النخب السياسية في المناسبات الانتخابية[2].

إن الفوارق الاجتماعية والسياسية الموروثة من الاستعمار بقيت إلي ما بعد الاستقلال غير أن اتساعها أدى إلي إعاقة التوافق بين المجتمعين السياسي والمدني، وتحقيق التطلعات الشعبية في التغيير الإيجابي والتحول السياسي إلي الديمقراطية.

ظلت العلاقة بين النخب المكونة أساسا للنظام السياسي الجزائري وكذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تحد من سلطة الدولة تؤدي إلي مخاوف سياسية من احتمال عدم الاستجابة إلي المطالب الشعبية، التي تكون عادة اجتماعية اكثر منها سياسية، وعادة ما ينتج عنها توترات جديدة في شكل مواجهات سياسية تؤدي إلي تعميق الهوة بين المجتمع واندفاع النظام إلي مصادرة حرية الرأي والتعبير لينتهي الأمر إلى استخدام كل الوسائل للحفاظ على الواقع القائم.

بقيت هذه المسالة تعكس عجز النخبة السياسية الجزائرية في إمكانية الانتقال والتحول من نظام قديم إلي آخر جديد يحقق شروط المشاركة الجماعية المرتبطة بقيم الديموقراطية.

---

1 - عبد الإله بلقزيز ، « الإنتقال الديموقراطي في الوطن العربي » . جريدة الخبر ، 12 جويلية 1997 ، ص 16 .

2 - سيمور مارتن ليبست،رجل السياسة : الأسس الإجتماعية للسياسة . (ترجمة : خيري حماد وآخرون ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 1960) ، ص 95 .

1- مفهوم التعددية السياسية :

تعد التعددية -Pluralism-في ابسط تعريف لها هي الاعتقاد في أن هنـــــاك، أو ينبغي أن تكون هناك أشياء متعددة، فهي الفلسفة التي تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات، والتي تعارض الواحدية -Monism- أي القول بان ثمة مبدأ غائيا واحدا، وقد بدأت التعددية كفلسفة عبر التأكيد على انه لا يمكن أدراك الحقيقة من خـــــلال فكرة واحدة أو مبدأ واحد، وتعني التعددية السياسية في هذا الإطار ضرورة وجـــــود تنوع في القيم والممارسات الأيديولوجية والمؤسسية والاجتماعية [1]، وتعود أصـــــول الفلسفة التعددية إلى الفيلسوف الإنجليزي -جون لوك- الذي أكد في نهايـــة القـــرن السابع عشر(17)، إن الدولة يجب أن تقوم على القبول العام ،وان النخب الحاكمة، لا ينبغي أن تستحوذ على السلطة المطلقة، مخالفا بذلك -توماس هوبز- الذي أكـــد أن السلطة المطلقة ضرورية لتجنب حرب فوضوية.

وقد ظل رفض هذا النوع من السلطة هو المعلم الأساسي للتعددية التي ترفـــض، من هذا المنظور، التدخل الاستبدادي في حقوق الأفراد الطبيعية، ولتجنب هذا التدخل أكدت الحاجة إلى التعددية المؤسسية القائمة على نظرية الفصل بين السلطات كمـــــا شرحها مونتسكيو، وفي هذا الإطار تعطى التعددية اهتماما مميـــزا للتنـــافس الحـــزبي ولجماعات المصالح والعملية الانتخابية اكثر من أي نظرية أخرى، فهي ترتكز علـــــى أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها التعبير عن آرائهم ومصالحـــــهم ومراقبة ممثليهم والتأثير على تطور السياسات العامة [2].

1- Patricle DUVLEAVY and Brendan O'leary ,Theorie Of The State -The Politics Of Liberal- Democracy. (London :wac William 1987),PP12 - 13

2- Ibid , PP 271-272 /

2 – أحداث أكتوبر 1988 :

يعتبر النظام السلطوي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية عام 1962، فقد ارتكز النظام السياسي الجزائري على دعامتين[1]:

أ- دور محوري لمؤسسة الرئاسة منذ عهد الرئيس-احمد بن بلة-، الذي جمع بين يديه مناصب رئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني)، بالإضافة إلى وزارات الداخلية والمالية والإعلام، واستمر هذا الدور في عهدي الرئيسين-بومدين- و -بن جديد-، وفي هذا الإطار تكون العلاقة المباشرة بين الرئيس والشعب هي أقوى وسائل الاتصال والتوجيه الجماهيري من ناحية، واهم أدوات الحشد والتعبئة من جهة أخرى .

ب- الحزب الواحد الممثل في جبهة التحرير الوطني، التي اعتبرها الميثاق الوطني حزبا طلائعيا، ووصفها بأنها دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع، والتي تتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، لكن الدور الحقيقي للحزب في النظام السلطوي لا يكفل أن يكون القوة المسيرة للمجتمع ولا الموجه لسياسة البلاد بالفعل. فهذا هو دور الحزب الشمولي الذي يشرف إشرافا كليا ويقود ويوجه ويلهم العمل الشعبي في كل مكان ، كما هو الحال في الدول الاشتراكية، لكنه لم يكن دور جبهة التحرير الوطني، رغم أن بناءها الداخلي يشبه بناء الحزب الشمولي.

أما دورها فقد ظل محدودا في الواقع بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية، وهو دور اتسق تماما مع أهداف الثورة

---

1 -وحيد عبد المجيد ، « عملية الإنتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر » .جريدة المنار ،عدد (53) ،ماي –جوان 1989 ،ص ص 28 –29 .

الجزائرية ونمط التنمية الذي اعتمده، والذي اضطلع القطاع الخاص بدور مـــهم فيه إلى جانب قطاع الدولة الذي قادته نخبة سياسية استأثرت بالسلطة المطلقـــة، وجاء أفرادها من طبقات شتى وحصلت على تميزها بثقل الوضع القيادي الـــذي تمتعت به في الدولة، ووراثتها لأملاك البرجوازية الأوربية، وتحالفها مع النخبـــة العسكرية، وتدعمت سيطرتها عبر احتكارها للسلطة السياســـية وإســـتراتيجية التصنيع التي اعتمدتها وسيطرتها على التجارة الخارجية.

و لم تكن هذه الطبقة تملك الوسائل التي تتيح لها التقدم صوب الاشتراكية، وفي مقدمتها البرنامج الاجتماعي والحزب العمالي القائد للمجتمـــع. ولذلـــك كانت القرارات التي اتخذتها النخبة السياسية تندرج في إطار إدماج الجماهير في النظام الاجتماعي الجديد، وفي هذا السياق تطور نمط الاقتصاد الموجه مترافقا مع بنية أوتوقراطية للسلطة السياسية لا تتيح أيا منها التعبير السياسي أو الاجتمـــاعي المستقل .

والملاحظ أن الدولة نفسها ساهمت في توسيع نطاق القطاع الخاص من خـــلال دعم غالبية النخب المبعدة من المناصب الرسمية بين 1962و1967 التي شكلت الأســـاس للاستثمارات الرأسمالية الجديدة، وخلقت قطاعا خاصا جديدا ذا أصول شعبية، لكـــن طالما كانت النخبة الحاكمة قوية وقابضة على المجتمع، ظلت بيروقراطيتـــها في أعلـــى الهرم الاجتماعي، والحزب الواحد هو الواجهة التي تظل من ورآه في السلطة ،فما مـــن نزاع جرى حسمه في الحزب، وحتى خلافة بن جديد لبومدين حسمها الجيـــش، و لم تفعل الجبهة سوى التصديق على هذا الاختيار الذي أيده الشعب، وهذه من طبيعـــة

النظام السياسي ونخبته، حيث تكون الوظيفة الوحيدة للآلة الحزبية هـــي تعبـــــئة الرأي العام وحشد الناس وراء النظـــام[1].

لكن هذا الوضع يتعرض للتهديد مع ما يؤدي إليه نمط التنمية من أزمة لا يمكـــن الفكاك منها على نحو يضعف سلطة النخبة السياسية الحاكمة ويتيح الفرصة لإظـــهار التمايزات ومن ثم التعدد الكامن في المجتمع، وحتى داخل النظام وحزبه الواحد، ويمكن الإشارة إلي عدة عوامل أساسية تقود إلي هذه الأزمة[2]:

1- عدم قدرة نمط التنمية على التخلص النسبي من التبعية.

2- التبعية التكنولوجية نتيجة دخول الجزائر مجال الصناعة الثقيلة التي أصبحت موضعا للالتقاء مع الرأسمالية العالمية أكثر منها محورا لبناء الاشتراكية.

3- التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى الاقتراض، فقد تطلب تمويـــل المجمعـــات الصناعية الكبرى إمكانيات لا تملكها الجزائر.

4- النمو المتزايد للقطاع الخاص الذي يتيح له أن يلحق به جزءا من النخبـــة، بل وينجح في جعل أعضاء مرموقة في الحزب الحاكم والدولـــة شـــركاء لرجال الأعمال،

وجاءت الأزمة النفطية وتراجعت عائدات الجزائر مما أدى إلى تفاقم الأزمة الـــتي كانت آخذة في التزايد، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن الاستمرار في تحمل العجـــز الذي لحق بمعظم المؤسسات الاقتصادية، وفي الوقت الذي رحل فيه بومدين تم وضـــع حد للعلاقة الأبوية بين النخبة الحاكمة والجماهير، ونتيجة لذلك ضاقت قنوات الحراك

---

1 - حربي، مرجع سابق ، ص ص 309 -316 .

2 - عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

الاجتماعي التي كانت واسعة للغاية في الستينيات والسبعينيات، ممـــا أدى إلى تزايـــد الانفصال بين النخبة السياسية والقاعدة الشعبية، ومن ثم تصاعد الاستياء الاجتمـــاعي مع انعكاس الأزمة بشكل ملموس على حياة الفئات الدنيا، ويتحول الاستياء إلي توتـر اجتماعي يقود إلى انفجار في لحظة محددة كان موعدها في الخامس من أكتوبـر 1988، نتيجة الإختلالات والفوارق بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني و انخفاض مســـتوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة مما أدى إلي انفجار الوضع.

تزامنت هذه المرحلة مع تراجع النظام الاشتراكي والتحول إلى النموذج اللبـيرالي واقتصاد السوق، مما أدى بالنخبة السياسية الجزائرية إلى توجيـــه المطـــالب الشـــعبية الاجتماعية وإحداث تغيير في التوجهات السياسية.

لقد وصل الصراع السياسي إلى قمته بين النخبة السياسية الحاكمة من جهـــة، وظهور المعارضة السياسية من جهة أخرى، وكذلك الصراع داخل النخبة السياســـية الحاكمة في شكل قوى دافعة إلي التغيير والتحول إلى الحيـــاة الديموقراطيـــة و قـــوى معاكسة تريد الحفاظ على الأيديولوجية الاشتراكية.

لم يعد انقسام النخبة السياسية الجزائرية وكذلك الصراع بينها مجرد أداة للصراع السياسي و الأيديولوجي، وإنما أصبحت إطارا للحد من المطالب المتزايدة في غيـــاب الممثل الحقيقي للقوى الاجتماعية، أدى إلى صراع وانقسام النخبـــة السياســـية بـــين انتماءات متعددة أملتها الحياة السياسية والاجتماعية[1].

دفعت هذه الظروف إلى ضرورة التفكير في إحداث آليات جديدة لتفعيل التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وأثناء حكم الرئيس –الشاذلي بن جديد– "بـدأت

1 - إنظر و أرون، مرجع سابق ،ص 11 .

الصراعات علانية بين بيروقراطية الحزب وتسلط النخبة السياسية و كـــذا انخفـــاض مستوى المعيشة، دفع إلى تعميق الأزمة و اختلال التوازن بـــين المجتمـــع السياســـي والمطالب الشعبية التي لم يستطع النظام السياسي تلبيتها .

3- الإصلاحات السياسية و الاقتصادية :

تعد الإصلاحات السياسية التي جرت في الجزائر بناءا على دستور 1989 بدايـــة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام ديموقراطي تعددي وبروز فكرة المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة التي تخلت عن دورها التقليدي ذو الطابع الشمولي الاشـــتراكي، وتأكدت ثوابت الدولة الجزائرية في محتويات الدستـــــور الجديـــد 1989 (الطـــابع الجمهوري + الدين الإسلامي + اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية).

اعتمدت هذه التعديلات على مبدأ الفصل بين الســـلطات وإقـــرار التعدديـــة السياسية بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (المادة 40) من الدســـتور، أكـــدت على أن إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حق معترف به و لا يمكن التذرع بهـــذا الحق لضرب الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب[1].

لقد أصبحت الإصلاحات السياسية والاقتصادية نقلـــة جديـــدة إلى الليبراليـــة واقتصاد السوق، والتي حاولت من خلالها النخبة السياســـية العمـــل بالإصلاحـــات والشروع في عملية التحول السياسي، و أمام هـــذه الظـــروف الصعبـــة لم تتمكـــن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مواكبة هذه التحولات الهيكلية [2].

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، قانون رقم 11/89، المؤرخ في05 جويلية 1989، يتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، (الجريدة الرسمية)، عدد (27)، الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1989، ص08.

2 - إنتلس و أرون، مرجع سابق، ص 13 .

إن تداعيات هذه الأزمة لم تمكن النخبة السياسية الحاكمة من تجنب آثار الأزمة على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للتخطيط الاشتراكي المركز، وانعدام سياسات توزيع حكيمة، دفع إلى ضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق و الخوصصة.

كما أن النخبة السياسية الحاكمة لم تكن تدرك أن هذه السياسة التقشفية عمقت الهوة بين الطبقة البرجوازية و الطبقة الشعبية البسيطة، وبالتالي أجهضت التجربة التنموية وعززت الركود الاقتصادي والفساد بين النخب السياسية.

III- دور النخبة السياسية في تفعيل المجتمع المدني

عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا و سياسيا ملحوظا، وتجلى ذلك في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات و كذلك النقابات المهنية، وكانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية الحاكمة وكذلك المعارضة. والمجتمع المدني في الجزائر أصبح له تأثيرا مباشرا على القرارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة أثناء التغيرات الهيكلية التي تشهدها الجزائر من تحول سياسي وإعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية .

إذا كان أغلبية أفراد المجتمع معرضون دائما للتأثر بالنخبة السياسية الحاكمة فلن البعض الآخر يتأثر بدرجة أكبر من غيرهم ويساهم في تزويد صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها به العامة من الناس، وفي حالة الجزائر يبدو المجتمع المدني ملحقا سياسيا، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات و ما يعرف «بالمجتمع المدني» تتعاطى السياسة لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معنية[1].وعادة ما يشغل القائمون على شؤون هذه الهيئات مواقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة.

1 – سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي.(القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات،1992)،ص ص49 –499 .

إن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية" حمـــل معه انتشارا واسعا لهذه الحركات والمنظمات بمشارب مختلفة وتوزعت اهتماماتها عـبر مستويات عدة[1].

وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته النخبة السياسية الجزائريـة، تبنت اغلب الحركات و الجمعيات ذات الطابع الوطني خطابا سياسيا وتوزعت علـى الخريطة الحزبية أو التحقت بالسلطة. فالنخبة السياسية الجزائرية اسـتطاعت تفعيـل الجمعيات الثقافية والنسوية و منظمات حقوق الإنسان والهيئـات المهنيـة في الحيـاة السياسية بغريزة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وأيديولوجية معنية.

ويبقي المجتمع المدني الوعاء الحقيقي من خلال منظماته الجماهيرية التي كـانت ظلا للحزب الواحد و أمدته بالمناضلين. واليوم نشهد وضعا مماثلا يبدو فيـه المجتمـع المدني مجرد قاعدة خليفة للمجتمع السياسي بما يحمله من تناقضات. والواقـع اعتـبر قانون 90/31[2] إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديده لهذه الجمعيـات والهيئـات ودورها داخل المجتمع حيث جُعل من عملية إنشائها قضية إجرائية بسيطة سواء علـى مستوى منح الاعتماد أو على مستوى تنظيمها. أما الآليات الخاصة بتمويلـها المـالي فهي تحدد جغرافيا على الأقل من خلال حجم النشاط الذي تقوم به، لكن الظـاهرة التي شهدتها الجزائر تتمثل في الحجم الكبير الذي ظهر به المجتمع المدني من خلال هـذه الهيئات والحركات وهو المبين في الجدول التالي :

---

1 – بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 17 .

2 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، قانون رقم 31–90 ،المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتضمن قانون لجمعيات ذات الطابع غير السياسي ،(الجريدة الرسمية)،عدد (27)،الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1990 ،ص 12 .

جدول يمثل عدد الجمعيات في هذه الفترات واهم نشاطاتها

الفترة	العدد	نوعية النشاط
ديسمبر 1990	14000	أغلبيتها ثقافية، دينية
مارس 1998	54000	أغلبيتها ثقافية، اجتماعية

إلا أن الظروف العامة للبلاد أصبحت تتحكم في حركية المجتمع المدني التي أصبحت ذات طابع اجتماعي بعد أن كانت نخبوية ثقافية ودينية في بداية الحياة الديمقراطية.

أما الحركات والمنظمات التي أنشأت فكان انتشارها الجغرافي محدودا وذلك لأسباب مادية بحتة مما يدل على أنها تأثرت أيضا بالواقع السياسي اكثر مما أثرت فيه، ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والترفيهي خارج دواليب السلطة لأنه كان تحت السيطرة المادية والمعنوية لبعض النخب الفنية والمثقفة[1]. أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية لعملية إعادة هيكلية حقيقية لتكييفها مع مستجدات الساحة السياسية و أصبحت تأخذ مصطلحات مختلفة منها "مجتمع مدني"، "فعاليات جمعوية" تنظيمات....الخ.

ويبدو المجتمع المدني في النهاية مجرد ظاهرة بسيطة الشكل معقدة المضمون فهو إذن لا يملك حدود فاصلة مع الأحزاب و النخب السياسية وحتى الوزارات وبعض الهيئات الرسمية، ويبدو أحيانا مجرد ملحق لآلة كبيرة تعمل على مراقبته و توجيهه عن بعد من طرف المعارضة أو النظام نفسه.

1 -ن. عنكوش. « الحركات الجمعوية :حركية تبحث عن مجتمع ».جريدة رسالة الأطلس .العدد(199)، الإثنين 27 جويلية 1998، ص 04 .

يوجد 54000 جمعية منها 800 جمعية وطنية ،ومن بين 14000 جمعيـــة هنـــاك 9000 جمعية دينية داخل المساجد[1].

ونشير أيضا إلى المستقبل الغامض بالنسبة للظاهرة الجمعوية الجزائريـــة مـــا لم تتخلص من ثقافة الاحتكار باسم مختلف المرجعيات والتيارات الفكرية المختلفة الـــتي لم تستطع تجازوه ميدانيا.

فالصراعات داخل المنظمة الواحدة هي ترجمة لمصالح شخصية وليـــس لمفـــاهيم أيديولوجية وهي حركة بعيدة عن المصلحة العامة.

ومن أجل مصلحة واستمرار هذه الجمعيات أو المنظمات تلجأ إلى التقرب مـــن السلطة، بأي ثمن، مما يمس باستقلاليتها ويهدد دورها المستقبلي، فبفضل هذه الهيئـــات والحركات الاجتماعية تمت هيكلة المجتمع وتنظيمه حتى أصبح بعض أفرادها مـــن النخبة السياسية الجزائرية وكنواب، رؤساء أحزاب وحتى وزراء.

---

1 – نفس المرجع .

IV- معدل دوران النخبة الجزائرية

1- المقصود بدوران النخبة :

"التاريخ هو مقبرة الأرستقراطيات" بهذه العبارة نجد -باريتو- يصوغ واحـــدة من أهم أفكاره السياسية هي "دورة النخبة" وهناك في الواقع مشكلتان أساسيتان يتعين مواجهتهما، الأولى : هل تشير دورة النخبة إلي العملية التي بمقتضاها يدور الأفراد بـين النخبة، أم أنها تشير إلى العملية التي بمقتضاها تحتل نخبة معينة مكان نخبة أخرى[1] ؟

الملاحظ أن -باريتو- أشار مرارا إلى هذه الظاهرة مســـتخدما عبـــارات دورة الأفراد بين المستويين (النخبة واللانخبة)، ويقول -باريتو- في هذا الصـــدد : يفقـــد المستوى الأعلى في المجتمع قوته ويسمح بذلك صعود المســـتوى الأدنى، وفي نفـــس الوقت نجده يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لتوازن المجتمع، ويتمثل في ظهور نخب جديدة وما يترتب على ذلك من امتلاك للقوة.

لقد حظي التمييز بين الأنماط المختلفة لدورة النخبة باهتمام واحد مـــن أشـــهر تلاميذ -باريتو- هي -كولا بينسكا Kolabinska-خاصة في مؤلفها المعنـــون دورة النخبة في فرنسا La circulation des élites en France، حيث ميزت بين ثلاثة أنماط لدورة النخبة :

أ - الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها.

ب - الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع، وهي تأخذ شكلين :

- إما أفراد من مستويات دنيا ينجحون في الانضمام إلى النخبة القائمة .

---

1 - بوتومور، مرجع سابق ،ص 65 .

- أو أفراد من مستويات دنيا يشكلون نخب جديدة تدخل في صراع مع النخب القائمة .

ج- أما النمط الثالث من دورة النخبة، فتتمثل في حدوث العمليتين الأخيرتين في فترة زمنية معينة وهذا من خلال الدراسة التي قامت بها على المجتمع الفرنسي فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن عشر.

أما مشكلة -باريتو- الثانية فتكمن في تفسيره لدورة النخبة ،ففي بعض الأحيان نجده ينظر إلى النخب كما لو أنها تعبر عن مصالح اجتماعية معينة، وأن دورة هذه النخب تحدث نتيجة لانهيار المصالح القائمة ،وظهور مصالح جديدة[1].

2- دورة النخبة في الجزائر :

إن معدل دوران النخب السياسية المقصود منه، معدل انتقال مقاليد الحكم أو السلطة من نخبة إلى نخبة أخرى جديدة وليس مجرد حدوث تغير شكلي في عناصر تلك النخبة، وأول ما يمكن ملاحظته على معدل دوران النخبة السياسية في الجزائر يكاد يكون معدوما إن لم نقل أنه معدوم بل أن "تداول السلطة" بطرق ديمقراطية وسليمة هو أمر غير متواجد و إنما أشبه باللعبة التي يدور حولها اللاعبون دون أن يتغير هؤلاء أو يشرك غيرهم في هذه اللعبة "السلطة".

إن النخبة السياسية في الجزائر هي من جيل ثورة نوفمبر 1954 لها ثقافتها السياسية وتنشئتها الاجتماعية الثابتة ،وهذه النخبة تؤمن بأحادية الرأي وعدم اشتراك الآخرين في السلطة. فبوضياف هو أحد أبطال الثورة(1992) و -اليمين زروال- من المناضلين السابقين في جيش التحرير(1999) وقبلهم كان الرئيس-الشاذلي بن جديد-

---

1 - نفس المرجع ، ص 66 .

أحد رموز النخبة العسكرية الذي تولـــى السلطة عقب وفـــاة الرئيـــس -هـــواري بومدين(1979)- الذي كان بدوره قائد جيش التحرير.ومع الأحداث المتسارعة الـــتي شهدتها الجزائر وإجراءات التحول الديمقراطي وإقرار التعددية بصـــدور دســـتور 23 فيفري 1989 وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقانون الصحافة بدا وكـــأن النخبة الحاكمة ترحب بالتداول السلمي على السلطة، ومن ثم إمكانية أن تدور عجلـة دوران النخبة "Circulation des élites" التي اعتراها الصدأ لاحتكار نخبة واحدة لهـــا (النخبة العسكرية) لأكثر من ثلاثين عاما منذ انقلاب 19جوان 1965 وفي هذا الاتجـاه جاءت الانتخابات البلدية 1990 ونتائجها المفاجئة ليس فقط للنخبة الحاكمة و إنمـــا للرأي العام الداخلي والخارجي، وكانت هذه النتائج توحي ببداية التغير على جميـــع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[1].

والملاحظ على هذه الانتخابات التي جرت في 12 جوان 1990 والتي شـــاركت فيها كل الأحزاب السياسية علي مستوى التراب الوطني وبداية ظهور نخبة سياســـية جديدة بعدما كانت الأغلبية تحت راية الحزب الواحـــد (حـــزب جبهـــة التحريـــر الوطني)[2].

وجاءت هذه لقياس و معرفة حجم الأحزاب والقاعدة الشعبية الـــتي تملكـــها والقدرة على التجنيد وتوعية الرأي العام وفي هذا الخصوص وضع أحـــد المفكريـــن "موريس دوفرجيه M. Diverger" مقياسا لقياس حجم الحزب وقوته، والمتمثلـــة في عدد المصوتين والمقاعد التي يملكها في البرلمان أو المجالس المحلية"[3].

---

1 -نبيل عبد الفتاح ، «الأزمة السياسية في الجزائر ». السياسة الدولية .العدد (108) ، افريل 1992 ،ص ص 192 —193 .

2 - حربي، مرجع سابق ، ص 310 .

3- Maurice DUVERGÉR, Les partis politiques . (Paris : Acolein ,1981),P37

لقد انتظرت النخبة السياسية الجزائرية أول تجربة تعدديه تدخلها لتختبر قوتهـــا وتمثيلها على الساحة فمن بين (56) حزبا التي تسلمت اعتمادهـــا، شـــاركت (47) تشكيلة سياسية تنافست على (430) دائرة انتخابية أفرزت نتائج هـــذه الانتخابـــات بروز نخبة جديدة لها دورها في الحياة السياسية الوطنية[1].

أما فيما يخص النخب السياسية التي تعاقبت على رئاسة الـــوزراء (الحكومـــة)، عقب الأحداث التي شهدتها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988 تـــولى -قـــاصدي مرباح- رئاسة الحكومة وقد تدرج في رتب جيش التحرير وكـــان عضـــو الوفـــد الجزائري في مفاوضات "أيفيان" وكان عضو بمجلس قيادة الثورة في أعقاب انقـــلاب 19 جوان 1965 وشغل مناصب وزارية عديدة كالصناعة، الصيد البحري والصحـــة ومن بعده تولـــى-مولود حمر وش- أحد أقطاب جبهة التحرير الوطني، وذلك حـــتى يبدأ في الإصلاح الاقتصادي والسياسي، ويصبح مهندس الإصلاحات غير إن محاولتـــه إبعاد النخبة العسكرية عن المجال السياسي أدت إلى الإطاحة بحكومته ،وجـــاء بعـــده -احمد غزالي- الذي تـــرأس مجلـــس إدارة ســـوناطراك، ومـــع اغتيـــال -محمـــد بوضياف(1992)- شكل-بلعيد عبد السلام- الحكومـــة، حيـــث تـــرأس شـــركة -سوناطراك- أيضا، وكان وزيرا للصناعة ولقب آنذاك -بأب الصناعة الجزائريـــة- غير أن فشل برنامجه للإصلاح الاقتصادي أدى إلى إعفائه من منصبه، وقـــام -رضـــا مالك- بتشكيل الحكومة وهو رئيس المجلس الاستشاري الذي شكله بوضياف وعضو المجلس الأعلى للدولة وجاء بعده سيفي الذي شغل العديد من المناصب الوزارية ومـــن ثم تداولت العديد من الأسماء على رئاسة الحكومة.

---

1 - علي محمد رضا، « الأحزاب السياسية والانتخابات ».جريدة الشعب .الجزائر : العدد (8244)،15 جوان 1992،ص03.

والملاحظ أن كرسي السلطة في الجزائر يدور بين أفراد نفس النخبة السياسية دون خروجها إلى غيرهم، بل وحتى عدم تجنيد النخبة الحاكمة لعناصر جديدة تؤدي نفس الغرض في الحياة السياسية وكان فشل النخبة الجزائرية في جلب جيل جديد راجع أساسا إلى القضاء على المعارضة الداخلية الذي أدى إلى سد الفرص أمام النخب الصاعدة وكذلك انصراف رجال الدولة واهتمامهم بمصالحهم الخاصة.

الخاتمة

الخـــــاتمـــة

إن طبيعة الأوضاع السياسية في الجزائر، وتسارع الأحداث وتراكمها يجعل مـــن الصعب حصر مستقبل الجزائر السياسي في تصور وموقف واحد للنخبـــة السياســـية الجزائرية، وهذا راجع إلى صعوبة التحكم في التفاعلات والتغيرات التي قد تغير المســـار بصفة جذرية .

لقد أدت النتائج التي أسفرت عنها عملية الانتقال إلى التعددية بعودة المجتمـع إلى التفكير من جديد في الكيفية التي وجدت فيها الديموقراطية من جـــــراء التراكمـــات ومخلفات سياسية واقتصادية وكذلك اجتماعية عاشت على إثرها البلاد فراغا دستوريا ومؤسساتيا كما عادت جميع النخب الجزائرية إلى البحث عن إطار جديد وآلية سليمة تسمح بالتحول إلى وضع مستقر، ولم تعد الأزمة الاقتصادية والسياسية مجرد عمليـــة انتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل الدولة الجزائرية فرضتها المطالب الشعبية من جراء أحداث أكتوبر 1988، بل كانت نتيجة تحولات موروثة عن الحركة الوطنية وممارسات الحزب الواحد .

ظلت الإختلالات والتوترات تلازم ذهنية النخبة السياسية الحاكمـــــة، وكـــذا الأحزاب السياسية في الفترة التي اتسمت باستمرارية الأزمة وانعدام البدائل في ظـــــل الإخفاقات السياسية بالدرجة الأولى من جراء فشل تجربة التحـــــول السياســـي، لأن الديموقراطية في اصلها كانت تفتقر إلى بنيات اقتصادية واجتماعية واضحة،كما كانت منذ بدايتها غير قادرة على تجديد مشروع سياسي متماسك .

إن عجز النخبة السياسية في القيام بدورها، ساهم مرة أخرى في انفجار الوضع والانسداد السياسي والإخفاق الجماعي، والوصول إلى تحقيق الديموقراطية في صورتها السياسية ظل أمرا بعيدا في ضوء المعطيات الحالية وتشكيلة النخبة السياسية وتركيبتها الاجتماعية، وعدم قدرتها على مسايرة متطلبات المجتمع وحاجاته، بسبب فقدانها للأدوار والوظائف الاجتماعية المنوطة بها، التي تعبر عن مسار تاريخي لا يقبل بالمراجعة والنقد في مسألة الوضع الاجتماعي والسياسي، وأزداد تمسكا بالأصالة والإرث النخبوي القديم الرافض إلى الحداثة والعصرنة، وهذه الطروحات لا تعبر حقيقة على كافة آراء النخب الجزائرية بدليل أن هناك البعض من هذه النخب فضلت استخدام لغة المهادنة محاولة منها تجاوز و تفادي حالة الصراع المحتملة .

أصبح من الصعب الوصول إلى رؤى سياسية مشتركة بين النخب الجزائرية الفاعلة لانفراد كل منها، وعدم التنازل عن طروحاتها السياسية، مما أدى إلى عدم استقرار السلطة نتيجة عملية الإقصاء المتواصلة و المتجذرة في علاقات النخبة السياسية، خاصة بعدما تأكد استمرار النظام السياسي، وكذلك ضرورة الإبقاء على حزب جبهة التحرير الوطني في لعب دور الوصي والحامي للثوابت ،والمعبر عن مطامح الجماهير.

النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من واقع النخبة السياسية الجزائرية في الوقت الراهن، هي عجزها بصورة واضحة عن التعاطي مع الأزمة الحالية، و هذا العجز له العديد من المصادر و الأسباب يمكن معه تفسير العجز من جهة عدم توقع أية بوادر قريبة لهذا الحال و أول هذه الأسباب، أن النخبة السياسية المسيطرة في الوقت

الحالي على العملية السياسية في الجزائر تنتمي كلها إلى جيل واحد ينتمـــي إلى نخبـــة حزب جبهة التحرير الوطني.

عجزت الجزائر عن تقديم جيل سياسي جديد يستطيع التفاعل مع قضايا نهايـــة القرن العشرين و بداية الواحد و العشرين، الذي يؤكد عدم دوران النخبة السياســـية الجزائرية، والمتأمل لقيادة الأحزاب السياسية أيضا سيجد أنها تنتمي إلى نفس الجيـــل وبالتالي فإن الذهنية التي تتعامل مع واقع الجزائر من داخل الحكم هي نفس الذهنية التي تتعامل معها في خارجه، و تنتمي الذهنيتان إلى نفس المرجعية الفكرية بل تســـتمدان شرعيتهما من نفس المصدر وهو حرب التحرير الوطنية أو انتمائها لصفوف حـــزب جبهة التحرير الوطني.

و المتأمل أيضا لأسماء رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا علـــى الجزائـــر خـــلال السنوات العشر سيجد أنهم جميعا ينتمون إلى حلقة ضيقة لهم نفس التوجه السياســـي أو التكنوقراطي، ليس لديهم أي ماض أو خبرة سياسية على الرغم من كون الأزمـــة الجزائرية تتطلب التعامل معها بالوسائل السياسية بعد فشل الإجـــراءات الأخـــرى، والذي يؤكد ما نذهب إليه بشأن عدم دوران عناصر النخبة السياسية الجزائرية هـــو حالة الثبات و الاستقرار التي تتسم به مؤسسات الدولة.

و في رأي- الهـــواري عدي- الباحث الاجتماعي الجزائري كـــان الأمـــل أن تلعب عملية التغيير الدورية دورها في تغيير ذهنية النخبة السياسية الحاكمة، و لكـــن هذا الأمر لم يحدث بل أن سيطرة هؤلاء بقبضة حديدية أدي بهم إلى تهميش النخبـــة الصاعدة التي تملك رؤية أخرى مخالفة لهم.

أما ثاني مصادر عجز النخبة السياسية الجزائرية فيتمثل في أن السياسة التي اتبعتها الدولة الجزائرية خلال سنوات ما بعد الاستقلال مثلها مثل كل دول عالم الجنوب الشبيهة، كانت تقوم على عملية التوجه السياسي بصورة كاملة من دون إتاحة الفرصة أمام الجماهير لممارسة الفعل السياسي "مبدأ المشاركة السياسية" بأية صورة من الصور و ظلت هذه السياسة متبعة في ظل الحزب الواحد و أيضا في ظل التعددية الحزبية.

و يمكن القول من دون تجاوز أن مواقف رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر لن تجد فيها أية اختلافات و لو طفيفة عن مواقف النخب السياسية التي هي في الحكم. و في ظل التعددية السياسية فإن الدولة الجزائرية كغيرها أيضا من دول عالم الجنوب فرضت حصارا شديدا على النشاط الحزبي و السياسي الأمر الذي أدى إلى ضعف عملية التأطير السياسي في مختلف مناطق البلاد و نتج عنه تحول معظم الأحزاب السياسية إلى مجرد أجهزة تمثل فئات نخبوية محدودة و غير مؤثرة جماهيريا.

و ثالث مصدر عجز النخبة السياسية الجزائرية هو عدم تفاعلها مع التطورات العالمية الحاصلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و الكتلة الشيوعية و ميلاد ما يسمى بـ"العولمة" و يضاف إلى ذلك عجز هذه النخبة السياسية في حل أحد الأسباب الرئيسية أي الأزمة الاقتصادية. فمن جهة مازالت نسبة البطالة في الجزائر تدور حوالي (30%) و مازال نصف السكان البالغ عددهم حوالي 30 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، و مازالت نسبة التضخم تتراوح بين 3 % و 4 % الأمر الذي قلل من نسبة النمو إلى الحد الأدنى بما لا يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية و على الرغم من

الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط فإن ذلك لم ينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي خاصة و أن هناك معطيات متعددة كانت تشير إلى أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يجب أن يسير نحو التحسن و ليس التردي.

و يمكن استشراف مستقبل الجزائر في بداية هذه الألفية من خلال مقدرة النخبة السياسية على الدوران(CIRCULATION) و الحركة في مواكبة ظاهرة العولمة الاقتصادية و حتى السياسية، أما إذا بقيت مصادر عجز النخبة السياسية السابق ذكرها قائمة، فإن هذا لا يبشر بإمكانيات حل الأزمات الحالية أو اختراقها لأن هذا الأمر يتطلب إجراءات متعددة وتغيرا في بنية المجتمع، الأمر الذي سيجعل الجزائر تدور في حلقة مفرغة.

ولعل من جملة النتائج التي كشفت عنها الدراسة في هذا المقام، يمكن تلخيصها على النحو التالي :

أن النخبة السياسية الجزائرية هي تلك القوى التي تملك الأدوات المختلفة للقوة، التي تمكنها من رسم السياسة العامة، وتتكون من نخب فرعية ممثلة أساسا في النخبة العسكرية، والنخبة المدنية تشمل الرئيس و رئاسة الحكومة ووزرائها، ونخبة الأحزاب السياسية.

ظلت هذه النخبة خاصة العسكرية منها تلعب دورا محوريا هاما في الحياة السياسية الجزائرية، وذلك بتعبئة وحماية المصالح الإستراتيجية، ورسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى، ومساندة النخب الحاكمة .

النخبة السياسية الحاكمة ظلت تحكم منذ الاستقلال في إطار الدولة باعتبارهـــا الجهاز المنظم من خلال العلاقة بينها وبين المجتمع المدني، فهي التي ترسم السياســـات العامة .

إن المعطيات المتوفرة حول النخبة الجزائرية تدل على أن ثقافة هذه الأخـــيرة في ارتفاع متزايد، وكذلك بالنسبة للسلم المهنـــي، والأصول الاجتماعية، حيث عاشـت الجزائر مرحلة أولى هي مرحلة الاستقلال وعرفت فيها نخب كانت تتســـم بتنـــوع الانحدار الاجتماعي وعمومية التكوين، وكانت ذات برامج بسيطة من ناحية المحتـــوى والمفاهيم، وتوزعت اهتماماتها في بناء أسس الدولة،غير أن هذا الوضع لم يـــدم مـــع وصول نخبة جديدة من الفنيين والتكنوقراطيين الذيـــن لا يبـــالون بطبيعـــة الإطـــار السياسي، بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وتحقيق المنجزات الاقتصادية .

إن النخبة الجزائرية تشكل مجموع الفئات الاجتماعية التي تكونت مع امتـــداد الموروث الثقافي و الاجتماعي من أصول تقليدية صغيرة،ومجموعات وســـطى قـــامت بتجديد الوظائف الاجتماعية بطريقتها الخاصة.

ومع التمايز الاجتماعي و الاقتصادي الذي ما فتئ يتوسع في ذهنيـــة النخبـــة الجزائرية، وما صاحبه من تكوين للجماعات المرافق للصراع السياسي النـــاجم عـــن ظهور فئات اجتماعية غير منسجمة تتنافس فيما بينها اجتماعيا واقتصاديا، ومكرســـة لمبدأ الإقليمية و الجهوية بكل سلبياتها .

إن النخبة السياسية الجزائرية بحاجة إلى إعادة النظر في تكوينها ونظمها وأدائـــها، ولعل أول ما هو مطلوب بالنسبة لها أن يعاد النظر في مفهوم الأمن الذي تستند إليـــه.

فالأمن على أهميته وحيويته للاستقرار والنمو، لكنه ليس العنصر الوحيد الذي ينبغي أن تستند إليه حركة النخب، أو بالأحرى فإن معادلة الأمن بالحركة السياسية للنخب قد يكون اتجاها اكثر ديمومة وفاعلية .

لعل أول متطلبات إعادة صياغة دور النخب في مجتمعاتها هو الاستناد إلى قاعدة حقوقية للشرعية السياسية للحكم، تبتعد عن مبدأ القوة في السياسة الداخلية والاقتصار عليه فقط في مواجهة الخارج. أيضا فإن المطلوب استبدال معيار الولاء المطلق للنخبة بالولاء للوطن وعدم الخلط بينهما فهذا التغيير في حد ذاته كفيل بتغيير العلاقة بين النخب الحاكمة ومن تمارس عليهم سلطتها السياسية. وهذا يوصلنا إلى تغيير آخر ضروري ولازم وهو مفيد للنخب الحاكمة قبل غيرها. هذا التغيير يتطلب استبدال تعبير (الرعية) بالمواطنين، حيث يعبر ذلك عن نهج مختلف في النظر إلى الشعب، ويعني إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فالمواطنة تعني حقوقا وواجبات متساوية، على حين أن الرعية تعني تبعية وسلبية. والحقوق والواجبات تدعو إلى العقلنة، فمن يريد الحقوق يلتزم بالواجبات، وقدر من الأولى يستدعي قدرا في المقابل من الثانية، أما الرعية فإنها تدفع إلى الإحباط والتمرد والهرب، وفي هذه كلها مصاعب للنخبة الحاكمة لا تقارن بإيجابيات معادلة الحقوق بالواجبات. من جانب آخر، فإن مقولة القديس-سان سيمون- حول تغيير النخبة إذا ما أريد تغيير النظام، يمكن أن تعدل إلى تطوير النخبة لكي يمكن تطوير النظام.

من هنا فإن النخبة الجزائرية بحاجة إلى تطوير نظمها من خلال تطوير أدائها السياسي، ولعل أول متطلبات ذلك هو عصرنه العلاقة مع المجتمع وفتح قنوات منظورة

للتواصل والحوار, فالخشية من التغيير التي تعزز الحاجة للأمن يمكن تحاشيها من خـــلال تعزيز قنوات الاتصال وعدم الاقتصار على المظاهر المرتبطة بإظهار الولاء وتجاوزهـــا إلى المظاهر المرتبطة بالدعم والإسناد السياسي عبر المؤسسات السياسية الحرة والحيوية الـــتي تشارك في تحمل المسؤولية وتلقي أوزار المساءلة بدل النخبة.

إن التحول من الأمن إلى السياسة يعني الانتقال من موقع الخشـــــية والســـطوة والقسر إلى موقع المشاركة والعقلانية. ومن المؤكد أن القمع قد يخلق أمنا مؤقتا، لكنـــه بالمقابل يخلق قلقا مستمرا، أما السياسة فإنها وان كانت تخلق جلبة عالية لكنها تولـــــد مناعة دائمة.

ملاحق

ملحق (01) :
الأصل الجغرافي للنخبة السياسية الجزائرية

الأصل الجغرافي للنخب السياسية الجزائرية

مكان الازدياد	حزب جبهة التحرير (1)		آخرون (2)		المجموع		أحزاب أخرى (غير جبهوية) (3)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
* الشرق	30	46,8	14	24,6	44	36,4	31	32,6
القبائل الكبرى	6	9,4	13	22,8	19	15,7	27	28.4
العاصميين	6	9,4	14	24,6	20	16,5	18	19,6
جنوب/هضاب عليا	11	17,2	7	12,3	18	14,9	9	9,5
الغرب	11	17,2	9	15,7	20	16,5	10	10,5
المجموع	**64**	**100**	**57**	**100**	**121**	**100**	**95**	**100**

* بـــما فيها منطقي قسنطينة و سطيف .

(1) – أعضاء من جبهة التحرير الوطني سنة 1991 .

(2) – منخرطون في احزاب أخرى ،وليسوا أعضاء في الحزب بما فيـــــهم أعضـــاء سابقين في جبهة التحرير الوطني .

(3) – بصفة عامة ،ثلاثة أعضاء رئسيين لـــ34 حزب معـــارض وهـــذا العمـــود يتضمن أهم المسيرين لهذه الأحزاب ، وهم يعتبرون حديثي التكوين ، وهذه الأحـزاب هي :

حماس، جبهة القوى الإشتراكية، حزب التجديد، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركـــة مجد، الحركة الديموقراطية الجزائرية، التجمع من اجل الثقافة والديموقراطيـــة، الحـــزب الاجتماعي الديموقراطي، الحزب الوطني للتنميـــــة الديموقراطيـــة، حـــزب الطليعـــة الإشتراكية، حزب العمال....الخ .

ملحق (02) :

التوزيع العمري للنخبة السياسية الجزائرية

التوزيع العمري للنخبة السياسية الجزائرية

مكان الازدياد	حزب جبهة التحرير		آخرون		المجموع		أحزاب أخرى (غير جبهوية)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1908 - 1943	77	81,9	42	67,7	119	76,3	37	37,8
1944 - 1965	17	18,1	20	32,3	37	23,7	61	62,2
المجموع	**94**	**100**	**62**	**100**	**156**	**100**	**98**	**100**

ملاحظة : على عدد 164 سيرة ذاتية للزعماء الحاليين مجتمعين ،فإنه لم يحدد مكان ازديادهم إلا لـ121 شخصية من بينها اثنان مولودتان بالخارج، كما لم تحدد تواريخ الازدياد إلا لـ156

- عميد الزعماء السياسيين فهو مولود سنة 1908، وأصغرهم فهو مولود سنة 1965.

إن النسبة المحسوبة دقيقة لغرض انسجامها مع المعطيات المرتبطة بها، ولكن يجب أن تستنتج بدقة قريبة صورة النخبة السياسية الجزائرية، لأنها لم تدخل كلها في الاختبار الذاتي للشخصيات السياسية .

ملحق (03) :

قانون رقم 89/ 11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي

قانون رقم 89 – 11 المؤرخ في 05 جويلية 1989
يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي

الباب الأول : أحكام عامة

المادة 01 :

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المتعلقة بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

المادة 02 :

تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا واسعا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية.

المادة 03 :

يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تساهم من خلال أهدافها فيما يأتي: المحافظة على استقلال الوطني و السلامة الترابية و الوحدة الوطنية ودعمها، دعم سيادة الشعب واحترام اختياراته الحرة، حماية النظام الجمهوري و الحريات الأساسية للمواطن، تدعيم وحماية الازدهار الاجتماعي و الثقافي في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية، احترام التنظيم الديمقراطي، حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التلاعب و اختلاس والاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة، ويجب عليها زيادة على ذلك أن تمنع في برنامجها وأعمالها التعصب و التزمت والعنصرية و التحريض على العنف بكل أشكاله أو اللجوء إليه.

المادة 04 :

يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تستعمل اللغة العربية في ممارستها الرسمية.

المادة 05:

لا يجوز لأية جمعية ذات طابع سياسي أن تبني تأسيسها وعملها على قـــاعدة أو على أهداف تتضمن ما يأتي: الممارسات الطائفة و الجهوية والإقطاعيـــة والمحســـوبية، إقامة علاقات الاستغلال و التبعية، السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيـــم ثـــورة نوفمبر 1954.

وفي هذا إطار لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبني تأسيسها أو عملـها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي على أساس الانتماء إلى جنـــس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين.

المادة 06:

يندرج تأسيس أية جمعية ذات طابع سياسي وعملها ونشاطها ضمـــن احـــترام الدستور و القوانين المعمول بها. وبهذه الصفة، تمتنع الجمعية ذات الطابع السياسي عـــن المساس بالأمن و النظام العام وحقوق الغير وحرياتهم كما تمتنـــع عـــن أي تحويـــل لوسائلها بغية إقامة تنظيم عسكري أو شبه عسكري.

المادة 07:

تمتنع الجمعية ذات الطابع السياسي، عن تعاون أو ربط علاقة مـــع أي طـــرف أجنبي على قواعد تخالف أو تناقض أحكام الدستور وأحكام القوانين المعمـــول بهـــا. وتمتنع خاصة عن ربط أية علاقة من طبيعتها أن تعطيها شكل فرع جمعيـــة أو تجمـــع سياسي أجنبي، كيفما كان نوع أي منهما.

المادة 08:

لا يجوز لأية جمعية ذات طابع سياسي أن تختار لنفسها إسما أو رمزا أو علامـــة أخرى مميزة تملكها جمعية وجدت من قبلها أو سبق أن ملكتها حركة مـــهما تكـــن طبيعتها والتي كان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح ثورة التحرير.

المادة 09:

الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي مخول لكل جزائري بلغ سن الرشد الانتخابي، غير أنه لا يجوز أن ينخرط فيها أعضاء المجلس الدستوري، القضاة، أعضاء الجيش الوطني الشعبي، موظفو مصالح الأمن.

المادة 10:

يجب أن يقوم تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتأسيس

المادة 11:

يتم التصريح التأسيسي بالجمعية ذات الطابع السياسي بإيداع ملف لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل وصل. تبدأ المدة القانونية المنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون ابتداء من تاريخ تسليم الوصل.

المادة 12:

يشتمل الملف المنصوص عليه في المادة 11 من هذا القانون على ما يأتي: طلب مصادق عليه يوقعه ثلاثة أعضاء مؤسسين، تذكر فيه أسماء الأعضاء المؤسسين والمسيرين على الصعيد الوطني، وألقابهم وتواريخ وأماكن ميلادهم ووظائفهم، ثلاث نسخ من القانون الأساسي، نسخ من شهادات ميلاد الأعضاء المؤسسين و المسيرين، نسخ من شهادة السوابق القضائية رقم 3 للأعضاء المؤسسين، شهادة جنسية الأعضاء المؤسسين و المسيرين، شهادات إقامة الأعضاء المؤسسن و المسيرين، اسم الجمعية وعنوان مقرها وكذا عنوان ممثلياتها الجهوية أو المحلية.

المادة 13:

يجب أن يشتمل القانون الأساسي النصوص عليه في المادة 12 من هذا القـــانون على الخصوص ما يأتي: أسس الجمعية وأهدافها، تشكيل جهاز التداول، تشكيل الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها و مدة العضوية فيها، التنظيم الداخلي، الأحكـام المالية.

المادة 14:

يجب ألا يقل عدد المؤسسين و المسيرين عن خمسة عشرة (15) عضوا.

المادة 15:

يتولى الوزير المكلف بالداخلية، بعد رقابة المطابقة، النشر في الجريـــدة الرسميـة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوصل الذي يبين اسم الجمعيـــة ومقرهـــا، واسمها وألقاب وتواريخ وأماكن الإزدياد و العناوين و المهن في الجمعيـــة للموقعـين الثلاثة على التصريح الوارد في المادة 12 من هذا القانون.ويجـــب أن يتـــم النشـــر في الجريدة الرسمية خلال شهرين المواليين لتاريخ إيداع الملف.

المادة 16:

تقوم السلطة المعنية خلال الأجل المنصوص عليه في المادة 15 من هذا القـــانون بكل دراسة أو بحث أو تحقيق لازم لرقابة صحة مضمون التصريحات. ويمكنها زيـــادة على ذلك، أن تستمع إلى أي عضو مؤسس، ويطلب تقديم أية وثيقة تكميلية وكذلك تعويض أو إقاء أي عضو لا تتوفر فيه الشروط التي يطلبها القانون.

المادة 17:

في حالة عدم نشر الوصل في الأجل المنصوص عليه في المادة 15 من هذا القـانون يجب على الوزير المكلف بالداخلية أن يرفع القضية إلى الجهة القضائية المبنية في المـــادة 35 من هذا القانون خلال أيام الثمانية التي تسبق انتهاء هذا الأجل.

المادة 18:

كل تغيير في القيادة أو الإرادة، وكل تعديل في القانون الأساسي وكل إنشـــاء لممثليات جهوية أو محلية، يجب أن يصرح به حسب الأشكال و الشروط المنصـــوص عليها في المادتين 11 و12 من هذا القانون وخلال الشهر الذي يلي اجتماع أو قـــرار الهيئة التي قامت بذلك.

المادة 19:

لا يكون عضوا مؤسسا أو مسيرا لجمعية ذات طابع سياسي إلا أن من تتوفر فيه الشروط الأتية: أن تكون جنسيته جزائرية الأصل، أو مكتسبة منذ عشر (10) سنوات على الأقل، أن يكون عمره خمسا وعشرين (25) سنة على الأقل، أن يتمتع بحقوقـــه المدنية و السياسية و لم يسبق أن حكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، ألا يكـــون قد سبق له سلوك مضاد للثورة التحريرية، أن يكون مقيما في التراب الوطني.

المادة 20:

ينشر الوصل المنصوص عليه في المادة 11 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريـة الديمقراطية الشعبية حسب الآجال المحددة في المادة 15 من هذا القانون، ويترتب علـى ذلك تمتع الجمعية بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية ويمكنها حينئذ أن تقتني مجانا أو بمقابل و تملك وتسير ما يأتي: إشتراكات أعضائها، المحلات و المعـــدات المخصصـــة لإرادتها وإجتماعات أعضائها، أي ملك لازم لنشاطاتها.

المادة 21:

يمكن لأية جمعية ذات طابع سياسي تتمتع بالشخصية المعنوية أن تصدر نشـرة أو عدة نشرات دورية على أن تكون النشرة الرئيسية باللغة العربية مع احترام القوانـــين المعمول بها.

الباب الثالث: أحكام مالية

المادة 22:

يمول نشاط الجمعية ذات الطابع السياسي بالموارد التي تتكون مما يلي: إشتراكات أعضائها، الهبات و الوصايا، العائدات المرتبطة بنشاطها، المساعدات المختلفة التي تقدمها الدولة.

المادة 23:

تدفع إشتراكات أعضاء الجمعية ذات الطابع السياسي بالعملة الوطنية فقط وتصب في الحساب المنصوص عليه في المادة 32 من هذا القانون ولا يمكنها أن تتجاوز شهريا 200 دج عن كل عضو.

المادة 24:

يمكن للجمعية ذات الطابع السياسي أن تتلقى الهبات و الوصايا و التبرعات، على أن تصرح بها إلى وزير المكلف بالداخية وتبين أصحابها وطبيعتها وقيمتها.

المادة 25:

لا يمكن أن تأتي الهبات و الوصايا و التبرعات إلا من أشخاص طبعيين معروفين ولا يمكن أن تتجاوز 200.000دج عن التبرع الواحد في السنة الواحدة كما أنه لا يمكنها أن تمثل أكثر من 20 بالمئة من عائدات إشتراكات أعضائها.

المادة 26:

لا يمكن بأي حال من الأحوال للجمعية ذات الطابع السياسي أن تتلقى مباشرة أو بصفة غير مباشرة، دعما ماليا أو ماديا من أي جهة أجنبية بأي صفة أو بأي شكل كان.

المادة 27:

يمكن أن يكون للجمعية ذات الطابع السياسي عائدات ترتبط بنشاطها وناتجة عن استثمار غير تجاري.

المادة 28:

يمكن للجمعية ذات الطابع السياسي المؤسسة قانونا أن تستفيد بمساعدة مالية من الدولة. يقترح مكتب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة المبلغ الكلي لهذه الاعتمادات و تسجل في مشروع قانون المالية.

المادة 29:

تخصص مساعدات الدولة المنصوص عليها في المادة 28 من هذا القانون للمعيات ذات الطابع السياسي بمعدل نسبة عدد النواب الذين يصرحون لمكتب المجلس الشعبي الوطني خلال الشهر الذي يلي إفتتاح الدورة الأولى من السنة بتسجيلهم في تلك الجمعية. ولا يمكن أن يذكر كل نائب إلى جمعية وحداة ذات طابع سياسي.

المادة 30:

يعلم مكتب المجلس الشعبي الوطني رئيس الحكومة قبل 31 ديسمبر من السنة على الأكثر بتوزيع النواب على الجمعيات كما يستنتج ذلك من تصريحاتهم.

المادة 31:

يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تمسك مضاعفة وجرد لأملاكها المنقولة والعقارية كما يجب عليها أن تقدم حساباتها السنوية إلى الإدارة المعنية وتبرر في أي وقت مصدر مواردها المالية استعمالها.

المادة 32:

يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تتزود من أجل احتياجات نشاطها بحساب واحد يفتح لدى مؤسسة مالية وطنية، في مقرها الرئيسي أو في فروعها المقامة عبر التراب الوطني.

الباب الرابع: أحكام جزائية

الفصل الأول: التدابير الاحتياطية

المادة 33:

دون الإخلال بأحكام التشريعية الأخرى في حالة خرق للقوانين السارية من قبل جمعية ذات طابع سياسي. وفي حالة استعجال أو خطر يوشك أن يحل بالنظام العام يجوز للوزير المكلف بالداخلية استصدار حكم عن طريق القضاء بغلق مؤقت لجميع محلات الجمعية المعنية.

يجب أن يكون قرار المكلف معللا ويبلغ إلى الممثل الشرعي للجمعية.

المادة 34:

يجوز للوزير المكلف بالداخلية طلب الحل القضائي للجمعية التي تصدر ضدها الإجراءات المشار إليها في المادة 33 من هذا القانون.

المادة 35:

ينظر في طلبات التوقيف أو الحل من قبل الغرفة الإدارية لمجلس الجزائر التي تبت فيها خلال الشهر الموالي لرفع القضية إليها.

يجوز الطعن في قرار المجلس أمام الغرفة الإدارية للمحكمة العليا التي تبت في ظرف الشهر الموالي لرفع القضية إليها.

الفصل الثاني: العقوبات الجزائية

المادة 36:

دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون، بتأسيسه أو إدارته أو تسييره لجمعية ذات طابع سياسي أيا كان شكلها أو تسميتها، بالحبس من سنة (1) إلى (5) سنوات وبغرامة من 3000دج إلى 70.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بنفس هذه العقوبات كل من يدير أو يسير أو ينتمي إلى جمعيـــة ذات طابع سياسي تكون قد استمرت في نشاطها أو أعادت تشكيلها خلال مدة توقيفها أو بعد حلها.

المادة 37:

يطبق على كل من يخالف أحكام المواد 3و 5و 7 من هذا القانون، العقوبـــات المنصوص عليها في المادة 79 من قانون العقوبات.

المادة 38:

يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 6 من هذا القانون بالعقوبـــات المنصـــوص عليها في المادة 80 من قانون العقوبات.

المادة 39:

يعاقب كل من يخالف أحكام المواد 23 و 24 و 25 و 26 و 31 من هذا القـانون بالحبس من سنة إلى خمس(5) ســـنوات وبغرامـــة مـــن 5000دج إلى 50.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويجوز رفع العقوبة إلى ضعف الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الســـابقة عندما يكون المتهم بالمخالفة مسؤولا عن مالية الجمعية.

الباب الخامس: أحكام ختامية

المادة 40:

يجب أن تنص القوانين الأساسية للجمعية ذات الطابع السياسي على إجراء نقـل الأملاك في حالة الحل الإداري.

المادة 41:

تسري القوانين المعمول بها في مجال الاجتماعات العمومية والإعلام و العمليـات الانتخابية على نشاطات الجمعيات ذات الطابع السياسي.

المادة 42:

لا تطبق أحكام هذا القانون في مجال القانون التصريح الأولى على جبهة التحرير الوطني بحكم وجودها التاريخي و الشرعي.

المادة 43:

تلغى أحكام المادة 30 من القانون رقم 87 - 15 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بالجمعيات وكذا جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 44:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، مجموعة النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات. (الجزائر: وزارة الداخلية، أوت 1995)، ص67-76.

ملحق (04) :
نتائج الانتخابات المحلية 1990

نتائج الانتخابات المحلية 1990

الأحزاب	نسبة النتائج المحصل عليها
FIS	% 55,25
FLN	% 28,13
RCD	% 02,08
PNSD	% 01,64
الأحرار	%11,00

المصدر : جريدة الشعب العدد(8244) بتاريخ 12جوان 1990

ملحق (05) :
نتائج الانتخابات التشريعية (الدور الأول)

الولايات	عدد المقاعد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	جبهة التحرير الوطني	جبهة القوى الاشتراكية
1. أدار	09		03	
2. الشلف	11	09		
3. الاغواط	05	01	01	
4. ام البواقي	08	04		
5. باتنة	14	09		
6. بجاية	12			11
7. بسكرة	10	04		
8. بشار	08			
9. البليدة	12	09		01
10. البويرة	09	06		
11. تمنراست	05		02	
12. تبسة	08	0		
13. تلمسان	13	07	01	
14. تيارت	10	04		
15. تيزي وزو	16	0		12
16. الجزائر	22	15		
17. الجلفة	09	05		
18. جيجل	08	07		
19. سطيف	17	13		01
20. سعيدة	04	01	01	
21. سكيكدة	10	01		
22. سيدي بلعباس	07	02		
23. عنابة	08	0		
24. قالمة	06			

25. قسنطينة	10	08		
26. المدية	12	09		
27. مستغانم	08	01		
28. المسيلة	11	09	01	
29. معسكر	10	07		
30. ورقلة	13	05		
31. وهران	15	11		
32. البيض	05			
33. اليزي	03	0	03	
34. برج بوعريريج	08	04		
35. بومرداس	11	05		
36. الطارف	05	0	01	
37. تندوف	02			
38. تيسمسيلت	05			
39. الوادي	09	04	01	
40. خنشلة	05	0	01	
41. سوق اهراس	06			
42. تيبازة	10	03		
43. ميلة	09	08		
44. عين الدفلة	09	08		
45. النعامة	03	01		
46. عين تموشنت	05			
47. غرداية	11	01		
48. غليزان	09	08	01	
المجموع	430	188	16	25

المصدر : الجريدة الرسمية العدد الأول – السبت 04 جانفي 1992م

ملحق (06) :

الأحزاب السياسية الفاعلة، قادتها وتاريخ اعتمادها.

الأحزاب السياسية الفاعلة، قادتها وتاريخ اعتمادها

الأحزاب السياسية	قادتها	تاريخ إعتمادها
حزب العمال	لويزة حنون	1990
حركة مجتمع الإسلامي (حماس)	محفوظ نحناح	1991
حركة النهضة	عبد الله جاب الله"	1990
حزب التجديد الجزائري	نور الدين بوكروح	1989
حزب الأمة	يوسف بن خدة	1990
حزب الحركة من اجل الديموقراطية	أحمد بن بلة	1990
حزب الطليعة الإشتراكية (التحدي)	الهاشمي شريف	1989
جبهة القوى الإشتراكية	حسين آيت أحمد	1989
التجمع من اجل الثقافة و الديموقراطية	سعيد سعدي	1989

المراجع

المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني و التحول في الوطن العربي. (القاهرة: مركز إبن خلدون للدراسات، 1992) .

2- الحسيني، السيد، علم الاجتماع السياسي : المفاهيم و القضايا. (الطبعة الثانية، الإسكندرية : دار المعارف الجامعية 1984).

3- الخولي، لطفي، عن الثورة في الثورة و بالثورة : حوار مع بومدين. (بيروت: دار القضايا، 1975).

4- السويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي : ميدانه و قضاياه. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

5- العقاد،صلاح، السياسة و المجتمع في المغرب العربي. (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971).

6- المشاط، المنعم (محرر)، الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).

7- الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

8- باريتو، جوليان فروند، سلسلة أعلام الفكر العالمي. (ترجمة من النجار، بيروت: دون م.ن. دون تاريخ).

9- بوتومور، الصفوة و المجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي. (ترجمة محمد الجوهري، و آخرون، الطبعة الثانية، القاهرة : دار المعارف، 1978).

10- بوشعير، السعيد، النظام السياسي الجزائري. (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1988).

11- بوعزيز، يحي، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية. (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

12- حربي،محمد، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة و الواقع. (ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1983).

13- رزاقي، عبد العالي، الأحزاب السياسية في الجزائر – خلفيات وحقائق. (الجزء الأول، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990).

14- سعد، إسماعيل علي، نظرية القوة. (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1978).

15- صدوق، عمر، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة. (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).

16- صفار، أحمد بشير، النخبة السياسية في الجزائر. (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1985).

17- عبد الله معوض، جلال، السياسة والتغيير الإجتماعي في الوطن العربي. (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1994).

18- عزيز، خيري، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي –مصر و المغرب العربي. (بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة، بدون تاريخ).

19- غانم، إبراهيم البيومي، الحركة الإسلامية في الجزائـــر و أزمـــة الديمقراطيـــة. (القاهرة: أمة برس للإعلان و النشر، 1992) .

20- ليبست، سيمور مارتن، رجل السياسة : الأسس الاجتماعية للسياسة. (ترجمة خيري حماد و آخرون، بيروت : دار الآفاق الجديدة، 1960).

21- مجاهد، حورية توفيق، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيـــق. (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1988).

22- محمد علي، محمد، أصول الاجتماع السياسي. (الإســـكندرية : دار المعرفـــة الجامعية، 1994).

23- _____، دراسات في علم الاجتمـــاع السياســـي . (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية، 1977).

24- مسعد، نيفين (محرر)، معجم المصطلحات السياسية. (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1994).

25- يحي، جيلالي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 —1962). (القـــاهرة :دار المعرفة، 1959).

ثانيا : المقـــــالات

26- الدرويش،قصي صالح، «جزائر الدولة و الحزب و المتغيرات الجديدة». جريـدة الشرق الأوسط. 18 جانفي 1989 .

27- الشعراوي، جمعة سلوى، «التغيير في مؤسسة الرئاسة»، مجلة المستقبل العـــربي، العدد (112)، جوان 1988 .

28- الصيداوي، رياض، « النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر» .مقاومة مبكرة لمبادرات التعريب الأولى على يد بومدين". جريدة رسالة الأطلس، العدد(300)، الاثنين 03 جويلية 2000 .

29- _____، «صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر:" المذابح المروعة استقطبت الشباب المهمش والعاطل عن العمل». جريدة رسالة الأطلس، العدد(303)، الاثنين 24 جويلية 2000.

30- بلقزيز، عبد الإله، «الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي». جريدة الخبر، 12 جويلية 1997 .

31- جون انتلس وليزا ارون، «الجزائر على مفترق الطرق مشكلات وأفاق المستقبل الديموقراطي». قراءات سياسية .مركز دراسات الإسلام والعالم، عدد (02)، 1992.

32- حاوي، رياض، «أزمة الشرعية في الجزائر 1962-1997 : اهتزازات الاستقرار السياسي». جريدة رسالة الأطلس، العدد (161)، الاثنين 27 نوفمبر 1997.

33- حلوش، عبد القادر، « حركة التنصير قي الجزائر-عهد الاحتلال-». مجلة الرؤية، الجزائر، العدد (01)، جانفي/فيفري 1996 .

34- رضا، علي محمد، «الأحزاب السياسية و الانتخابات». جريدة الشعب. الجزائر، العدد(8244)، 15 جوان 1992 .

35- ساعف، عبد الله، «المجتمع السياسي في المغرب العربي بين الاستمرارية والتغيير». مجلة الوحدة، العدد (06)، مارس 1985.

36- عبد الفتاح، نبيل، «الأزمة السياسية في الجزائـــر: المكونـــات و الصراعـــات والمسارات» السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإســـــتراتيجية، العدد (808)، 1992.

37- _____، «الأزمة السياســـية في الجزائـــر». السياســـة الدوليـــة، العدد(108). أفريل 1992.

38- عبد المجيد، إبراهيم ، «الوعي التنموي العربي». مجلة شؤون عربية. العدد(31)، سبتمبر 1989.

39- عبد المجيد، وحيد، «عملية الإنتقال إلي التـــعددية السياســـية في الجزائـــر». جريدة المنار، عدد (53)، ماي–جوان 1989 .

40- فؤاد عبد الله، ثناء، «أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر». السياســة الدولية، العدد (95)، جانفي 1989.

41- قرني محمد، رمضان، « الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانيـــة». السياســـة الدولية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد (107)، يناير 1992.

42- مهابة، أحمد، «مأزق الجزائريين بين العنف و الحوار». السياســـــة الدوليـــة، عدد(115)، أفريل 1994.

43- ن. عنكوش، «الحركات الجمعوية : حركية تبحث عن مجتمع». جريدة رسالة الأطلس. العدد(199)، الاثنين 27 جويلية 1998.

ثالثا : الدراسات غير المنشورة

44- بودرهم، فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية، فرع التنظيم الإداري و السياسي، جامعة الجزائر، 1994).

45- فرحاتي، عمر، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 1992).

رابعا : الوثائق الحكومية

46- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976. (الجزائر: مطبعة المعهد الوطني التربوي، 1976).

47- النصوص السياسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962. (الجزائر : وزارة الإعلام والثقافة، 1979) .

خامسا : القوانين

48- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم31/90، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، يتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع غير السياسي، (الجريدة الرسمية)، عدد(27)، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1990.

49- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم11/89، المؤرخ في05 جويلية 1989، يتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، (الجريدة الرسمية)، عدد(27)، الصادر بتاريخ 05 جويلية1989 .

II- المراجع باللغة الأجنبية :

50- Duverger, Maurice, Les partis politiques. (Paris : Acolein, 1981).

51- Gabriel, Almond et Bingham POWELL, Comparative Politics System Process and Policy .(Boston : Little Brown and Company, 1978).

52- Humtington, Samuel, Political Order in Chaging Socities, (Bambay: Vakils, Effer and Somons Private Ltd, 1995) .

53- Johnson J(ed), The role of the Military in Under developed countries. (Princetion University. Press 1962) .

54- Mosan, Butane, Thé Ruling Class. (New York, Mc Graw – Hill, 1993).

55- Parry, Political Elites. (london : Georges Allen Eunwin L.T.D, 1969) .

56- ADDI, LAHOUARI, L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine. Paris : Edition la de couverte, 1994.

57- YAFSAH, Abdelkader, la question du pouvoir en Algérie. Alger : E.N.A.P, 1990.

58- Patricle DUVLEAVY and Brendan O'leary, Theorie Of The State –The Politics Of Liberal Democracy. (London :wac William 1987) .

59- ADDI, Lahaouari, L'Algerie et la démocratie pouvoir et crise de la politique dans l'algerie contemporaine. (Paris: 1992).

60- BENBELLA ,Ahmed, Hineraire. (Beyrouth:edition EL-Wahda,1985) .

61- Mains GUENEAU, Initiation aux méthodes d'analyse du discours .(Paris : hachette Université 1976) .

62- Ghazi HIDOUICI, La libération inachevée.(Alger :Edition la découverte, 1995).

63- Naoni CHAZAN, (Others), Politics and Society in contemporary Africa. (London : Lyune Rienne Publishers, 1988).

64- Amar Ouerdane, La question berbére dans le mouvement national Algeri en 1962–1980. (Alger :édition épigraphe, 1993) .

65- BENACHENHOU, Abdellatif,«inflation et chômage en Algerie : les Aléas de la démocratie et des réformes économiques ». Maghreb et machrek. (jan-mars 1993).

66- DURAN ,Khaled ,« The second battle of algeriers », Orbis . (N° 33 summer 1989) .

67- Gautier de Villers, «Etat et classes sociales en Algérie». Peuples méditerranéennes, n° 27-28 (Avril – Septembre 1984).

68- HARBI, Mohamed, «Naissance d'une hégémonie : Vers l'année de métier ». Temps modernes (Octobre 1977).

الفهرس

فهرس

صفحة

مقدمة

الفصل الأول : النخبة : مفاهيم و مقارنة نظرية 09

I- مفهوم النخبة عند رواد علم الاجتماع السياسي 10

1- مفهوم النخبة عند باريتو Pareto 15

2- مفهوم النخبة عند جيتانو وسكا..... 19

3- مفهوم النخبة عند رايت ميلزMills 20

II- حقيقة النخبة: الطبيعية والجوهر..... 23

III-الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي..... 24

1- الاتجاه التنظيمي..... 25

2- الاتجاه السيكولوجي..... 26

3- الاتجاه الاقتصادي..... 27

4- الاتجاه النظامي..... 28

IV- أنواع النخبة..... 29

1 - النخبة العسكرية..... 30

2- النخبة التقـــليدية..... 31

3- النخبة المثقفة..... 31

4- النخبة الكاريزمية..... 32

5- النخب ذات الملكية..... 33

6- النخبة الأيديولوجية..... 33

7- النخبة التكنوقراطية..... 34

V- النخب السائدة ودورها في المجتمعات النامية..... 35

الفصل الثاني : النخبة السياسية الجزائرية:الجذور والمنطلقات 42
I – الجذور التاريخية والخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية 44
1– الجذور التاريخية للنخبة السياسية الجزائرية..... 44
2 – الخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الجزائرية..... 49
2–1: المتغير العمري 54
2–2: المتغير الإثني..... 55
2–3: المتغير الطبقي..... 57
II– النخبة السياسية الجزائرية والخطاب السياسي. 57
1–المقصود بالنخبة السياسية الجزائرية. 57
2– الخطاب السياسي للنخبة السياسية الجزائرية 60
III – مصادر قوة النخبة السياسية الجزائرية..... 66
1– القوة المادية..... 67
2– الموارد الاقتصادية..... 70
3– القدرة التنظيمية..... 72
4– الشرعية السياسية..... 74
الفصل الثالث : النخبة السياسية الجزائرية بين الاستمرارية و التغيير 78
I– الصراع النخبوي وأبرز محاوره..... 79
1– محور السلطة..... 85
2– محور الفساد وتصادم المصالح..... 86
3– محور الهوية والانتماء الثقافي..... 87
4– محور الإصلاح الاقتصادي..... 90
II–النخبة السياسية وآلية التحول إلـــى الديمقراطية..... 91
1– مفهوم التعددية..... 93
2– أحداث أكتوبر 1988..... 94
3– الإصلاحات السياسية والاقتصادية..... 98

III- دور النخبة السياسية في تفعيل المجتمع المدنـــي..... 99
IV- معدل دوران النخبة السياسية الجزائرية..... 103
1- المقصود بدوران النخبة..... 103
2- دورة النخبة الجزائرية..... 104
الخاتمة..... 109
ملاحق..... 118
المراجع..... 141
الفهرس..... 150